

الشفهية الموجهة إليه إلى حين حضوره.
وبالنسبة للإعلانات، توصلت رئاسة مجلس المستشارين بالنصوص التشريعية التالية:

- مشروع قانون رقم 27.12 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.12.88 الصادر في 22 من ربيع الآخر 1433 (15 مارس 2012) بتطبيق المادة 98 من القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين؛
- كذلك مشروع قانون رقم 08.12 يتعلق بالهيئة الوطنية للطببيات والأطباء؛

- مشروع قانون رقم 07.12 يوافق بموجبه على اتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بالرباط في 26 سبتمبر 2011 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا-بيساو وعلى ملحق الطرق المرفق به.

بالنسبة للأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 24 يوليوز 2012:
- عدد الأسئلة الشفهية: 11 سؤالاً؛
- عدد الأسئلة الكتابية: سؤال واحد؛
- عدد الأجوبة الكتابية: جواب واحد.
لكم الكلمة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بثمان (8) طلبات إحاطة وسحبت واحدة. الكلمة للفريق الدستوري، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد الحسن نبيه:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواني المستشارين،

أتدخل في إطار المادة 128 لإحاطة مجلسنا الموقر بأمر طارئ:

عاشت ولا زالت تعيش ساكنة إقليم طانطان مأساة حقيقية خلال ما يزيد عن أسابيع لاقوا فيها الأزمين، حرارة الطقس وانقطاع الماء الصالح للشرب، مما جعل السكان يعيشون حالة من العطش بل والهلع من جراء ندرة المياه والتي أصبحت تروج في السوق السوداء، حيث ارتفع سعر البرميل إلى 5 أضعاف، مع العلم أن ماء طانطان الصالح للشرب يباع بجميع الأقاليم الجنوبية (العيون، السارة، الداخلة، وبوجدور).

ولما تساءلنا كسؤولين منتخين وممثلين للسكان عن أسباب قلة المياه وانقطاعها، قدمت لنا مبررات غير مقبولة بأن الأنايب المزودة للإقليم متحطمة ومتكسرة، نفس العذر الذي يتكرر كلما انقطعت المياه عن المدينة

محضر الجلسة رقم 828

التاريخ: الثلاثاء 4 رمضان 1433 (24 يوليوز 2012)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث ساعات وثمانية وثلاثون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية عشر والدقيقة الثامنة عشر زوالا.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدتين والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. الكلمة للسيد الأمين، تفضل.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أقدم بالتهاني بمناسبة هذا الشهر المبارك لجميع الإخوة المستشارين والأخوات.

بالنسبة للمراسلات، توصلت رئاسة مجلس المستشارين برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني هذا نصها:

جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 24 يوليوز 2012.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، نظرا للالتزامات حكومية طارئة، يشرفني أن أبلغكم طلب السادة الوزراء، وزير الصناعة التقليدية، ووزير الصحة، ووزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة بتقديم الأسئلة الشفهية الموجهة إليهم المدرجة في جدول أعمال جلسة يوم الثلاثاء 24 يوليوز 2012 في بداية الجلسة.

كما أحيطكم علما بطلب السيد وزير التربية الوطنية بتأخير الأسئلة

مراسلتنا للسيد رئيس الحكومة، السيد وزير التشغيل، السيد وزير المالية، السيد وزير التجارة والصناعة، للأسف الشديد لا أحد حرك ساكنا.

ندرك قدرة هذه الشركة وأخطوبيتها حول جميع المؤسسات في المغرب، وندرك عدم قدرة الحكومة لا الآن ولا سابقا على مجاراة هذه الشركة، ولكن نقول اليوم إننا مطالبون كمغاربة لنحني المغاربة، إذا كان مدبرو اتصالات المغرب يريدون إنقاذ شركة فيفاندي من عجزها المالي الذي يتجاوز 14 مليار أورو، فلا نريد أن يكون على حساب المغاربة، أكثر من 3000 أسرة، ما يقارب 4000 أسرة تتعرض للإبادة في حقوقها وفي أرزاقها، نوجه نداء حقيقيا، نداء من قلب مغربي إلى مواطنين مغاربة مؤتمنون على تدبير الشأن العام وعلى حقوق المغاربة.

إن ما يجري داخل اتصالات المغرب، لا احترام قانون، لا احترام مدونة الشغل، الطرد التعسفي، والنقابة القريبة من السيد رئيس الحكومة، نائب كاتبها العام ذهب ضحية هذا الأمر، ونحن ككتابة أربع إخوة من المسؤولين النقائين ذهبوا ضحية.

لذلك، نرجو من الحكومة ومن السيد رئيس الحكومة باسم الوزراء الحاضرين أن يتدخل لدى هذه الشركة التي استقوت على المغاربة ترضية للرأس المال الدولي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إذن الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الزمزي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

في إطار النظام الداخلي، أحيط مجلسنا علما بقضية نعتبرها تكتسي أهمية كبرى في الظرفية الاقتصادية والاجتماعية التي يمر منها بلدنا، وتتعلق بتواصل إغلاق عدد كبير من المعامل والوحدات الصناعية نتيجة من جهة لتأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية، لكن كذلك للسياسات العمومية التي لم تتدخل بالشكل الكافي لإيقاف مسلسل الإغلاق، الذي تترتب عنه نتائج وخيمة على المستوى الاقتصادي، لكن أساسا على المستوى الاجتماعي، حيث يتم فقدان عدد هام من مناصب الشغل، بكل ما يعني ذلك من بطالة، بل وحتى تشرد عدد لا يستهان به من العائلات، في وقت تسعى فيه الدولة إلى التغلب على معضلة البطالة والمآسي الاجتماعية المترتبة عنها.

وكمثال صارخ على هذا الوضع، ما تعرفه المنطقة الصناعية بجي الرحمة بسلا، هذا الحي المعروف على الصعيد العالمي بتركز الوحدات الصناعية، خاصة في مجال صناعة النسيج، وكان له دور أساسي في الحياة الاقتصادية

منذ سنوات، فهل يتطلب هذا الكسر كل هذه السنوات الطويلة لإصلاحه؟

لذلك، نهيب بالجهات الحكومية المسؤولة عن قطاع الماء بتدخل استعجالي لإنقاذ ساكنة المدينة من مخاطر العطش الذي يهدد حياة الشيوخ والأطفال وذوي الأمراض المزمنة، خصوصا وأنا نعيش في أوج الصيف، حيث ترتفع الحرارة ويزيد الطلب والحاجة إلى استعمال المياه الضرورية للحياة، ناهيك أننا في شهر الصيام المبارك. ومع كل ذلك، فإن فواتير استهلاك المياه لا زالت مرتفعة، ولا زال المواطن يعاني ثقل هذه الفاتورة المتعلقة بالماء الغير موجود.

لأجل ذلك نرفع نداءنا إلى السيد رئيس الحكومة: أغيثونا، أغيثوا ساكنة إقليم طانطان قبل أن يستفحل الأمر إلى توترات اجتماعية ومخاطر صحية لا قدر الله، ورجاؤنا في الحكومة كبير جدا لتدارك هذه الأزمة بالسرعة اللازمة قبل فوات الأوان. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة للفريق الفيدرالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

نضطر مرة ثانية ونحن في الشهر المبارك، نتمنى أن يدخل على جميع المغاربة بخير وسلام وعلى الأمة الإسلامية كذلك بالخير والطمأنينة، وندخل أيضا شهر الصيام ونحن صائمون والحكومة لا زالت صائمة عن تدبير عقلائي للحوار الاجتماعي بعد مرور ما يقرب الشهر عن مساءلة السيد رئيس الحكومة، والذي وعد بفتح الحوار وفق مقاربة تشاركية ثلاثية، لازلتا ننتظر. كذلك، رغم أن وزير الوظيفة العمومية يحاول الجهد الممكن رغم موقفنا من هذا الحوار، لكن وزارة التشغيل للأسف الشديد توجد خارج الزمن السياسي وخارج الزمن الذي ترتضيه حتى الحكومة لنفسها. نتساءل صراحة هل وزارة التشغيل ضمن هذه الحكومة أم تنتمي إلى حكومة أخرى؟

كذلك نقول هذا الأمر ونحن نرى في بلادنا اليوم ممارسة لا تنتمي إطلاقا إلى المغرب المشترك الذي بنينه، وهو ممارسات خرق القانون، ممارسات التعدي حتى على حرمة الإنسان المغربي، وهذا ما يجري داخل شركة اتصالات المغرب، وأكد أقول داخل الصين الشعبية، داخل المغرب الحزب الوحيد والتعددية والمنافسة والليبرالية المتوحشة.

اليوم يتعرض مستخدمو اتصالات المغرب أكثر من 5000 أسرة معرضة للتشرد من جراء المغادرة الإجبارية التي تفرضها الشركة، ورغم

يمكن أن نقول عنه، احنا ما غادينش نكونو في بلاصة القضاء، أن نقول عنه أنه تصرف في المال العمومي وفيما يخص هاذ المظاهر ديال الفساد.

هذه الشركة التي كانت كنتسير تقريبا 15 شركة أخرى، تتوفر على أراضي شاسعة من أجود الأراضي، وتتوفر كذلك على عقارات سواء داخل أو خارج الوطن، وكل هاذ الشي فيه اشوية ديال (le flou)، وتم إنجاز تقرير ووضع هذا التقرير لدى مكتب المجلس، وهذا التقرير باش يوضع بعدا، كانت هناك حروب، ولكن الرأي العام الوطني كان يتابع هاذ اللجنة ديال تقصي الحقائق منذ نشأتها إلى جميع المشاكل والمراحل التي مرت منها لكي تضع هذا التقرير.

وضع هذا التقرير في هذا الوقت اللي فيه دستور جديد، الذي يقر أن إذا كانت هناك مسؤولية فهناك محاسبة، الذي يعطي اختصاصات أوسع وأكبر للبرلمان في إطار المراقبة، في إطار محاربة جميع أشكال الفساد، وكنا نتمنى من هذا المجلس ومن البرلمان ومن الحكومة كذلك أن نخرط جميعا في هذا الملف، أن نخرط جميعا في محاربة هذه الآفة، ونحن كمجلس المستشارين نتشبت كبقولنا نتشبت بحق المجلس وبالتالي بحق المواطنين أن يطلعوا، وعن طريق جلسة عمومية عامة على أن يطلعوا على فحوى هذا التقرير، لأن إلى الناس كيتبعوا في الجرائد على أن هناك محاولات إقبار هذا التقرير، فنقولو للحكومة على أن إلى إبعات تدير شي مجهود، غادي يطرح في الماء، اعلاش؟ لأن المشكل في هاذ الشيك لو هو الثقة. يجب أن يكون المغاربة يتقوا على أن الخطاب ديال البرلمان وأن كذلك خطاب ديال الحكومة، خطاب ديال المجلس أن الخطاب فيه اشوية ديال الثقة.

إذن عندما لم نخرط، إلى ما حطيناش هاذ الملف داخل هاذ اللجنة وقررنا الإحالة ديالو وتصننتا له وتصننتا له المغاربة، فإن المغاربة سوف يفقدون الثقة في هذه المؤسسات وسوف يقولوا على أن هناك خطابات ولكن الأعمال، يجب أن تكون خطاباتنا تلي الأعمال وبالتالي كنبطبو من المجلس، كنبطبو من المكتب أن يقر، ما ابقى والو باش يتسد البرلمان وبالتالي ما كنعرفوشاي هاذ الأيدي الخفية التي تريد أن تلمس باش تضمس هاذ الملف وما فهمناشاي وتمنى أن هاذ الشي يوصل للمكتب باش يمكن في الجلسة الجاية والجلسة اللي من بعدها أن يكون هاذ الملف أمام هذا البرلمان وبالتالي أمام الرأي العام الوطني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضل، تفضل، الفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة زيدة بوعيد:

شكرا السيد الرئيس.
باسم الله الرحمن الرحيم.

لمدينة سلا، وفي توفير عدد كبير من مناصب الشغل، فالمنطقة الصناعية بهذا الحي كانت تضم عددا هاما من الوحدات الإنتاجية وتضمن تشغيل الآلاف من اليد العاملة، وإعالة عشرات الآلاف، اليوم نصف الوحدات الإنتاجية الكبرى أغلقت وفقد حوالي 5 آلاف عامل رزقه فقط في هذا الحي.

إننا ننبه إلى خطورة هذا الوضع وندعو إلى التدخل العاجل لإيقاف النزيف وإيجاد حلول لانعكاسات الأزمة العالمية، عبر إيجاد صيغة لدعم الوحدات الإنتاجية التي مازالت قائمة، وسن سياسة جديدة منها تشجيع ودعم الوحدات الصناعية الصغيرة عوض التركيز على الوحدات الكبرى، حيث أن وجود عدد كبير من الوحدات الصغرى يضمن الاستمرارية، فإذا أغلق بعضها يستمر البعض الآخر، أما الوحدات الكبرى فإغلاقها يعني مباشرة كارثة اجتماعية.

كما ندعو إلى مراجعة السياسة الوقائية لحماية الإنتاج الوطني من التنافسية الشرسة للمنتوجات الأجنبية، فلا يعقل أن تكون الرسوم الجمركية المفروضة على المنتوجات المستوردة الكاملة الصنع هي نفسها المفروضة على المنتوجات النصف المصنعة أو المفككة، فهذه الأخيرة تتطلب يد عاملة لإتمام المنتج أو للتركيب، وبالتالي توفير مناصب للشغل.

كما على الدولة أن تنوع فعليا من أسواقنا الخارجية، وعلى تمثيلياتنا الدبلوماسية في الخارج أن تشغل بجد بالبحث عن أسواق لمنتوجاتنا الوطنية، اعتبارا لكون الدبلوماسية اليوم ليست فقط دفاعا عن المصالح السياسية، بل وأساسا الدفاع عن المصالح الاقتصادية.

كل القطاعات الحكومية المعنية مدعوة للعمل بتكامل وتنسيق للتغلب على هذه المعضلة المتمثلة في إغلاق الوحدات الإنتاجية ونتائجها الوخيمة على الوضعية الاجتماعية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا السيد الرئيس.
السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي، أريد أن أحيط المجلس علما ومن خلاله الرأي العام، على أن هذا المجلس الموقر قد كون لجنة لتقصي الحقائق فيما يخص مكتب التسويق والتصدير، وقد عملت هذه اللجنة في ظروف صعبة وأقول في ظروف صعبة، ولكن ذلك العمل الذي أنجز أبان حسب اللجنة على أن هناك عدد كبير جدا من الاختلالات، عدد كبير جدا مما

الحكومة، وهي تمس أحد الركائز الاقتصادية الأساسية في بلادنا، وخاصة قطاع حيوي مثل قطاع السياحة، باعتبار أن بعض القنوات الغريبة تحديدا قد شنت حملة هوجاء من أجل تبخيس وطن كل ما تقوم به الحكومة وقامت به الحكومات السابقة من مجهودات جبارة لإعطاء هذا القطاع ما يستحقه من أولوية في الاقتصاد الوطني، باعتبار أنه من أحد الروافذ الأساسية لتدعيم لا قطاع التشغيل ولا الخزينة ديال السولة.

بمجرد أن الـرورطاجات التي بثت، كلها كانت ضربة قاضية على ما تقوم به بلادنا في هذا المجال، الشيء الذي سيعطي بدون شك واحد الانطباع سيء لا للمشاهد العادي وخاصة للسائح الأجنبي الذي كان كثيرا ما يتوق إلى زيارة المغرب نظرا لتنوعه وتنوع مشاهده الخلابة وكذلك ما يحمله من تراث ثقافي أصيل، وأصبح المغرب قبلة نظرا للتجهيزات الأساسية التي قامت بها الحكومة في هذا المجال.

إلا أن بدون شك أن هناك أيادي خفية تدبر هذه المكيدة من أجل المس باقتصاد البلاد وبسمعته. وهنا تسأل: هل الحكومة أو من له الحق تتبع هو على دراية بهذه الحملة المشينة؟ وهل هناك إستراتيجية للرد عليها من أجل الحد من عزوف السياح على بلادنا، وكذلك المستثمرين الذين جعلوا من المغرب قبلة أساسية من أجل الاستثمارات في إطار الرؤية في قطاع السياحي ل2020؟

إذن نتمنى أن يعطى لهذا الموضوع أهمية من طرف الحكومة وأن نعمل على إيقاف ذلك النزيف من الـرورطاجات المسيئة لبلادنا وتقييمها ببرامج كذلك من أجل إعطاء الحقيقة والحقيقة الساطعة على بلادنا وعلى سياحتنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 20 سؤالاً، 6 منه آنية موجهة لكل من قطاع التربية الوطنية، الشباب والرياضة، الصحة، الصناعة التقليدية، و14 سؤالاً عادياً موزعة على قطاعات الرياضة، الشؤون الخارجية، العدل، الاقتصاد والمالية، الفلاحة، الاتصال، التشغيل، الصناعة والتجارة، التضامن والمرأة.

نتنقل للسؤال الآتي الموجه للسيد وزير الصناعة التقليدية حول المعارض الجهوية الخاصة بالصناعة التقليدية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، تفضل السي بنجيد.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخوتي، إخواني المستشارين،

موضوع إحاطتنا اليوم هو بالخطورة بمكان بحكم أن فريق محترم قام بنفس الإحاطة فيما يخص هذا الموضوع.

لقد قامت الحكومات السابقة بمجهودات جبارة وباستثمارات جد هائلة من أجل تغطية العالم القروي بالماء الصالح للشرب والكهرباء، لكن ماذا نلاحظ اليوم؟ أن البنيات التحتية موجودة، هناك دعم جد مهم من طرف السولة عن طريق المقاصة، لكن المكتب الوطني للماء والكهرباء، مع وجود البنيات التحتية ولكن ويا للأسف نلاحظ أنه مازال أن هناك مغاربة يموتون من أجل ندرة الماء رغم أنه في الحكومات السابقة كانت السياسة المائية.

لماذا كل هذا؟ لأنه يتم انقطاع الماء والكهرباء في عدة جهات، مثلاً الكهرباء في جهة الحوز، في سيدي قاسم، في عكراش اللي ما بعيداش من الرباط ببعض الكيلومترات، كل هذه القضايا كنجعل بأنه تدبير هذه المواد الحيوية للمواطنين لا تؤخذ بعين الاعتبار. طبعاً المسؤوليات متعددة، لكن نلاحظ أن النتيجة واحدة هو أصبحنا نرى معاناة المواطنين من أجل الانقطاعات في الماء وفي الكهرباء في بعض الجهات.

إذن نحن، في الفريق الاشتراكي، نطالب الحكومة... وهناك أمثلة كثيرة، مثال طاطا اللي جاء في الآن في إحاطة الفريق المحترم اللي ماتوا فيه جوج ديال المواطنين بهاذ الحرارة وفي هاذ شهر رمضان، وبالتالي على الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الظروف وأن تتصرف بصفة عاجلة لكي المسؤولين اللي مكلفين بهاذ الشيء، سواء من جماعات محلية، سواء من المكتب الوطني للماء والكهرباء باش يتحملوا مسؤوليتهم، نحن اليوم في مغرب اليوم لا يمكننا أن نسمح بوفيات مواطنات ومواطنين في هاذ البلد.

وبالتالي، نطلب مجدداً باش الحكومة تراعي هاذ المسائل وتنوض باستعجال لفك هاذ المشاكل لأنه مثلاً في بعض المناطق كيتقطع الضوء على الأقل 3 أو 4 الساعات في كل أسبوع، وفي ظروف تجعل معاناة المواطنين تكثر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الزميلة والزلاء الأعزاء،

رمضان مبارك سعيد للجميع.

أحنا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية قد أثار انتباهنا في الآونة الأخيرة وتحديداً في الأيام الأخيرة أن هناك مسألة نعتقد أنها طارئة وقد قررنا أن نحيط من خلال هذه القبة الرأي العام علماً بها وبطبيعة الحال

رمضان كريم.

تعلمون، السيد الوزير، أن معارض الصناعة التقليدية بصفة عامة تعتبر متنفسا لتسويق وترويج منتوجات الصناعة التقليدية، كما تعتبر فضاء للإبداع والابتكار وفرصة سنوية ينظرها الصناع التقليديون لتوثيق تواصلهم بالزبائن أو بالسواح الوطنيين والأجانب.

ولا أحد ينكر الدور الذي تقوم به الوزارة الوصية على القطاع لدعم هذه التظاهرة وتحسين مستواها ومردوديتها، غير أنه بمرور الوقت بدأت تظهر بعض السلبيات على بعض المعارض الجهوية التي تسهر على تنظيمها غرف الصناعة التقليدية بالتنسيق مع دار الصانع ومديرية الصناعة التقليدية، ذلك أنه يلاحظ غياب برمجة سنوية لتواريخ المعارض، بحيث يبقى الأمر رهينا بالسياقات والظرفيات، كما أن بعض المعارض تنظم في نفس الوقت تقريبا، مما يضيع الفرصة على الصناع للمشاركة في أكبر عدد من التظاهرات.

ويلاحظ أيضا أن منظمي المعارض الجهوية تنقصهم الخبرة في هذا المجال، بالإضافة إلى ضعف تكوينهم في شؤون الاستسواق وفنون التجارة وتقنيات الإعلام والإشهار والدعاية للمنتوج وفن استقبال الزبائن وتقنيات التغليف الحديثة.

ويلاحظ من جهة أخرى أن بعض المنتوجات الدخيلة أصبحت تعرض في بعض التظاهرات بشكل يضر بترائنا وبخصوصياته الفنية علاوة على المضايقة التجارية.

وحسب المعطيات المتوفرة، فإن الصناع التقليديين لا يتلقون حوافز حقيقية لشحذ إبداعهم الفنية ولكنهم في الغالب يحصلون على مجرد شواهد ورقية لا تخضع لأي رقابة وتختلف شكلا ونوعا وموضوعا من غرفة إلى أخرى، وهو ما يستدعي توحيد هذا النوع من الدبلومات وأن تسهر الوزارة الوصية على مراقبتها بالطرق القانونية لتفاديا لفوضى شواهد الجملعات.

بناء على ما سبق، نسائل، السيد الوزير، عن التدابير التي سوف تتخذها الوزارة من أجل النهوض بالمعارض الجهوية وإخراجها من شكلها العتيق وتطوير أساليب العرض واستقبال الزبائن وتأطير الحرفيين وتلقينهم فنون المتاجرة، وضمان الزيارات المكثفة للجمهور وتعيين وكيل للمداخل بشكل رسمي وقانوني لتفادي التحصيلات غير المضبوطة ومراجعة الدعم المالي المخصص لهذا النوع من المعارض التجارية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عبد الصمد قيوخ، وزير الصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

زملائي الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية رمضان مبروك. وبهذه المناسبة ديال السؤال ابغيت باش نشكر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على وضع هذا السؤال الذي يدل على اهتمامه بقطاع الصناعة التقليدية.

السيد المستشار المحترم،

أنا غادي نجي من آخر ديال السؤال ديا لكم اللي تساءلتم فيه على التدابير اللي غادي تاخذها الوزارة أو غادي تاخذها الحكومة فيما يخص التنظيم بشكل جيد، شفاف، ديمقراطي لمسألة المعارض ديال الصناعة التقليدية.

عندنا بطبيعة الحال نظرة وتصور جديد في إطار الحكومة الجديدة، وفي إطار وزارة الصناعة التقليدية اللي كيمهم أولا الهدف الأول والأخير ديالو هو الرفع من المداخل ديال الصناع التقليديين، بالخصوص العارضين.

تمت هناك واحد العدد ديال الشروط في إطارا العقدة اللي وقناها هاذي شهرين بين وزارة الصناعة التقليدية وجميع الغرف ديال الصناعة التقليدية اللي جابت واحد العدد ديال الشروط اللي ما كانتش قبل:

- أولها هو الشفافية فيما يخص الأمانة اللي كنتعرض؛

- ثانيا، الرفع من المساهمة ولا المشاركة ديال الصناع التقليديين اللي كينتمو للعالم القروي اللي ما كانوا، الآن أصبحت بمقتضى هذا العقد كنفرضو باش تكون على الأقل 20% ديال الصناع التقليديين، كان قبل المرأة الصانعة كانت يعني العقدة اللي كترتبط بين وزارة الصناعة التقليدية والغرف ما كنفوتش 10%، رفعناها لـ 20% وغادين نتابعو هاذ التجربة باش نرفعوها لأكثر؛

- ثالثا، فيما يخص المنتوجات الدخيلة اللي جاءت في السؤال ديا لكم، تمتع منعكيا، الصناعة التقليدية خصها تكون حاضرة 100% مغربية، لم نسمح ولن نسمح مستقبلا بأن يدخل أي منتوج كيفما كان نوعه من أي بلد كيفما كان نوعه لأنه الصناعة التقليدية هي الصناعة الأصلية المغربية.

فيما يخص المعارض، بطبيعة الحال المعارض كنعرفوا، السيد المستشار، بأنه كتنظمهم الغرف، الغرف كناخذ منح من عند وزارة الصناعة التقليدية، في إطار الرؤية ديال 2015 ابدات في 2007 بـ 5 مليون ديال الدرهم، الآن رغم أنه الميزانية ديال وزارة الصناعة التقليدية شهدت واحد الانخفاض، زدنا فيهم 10%، إيماننا منا بأنه الدور الكبير اللي كيلعبوه هاذ المعارض فيما يخص الإنعاش وفيما يخص تحسين الدخل ديال الصناع الفرادى. إذن كنظن بأنه كاين واحد المجهود، بطبيعة الحال ما كافيش، ولكن كاين واحد المجهود، لما نزيدو 10% في السنة الأولى وعلما بأنه الميزانية ديالنا عرفت واحد النقص، وابغينا نديرو واحد عقدة برنامج للمستقبل إن شاء الله.

أؤكد لك، السيد المستشار، أنه الوزارة قائمة بجميع المجهودات فيما يخص الهدف كما قلت في الشطر الأول من الجواب ديالي هو خصنا بنحثو جميع مع جميع الشركاء كيف يمكن أن نمي مداخيل الصناع الفرادي، بطبيعة الحال المسألة ديال المعارض ما هي إلا جزء أو وسيلة للوصول إلى هذه الغاية، ولكن تمت هناك واحد العدد ديال الوسائل، لأنه الرواج والترويج والتسويق ديال منتوجات الصناعة التقليدية، علما بأنه السوق الداخلي هو أهم سوق، 75% ديال رقم المعاملات (chiffre d'affaires) كيجي من السوق الداخلي.

الآن نحن بصدد الإعلان على واحد العدد ديال الوصلات الإشهارية اللي ربما كتشاف في جميع القنوات، لا في القناة الأولى أو الثانية أو (Medi TV)، اللي جينا بواحد الحلة جديدة، ولكن هذه المعارض راه كيمشيو مع المواسم، السيد المستشار، كين موسم الصيف، كين موسم الأعراس، كين الموسم ديال قدوم الحالية ديال الخارج، لأنه كنعثرو بأنه كين واحد العدد ديال المحطات اللي هي مهمة اللي خص يتداروا فيها هاذ المعارض، مثلا نديرو معرض وقت الشتاء ما غادي يجيه حتى حد، ولكن في الصيف، الناس كيكونوا الأعراس، الناس كيخرجوا بالليل، كيكون الجو والشهية ديال الشراء.

بطبيعة الحال احنا تنقومو بمجهود موازاة مع ذلك، غادي يكون واحد البرنامج خاص اللي احنا بصدد الإعداد ديالو للنهوض، ماشي غير بالصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية، ولكن كذلك الخدماتية اللي الآن نحن بصدد إعداد واحد الصفقة اللي غادي يكون فيها دراسة شاملة اللي غادي نعلنو عليها إن شاء الله قبل آخر السنة باش تكون الصناعة التقليدية بكل المكونات ديالها، ما يكونش غير الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية، وكذلك يكون بجانبها حتى الخدماتية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول عدم وجود قانون أساسي للأساتذة المبرزين. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة لطيفة الزواني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

رمضان مبارك سعيد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد بنجيد الأمين:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات. كل ما في الأمر حقيقة احنا لا ننكر المجهودات التي تقوم بها الوزارة الوصية، وخاصة أننا في هذا القطاع اللي هو قطاع منتج ومشغل ومصدر، ومن هذا الباب طرحنا هذا السؤال هذا، لأن حقيقة كما قلت أن كانت الوزارة ساهمت بـ 5 ديال المليون ديال الدرهم، تنظن بأن الآن تضاعف هاذ المبلغ هذا ولهذا من المفروض أن يوقع النوع ديال التطوير بالنسبة لـ (Marketing)، وكذلك باش ما يبقاوش ذيك أنواع ديال الأروقة ديال العرض كيغلبها ذاك الطابع السوقي العتيق، راه كايينة بعض الصناعات اللي يكون عندهم شي منتوجات دون المستوى، كيحببونها للرواق ويكعرضوها.

احنا ابغينا واحد النوع ديال المعارض اللي تكون في المستوى اللي يكون فيها واحد النوع ديال التنافس ما بين الصناع، وكذلك هاذ منظمو المعارض اللي حقيقة كيخص توفروا لهم القضية ديال التكوين في الفنون ديال العرض وديال الاستقبال، حقيقة كايينة بعض الغرف كنعدير المجهودات ديالها جبارة، كل ما في الأمر أنه كينقصهم هاذ المسألة ديال التجربة من أجل القضية ديال العرض.

وحاجة أخرى وهو هاذ التوزيع ديال الشواهد، ابغيناها أنها تكون عندها واحد الصورة موحدة ما بين الغرف وخاصة دابا كل عارض كيكون عندهو المحل ديالو معمر بواحد العدد ديال الشواهد، كيشاهد المعارض ديال 2003، 2004، 2005، وهكذا، كتجبر المحل ديالو عامر بهاذ الشواهد كيخصها ذيك الشواهد تعطى لها القيمة ديالها.

وحقيقة كما كيعرف الجميع أن كايينة بعض الغرف اللي كتحصل على المداخيل من طرف الصناع المشاركين بطرق غير قانونية، وفي غياب وكيل الحسابات فهذه المسألة هاذي أنها ابغينا الوزارة أنها ترصد هذه المسائل، بمجرد أن الوزارة تدعم الغرف في هذا الشأن هذا، فبالنسبة لنا ينع مثلا من تحصيل المبالغ باش العارض يعرض المنتج ديالو.

واللي هو المهم وهو ضرورة تنظيم أيام تكوينية بحال اللي قلنا للصناعية وكذلك ضرورة التفكير في معرض وطني مشترك، يليه مرحلة لاحقة في معرض دولي للصناعة التقليدية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة التقليدية:

شكرا السيد المستشار على الاهتمام ديالكم بالمعارض، اللي ابغيت

التحضيرية وولوج المعاهد العليا والمدارس العليا، وفي الأقسام ديال الشهادة التقنية.

ماشى مشكل ديال القانون الأساسي، هاذ الناس هاذو ابغاو قانون الأساسي خاص بهم، إلى درنا قانون أساسي خاص بهم يعني خصنا نعملو قانون أساسي خاص بكل فئة تعليمية، لكم واسع النظر، غنستمرو في التسبب في وزارة التربية الوطنية نستمر فيهم، نظمو وزارة التربية الوطنية طبقا للطلبات ديالكم وطبقا للرأي العام لا بد كلشي يخضع للنظام وللقانون وللحقوق وللواجبات.

ولكن مع هذا شهر رمضان، ما ابغيتش نتكلم على احوال أخرى، من الواجبات، لأنه تكلمت عليها في مجلس النواب ووضحتها توضيح كامل، وأتم في الفريق الاشتراكي كنعرفوا هاذ الفئة مزيان، قولوا لهم الله يهديهم مع شهر رمضان. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب السيدة المستشارة؟

المستشارة السيدة لطيفة الزواني:

السيد الوزير، في الحقيقة غنشير لواحد المسألة أساسية، أنا كنعرف بأن تقدم الدول هو رهين بتقدم التعليم، لذلك أنا عندي طلب هو إعادة النظر في المنظومة التعليمية بصفة عامة.

فيما يخص في النظام الأساسي، أنا معكم، أنا مع الحقوق والواجبات، خص الإنسان تكون عنده حقوق ديالو وواجبات، ولكن راه كايينة مسودة، السيد الوزير، ما يمكنش نذكرها، كايينة المسودة الأولى والمسودة الثانية، بمعنى هذا اعتراف ضمنى وواقعي بأن هاذ الناس عندهم خصوصية وخصهم يكون عندهم نظام أساسي خاص. ما تنساوش أن هاذ الأساتذة المبرزون، راهم تيكونوا (La crème de la société)، راه كيكونوا ناس اللي كنعلقوهم غدا.. كايين حاليا وخنلقوهم غدا في دواليب الدولة.

إذن هاذ الناس راه خصهم قانون خاص بالوضعية اللي كيغيشوا بها، لأن غادي نعطي واحد المثال بالنسبة لتونس كانت كتجي تدرس عندنا في المغرب، وامشاو لبلادهم وداروا قانون أساسي في التسعينات على ما اعتقد، ولكن احنا من 1988 ملي بدا عندنا التبريز في المغرب ما عندناش قانون أساسي، إذن هذا راه حق مشروع، ولكن هذا ما كنعكروش أن الأساتذة عندهم واجبات خصهم يديروهم، هذا ماشى مشكل، احنا ماشى كندافعو على الناس الذين يخلون بالنظام العام ولا يخلوا بشي حاجة، عندهم واجبات يؤدوها، الامتحانات خصهم يصحوها، احنا راه عرفنا الإشكال اللي مطروح، ولكن التخوف اللي عندنا هو غدا الموسم الدراسي اللي عندنا غدا ملي غتفتح المدرسة أشنو غادي نديرو مع التلاميذ لأن الإشكال مازال قائم؟

في الحقيقة عندنا واحد السؤال آني حول واحد الفئة من رجال التعليم الذين أعتبرهم شخصا هم الشموع اللي كيحترقوا باش يضيئوا طريق ديال العدد من الطلبة ومن المغاربة.

لكن رغم المهام والأدوار الملقاة على عاتق الأساتذة المبرزين والمتمثل في التدريس والتأطير، سواء تعلق الأمر بالأقسام التحضيرية أو مختلف المعاهد العليا للمهندسين والمهندسات التي يقومون بها في التدريس وتحضير المباريات وتأطير التداريب والبحث العلمي والتجديد التربوي، فإن ذلك يتم في غياب نص قانوني يحدد الواجبات والحقوق الخاصة بهذه الفئة من الأسرة التعليمية.

غير أنه وفي إطار الحوار الاجتماعي مع النقابات الأكثر تمثيلية ضمن اتفاق 19 أبريل 2011، التزمت الوزارة بتبني مشروع قانون يسد هذا الفراغ القانوني، إلا أن المسودة التي تقدمت بها سواء في صيغتها الأولى أو الثانية، لم يتم التوافق حولها، إذ لازالت المواقف متباينة فيما يتعلق بعبء تقط، ولا سيما وتيرة الترقى في الدرجات والرتب ومبدأ الترسيم الوحيد والمراقبة التربوية وعدد ساعات العمل.

لهذا، وحفاظا على المستوى التعليمي لناشئتنا وعلى مكتسبات الأساتذة المبرزين، نتساءل على المقاربة التي سنتهجونها للخروج من هذه الوضعية وذلك بسن مشروع قانون أساسي عادل ومتوازن. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الوفا، وزير التربية الوطنية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين،

هذا الموضوع من الأهمية بمكان، ولكن في سؤالكم طرحتم الحقوق ولم تتكلموا على الواجبات ديال هذه الفئة، في هذه القضية ديال التربية الوطنية والتعليم بصفة عامة كيخصنا نتكلمو على الحقوق ونتكلمو على الواجبات.

أولا هاذ الفئة هاذي خاضعة للقانون الأساسي اللي حدد الاختصاص ديالهم وحدد الدور ديالهم، وهاذ القانون الأساسي صدر في 2003 اللي متعلق بمجموع المنظومة التربوية، وهاذ الفئة من ضمن هاذ القانون الأساسي، أحدث لهم تعويضات بين 1250 و2500 درهم شهريا، أحدث لهم حركة انتقالية خاصة بهم، تم توظيف الطلبة الراسيين في امتحان التدريس في سنة 2008 وسنة 2010 عن طريق المباريات الانتقائية، ثم استصدار الترخيص الاستثنائي للسيد الوزير الأول يتم بموجبه إعفاء الأساتذة المبرزين من امتحان شهادة الكفاءة التربوية ابتداء من سنة 2003. يستفيد الأساتذة من تولي مهام مديرين بالثانويات التأهيلية المتوفرة على الأقسام

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآتي الثاني موضوعه تجهيز وتوسيع المؤسسات التعليمية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد احميدي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بكل صراحة، السيد الوزير، هناك عدة مشاكل تعاني منها المؤسسات، سواء في التعليم الأساسي والإعدادي والثانوي على السواء، هناك مشاكل ديال الاكتظاظ الذي يفوق كل المقاييس المتعارف عليها، والكفيلة بتلقين منتج تربوي في ظروف مواتية.

وتزداد، السيد الوزير، هاذ المشاكل عمقا بالنسبة للمؤسسات التعليمية الموجودة في العالم القروي، بحيث أن العديد منها يفتقر إلى المرافق الأساسية والضرورية، منها الكهرباء، الماء، المراحيض وكذلك الملاعب الرياضية... إلخ.

وفي هذا الصدد، نعتبر بأن نجاح أي نظام تعليمي رهين بتأهيل العنصر البشري وبناء مؤسسات قوية جديدة، إضافة إلى توسيع المؤسسات القديمة الموجودة حاليا وتزويدها بالمرافق الضرورية، حتى تتمكن من استيعاب الأعداد المتدفقة عليها كل سنة من التلاميذ الذين بلغوا سن التمدرس.

لذا، نساتلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستتخذونها خلال المواسم المدرسية المقبلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس،

في الحقيقة ظاهرة الاكتظاظ ما عندناش في المدن، باقين في المقاييس الدولية، تقريبا 40 في القسم إلى 45، ولكن في المناطق المهمشة في المناطق الحضرية كين هاذ الشيء، لأنه مع الأسف كينتقلوا الناس طيلة السنة وكيفي يسجل ابنه أو ابنته في ذاك الوقت اللي هو رحل للمنطقة.

ثانيا، في الوسط القروي عندنا هذه المشاكل اللي كتكلم عليها، بالخصوص فيما يسمى بالأقسام المشتركة، كنتقاو 5 حتى 6 ديال المستويات في القسم ولكن هذا راه راجع للنمو الديموغرافي اللي بدا كيقفل في بعض المناطق القروية، ولذلك كنتقاو طفل ولا طفلة، 4 ولا 5 في المستوى

خص يكون حل وخص يكون واحد النقاش وحوار مفتوح من أجل الوصول لواحد الحل اللي هو مشترك، لأن ما يمكنش نهملو هاذ الناس ونخليوهم ويقولو لا راه ما يمكنش نديرو اليوم لأن في 2003 كذا.. راهم ما يمكنش نطبقو عليهم القانون الأساسي بوحدهم، ما غنبدوش نقيي احنا التعليم، لا هاذ الفئة عندها خصوصيات، ولكن هذا ما كيغفيمش من المسؤولية، وأنا شخصيا ضد أنهم ما يصحوش الامتحانات ديال التلاميذ، أنا كنعرف كاع التدابير اللي اتخدت من أجل أن التلاميذ ينجحوا، ولكن هي مزيانة وفي نفس الوقت ما اصححاش.

لذلك، تجاوزا لهذا الوضع، إلى اسمحتوا، السيد الوزير، راه خص حل لهذا الإشكال، وبالتعاون بين الطرفين. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية:

أنا معك السيدة المستشارة، هاذ الناس هاذو كنا كنتفاوضو معهم من شهر ماي، أنا قلت لك شهر رمضان هذا وهاذ الشيء حضرنا فيه، من شهر ماي واحنا كنهضو فيه، ولكن السؤال آني عندو معاني ديالو، وأنا فهمتها، طريقة الصلح أنا مستعد، ولكن لا بد ما كل واحد يعرف المكان ديالو.

احنا هاذ الناس هاذو كنتناقشو معهم على طريق الخمس مركزيات الأكثر تمثيلية، ووصلنا لتقدم كبير، ولكن كيقول لك ذاك الشيء اللي طالبين احنا كنعرضوه عليك تديرو، قلت لهم لا، إما مفاوضات نقائية.. والمشكل الأساسي هو أن المركزيات النقائية متفقة مع الطرح ديال الوزارة، وهما ما قبلوهش، وما يزيدوش نعربو هاذ الشيء.

غنقول لك واحد الحاجة، أن أولاد المغاربة مسؤولية ديالك وديالي، أولاد المغاربة دوزوا الامتحان الفرنسي وها النتايج، 10 دخلوا لـ X، و96 دخلوا لـ (Centrale et Ponts et Chaussées) وهاذ الناس هما اللي كانوا خصهم يدوزوا لهم الامتحان الفرنسي، وما دوزوش الامتحان، وما قدموش الأسئلة، وما حرسوش، وما اعطاشو النقط حتى لهاذي 3 أيام، تقاضات السنة الدراسية آش من نقط غتعطيني؟

دازت المباراة الوطنية باشتراك مع التعليم العالي، وراه احنا اليوم في الشفوي وغنكلمو من دابا 3 أيام. أنا واخذ التدابير للدخول المدرسي، لأنه وزارة التربية الوطنية فيها كفاءات، وفيها دكاترة وأساتذة عندهم خبرة، أنا واخذ الاحتياط، حتى واحد ما ياخذ رهينة أولاد المغاربة. شكرا.

ملي كنتذاكرو، السيد الوزير، على هل يعقل في المدار الحضري بأن هناك أقسام مفككة؟ هل يعقل بأن المؤسسات في المدار الحضري بدون ماء وبدون كهرباء؟ هناك بعض المؤسسات التي يلتجئ الآباء يسجلون أولادهم ابعادين على الأحياء فين كيسكنوا نظرا للاكتظاظ التي كايين في ذلك المؤسسة التي قريبة له، وهناك خطورة خصوصا في الأيام ديال الشتاء التي يكون الظلام، وخصوصا بأن كايين واحد العدد ديال المتسكعين، كايين واحد العدد التي كنتذاكرو، السيد الوزير، أنا كتنظن بأن هذه المعطيات كاملة عندك.

هناك داخل المدار الحضري عدد كبير من المؤسسات، هناك الفراغ الكبير الذي يوجب أن تبني عليه مؤسسات الداخل، هناك أراضي عارية ولكن تستغل من المتسكعين ورمي الأزبال، إذن يخص واحد الخريطة ديال الطريق لهاذ الشي ديال التعليم باش غادي يكون في المستوى، خصوصا في العالم القروي لأن العالم القروي راه يكون في هاذ الأيام ديال الشتوة التي غادي تجي إن شاء الله الرحمن الرحيم يكون المسألة ديال الظلام مما كيضطروا بأن الأساتذة كيغادروا الأقسام قبل الوقت، إذن شكون التي كيضيع؟ كيضيع ولد الشعب، ولد المواطن.

إذن، السيد الوزير، احنا عندنا الثقة الكاملة ولكن يجب أن تكون الاستمرارية.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، السيد المستشار، أنا ما ابغيتش نعطيك الأرقام ولكن عندي وغادي نطلب من الرئاسة المحترمة تسلمهم لك باش تعرف اشغال ديال الحجرات التي ابنتنا إلى غاية سنة 2011 وأشنو هي الحواجز التي غادي تكون جاهزة للدخول المدرسي المقبل 2012-2013؟ اشغال ديال الربط بالماء والكهرباء ديال المدارس؟ ذاك الساعة غادي تشوف الجهود التي دايراه الدولة فيما يتعلق بهذه المواضيع التي طرحتها، أنا غادي نطلب من السيد الرئيس يعطيك هاذ الجدول.

فيما يتعلق بالمثل التي قلت في طنجة، هذا عامين وقع، ولكن راه احنا عاد درنا الاجتماع ديال الأكاديمية ديال جهة طنجة ودرسنا فيها الدخول المدرسي، أول مرة كندرسو - ما كيغيبنيش هاذ كلمة أول مرة - قررنا أننا نتكلمو على الدخول المدرسي في الأكاديميات دابا وناقشنا الاكتظاظ وناقشنا الحجرات التي خاصينا وكيفاش غادي نكونو جاهزين للدخول المدرسي إن شاء الله الذي مقرر يوم الأربعاء 12 شتنبر بالنسبة للابتدائي ويوم الخميس 13 ستنبر بالنسبة للإعدادي والتأهيلي.

الأول و10 في المستوى الثاني ما يمكنكش تدير أستاذ لكشي، هذا احنا كنواجهوه وغادي نواجهوه إن شاء الله والحكومة غادي تجيب واحد البرنامج مهم لمقاومة المفكك، وعن طريق المفكك التي موجود في العالم القروي 22.500 حجرة دراسية، عن طريق مقاومة المفكك الحكومة قلت غادي تجيب ابتداء من مشروع الميزانية المقبل برنامج طويل الأمد لإزالة المفكك من المغرب، وفي هذا الوقت هذا غادي نجتمع الأقسام، وغادي نغلبو المعادلة، بدلا ما تقربو القسم، بوسيلة النقل نديرو التجميع ديال الأقسام، فيه جوج (2) الفوائد، غادي نغلبو على ظاهرة الاكتظاظ من جهة وتعدد المستويات في القسم، وثانيا غادي نوفر واحد المحيط باش الأستاذات بالخصوص يمكن لهم يعيشوا في ظروف آمنة أحسن.

احنا بصد التفكير في هاذ الشي، والفكرة ديال المدرسة الجماعية هي التي جات بهاذ الرؤية باش تعالج هاذ المشاكل التي عندنا، احنا ما كنخفيوهاش، وعندنا نقص في الموارد البشرية ولكن الطاقة الاقتصادية ديال المغرب ما يمكنش تعطي لوزارة التربية الوطنية اليوم التي كنتكلم 15 ألف منصب مالي في كل قانون مالي، لأنه عندنا جوج (2) المشاكل، عندنا الخصاص وعندنا الناس التي ابدوا كيخرجوا لنا للتقاعد، ولكن هاذ الشي احنا كنعالجوه، غير البارح كان عندنا اجتماع مع وزارة المالية في الصباح دام 4 ساعات باش كنديرو مقاربة جديدة لهاذ الموضوع ديال الموارد البشرية، بالخصوص في الابتدائي، عندنا مشكل في التأهيلي، باش ما نخبوش الحقيقة، عندنا مشكل في التأهيلي مرتبط بهاذ الشي ديال المرزين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد امحمدي:

شكرا السيد الوزير.

بكل صراحة، السيد الوزير، أتم تعلمون ما هو التعليم؟ التعليم هو العمود الفقري في المجتمعات المتقدمة والحديثة بكل صراحة. فحينما كنتكلم أنا أظن، السيد الوزير، تعطات لك إحصاءات ما شي هي هاذيك، خصوصا فيما يخص المسألة ديال الاكتظاظ هناك حجج دامعة وثابتة وتنمي من الحكومة والمؤسسات ديال الدولة بأن يكون هناك استمرارية ديال الإدارة، خير دليل هناك اجتماع تم في ولاية طنجة مع السيد الوالي السابق، مع البرلمانين، مع المدير ديال الأكاديمية وكذا، فكان هناك اعتراف وكان هناك مخطط، هاذي مدة ستة أشهر، كان هناك مخطط للدخول المدرسي الجديد، فرحل الوالي ورحلت معه الفكرة.

إذن هاذي هي المسألة التي نتقولو بأن امشى الوزير امشاه مع الفكرة، امشى الوالي امشاه مع الفكرة، امشى المدير ديال المؤسسة امشاه مع الفكرة، إذن يجب أن تكون استمرارية.

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارين،

في إطار البرنامج الاستعجالي تقرر بناء 205 مدرسة جماعية، مع الأسف تم حاليا إحداث 23 مدرسة جماعية فقط، منها 19 فتحت الأبواب ديالها في الموسم الدراسي 2011-2012 أي في هذا الموسم، لأنه شفتنا بأن البرنامج كان متأخر ولما وصلنا دفعنا بفتح هذه المدارس اللي هي مسجلة في الميزانية ديال وزارة التربية الوطنية لأنه كايين مدارس جماعية كتقوم بها (INDH) المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والجماعات المحلية، الجهات، ومجالس العمالات ومجالس الأقاليم، كايين عدة مجالس كتقوم بواحد التجربة رائدة في هاذ القضية ديال المدرسة الجماعية.

قررنا في هاذ السنة أنه 26 مدرسة جماعية إضافية، برجت وعتكون وإن شاء الله في الموسم الدراسي المقبل 9 ديال المدارس الجماعية اللي غادي تحل في 3 شتنبر 2012، وغادي تشتغل في الموسم الدراسي 2012-2013.

بالفعل، راني قلت في السؤال ما قبل هذا أن المستقبل ديال المنطقة القروية باش يمكن لنا نؤطرها من ناحية التعليم لأنه على كل حال المغرب حقق واحد الشيء عظيم هو تعميم التعليم في الابتدائي، راه وصلنا إلى نسبة ديال 97% من تعميم التعليم في الابتدائي.

عندنا بعض الصعوبات في التعليم الإعدادي لأنه الإعداديات ابعاد على مناطق السكن والبنات ابداءو كيمشيو لنا، قررنا بتعاون مع وزارة الداخلية واحنا، وزارة التربية الوطنية، كيفاش نلقاو بعض الحلول باش نردو البنات للتعليم الإعدادي، لأنه عندنا هاذ الاقطاع عن الدراسة في الإناث، كان في المغرب في الابتدائي، اليوم ظاهرة في الإعدادي، ماشي في التأهيلي.

ولذلك، إن شاء الله هاذ المشروع أو هاذ الفكرة اللي كتعرفوا بأنه جلالة الملك الله ينصرو هو اللي جابها في سنة 2009، غادي نمشيو فيها وغادي ننفذوها لأنه هي اللي غادي تعيد النظر في الأقسام المشتتة في العالم القروي وهي اللي بها غادي نعيدو النظر عن طريق إزالة المفكك في تجميع الأقسام وتوفير وحدات مدرسية ابتدائية مضبوطة. شكرا للسيد الرئيس. شكرا للسيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السيد المستشار، هل هناك تعقيب؟

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير، احنا سبق لنا في فريق الأصالة والمعاصرة أثرنا هذا الموضوع في الحكومة السابقة، ولازلنا نثيره معكم في الحكومة الحالية.

السيد الوزير، الموضوع ديال التعليم هو موضوع ديال المغاربة كاملين، وفي نظري ما خصوص يكون موضوع ديال الأغلبية ولا ديال المعارضة، هو موضوع ديال المغاربة لأنه الوضعية ديال التعليم ما تتشرفش لأن ابغيناكم،

وهاذ المرة غادي نديروا خط أخضر، راه احنا كنديرو التجهيزات ديالو باش جميع المواطنين اللي عندهم ملاحظة على الأقسام اللي ما محلولاش ولا المدارس اللي ما خداماش للدخول المدرسي يتصلوا بنا مجاناً وغادي نتخذو التدابير اللازمة باش يكون عندنا دخول مدرسي جدي ومعقول، لأنه اكتشفت من حيث دراسة الأوقات اللي ضاعت في السنة أن الدخول المدرسي الحقيقي ما كايين حتى إلى آخر أكتوبر منتصف نوفمبر، وهاذ الشيء ما يمكنش باقي تقبلوه كئنا، خص أولاد المغاربة وبنات المغاربة يقرأوا الحصة والمقرر اللي مقرر دوليا، كيف كيقروا في مريكان ولا في فرنسا يقرأوا في المغرب. المغرب بلد التاريخ، عندو القراية منظمة، كيخص كلشي يكون خاضع لهاذ النظام. شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الآني الثالث موضوعه تعميم المدارس الجماعية، لأحد السادة المستشارين كذلك من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالرغم من احتضان البرنامج الاستعجالي لفكرة المدرسة الجماعية كبديل تربوي من أجل تجاوز الاختلالات الناجمة عن الخصائص في الموارد البشرية وتشجيع استقرارها بالعالم القروي، من خلال توفير السكن للمدرسين وتأهيل الفضاءات المدرسية وتحسين جاذبيتها، يلاحظ أن الانتقال إلى نموذج المدرسة الجماعية لازال محدودا وآثاره التربوية والاجتماعية لازالت بعيدة، مما يستدعي تضافر المزيد من الجهود من أجل خلق مدارس جماعية أخرى تمكننا من تجاوز الصعوبات التي تحول دون تنمية التمدن بالعالم القروي، وفي مقدمتها ترشيد الموارد البشرية وتسهيل عملية التأطير التربوي وتشجيع تمدن الفتاة والحد من الهذر المدرسي وغيرها من تحديات النهوض بالتعليم في العالم القروي.

في هذا الصدد، نسألكم، السيد الوزير، حول التدابير المزمع اتخاذها من أجل تعميم هذا النموذج التعليمي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

البكالوريا ديالنا مزيانة، كاين التفاوتات في التعليم وهذا طبيعي، ما كنتوش كنعرفوا زمان الكسلاء كيجلسوا اللور والمزيانين القدام؟ اعلاه التعليم ديالنا مزيان، التعليم ديالنا خص نعيدو النظر في الجودة ديالو، وتقويو الجودة ديالو، وأنا معك هذا ماشي مشكل ديال تيار سياسي ولا فكرة سياسية، التعليم مشكل ديال مجموع المغاربة، لابد تتكلمو فيه وأنا الآن غادي نمشي للجنة البرلمانية ديال مجلس النواب باش غادي تقدم الحصيصة ديال البرنامج الاستعجالي، لأنه ما عندنا ما نخفيو، تدارت حوايج مزيانة في التعليم، والتعليم ديالنا مزيان وشوفو المدارس ديالنا..

تقول لي نمشي، أنا ما جالس في الرباط، السيد المستشار، أنا ماشي نتجلس في باب الرواح، لا، لا، أنا عاد شهر هذا ضربت 22 ألف كلم، وراني ملي كان الثلج امشيت للأطلس، وها الولاة شاهدين، وضربت الأطلس من مكناس حتى تادلة-أزيلال باش نشوف الأستاذات والأساتذة كيف عايشين، وراه رجال التعليم كيقدموا تضحيات كبيرة، لابد نشكروهم على العمل اللي كيقوموا به. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة، وننتقل للسؤال الآتي الموجه للسيد وزير الصحة حول وضعية المستشفيات بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين، زيد السي مصطفى، تفضل.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هذا السؤال، السيد الوزير، طرح عدة مرات ولكن مادام الله يجب العبد الملحاح سأعيد الكرة.

السيد الوزير، تعيش المستشفيات المغربية وضعية صعبة تتطلب منا جميعا البحث عن أسباب الخلل واقتراح الحلول الناجمة من أجل معالجتها نظرا لأهمية المستشفى العمومي ودوره الأساسي في المنظومة الصحية. وقبل أن نتطرق لأسباب الأزمة ودواعيها، لابد أن نلقى نظرة ولو موجزة على المشهد الاستشفائي بالمغرب، وبمختلف درجاته وعبر كل أرجاء المملكة.

إن الشبكة الاستشفائية بنيت على شكل هرم يبدأ من المستوصف القروي، المركز الصحي، المستشفى الإقليمي، المستشفى الجهوي، فالمستشفى الجامعي، حيث تعالج الأمراض البسيطة في المستوصف أو المركز الصحي والأمراض متوسطة الخطورة في المستشفيات الإقليمية أو الجهوية والأمراض الخطيرة أو المعقدة في المستشفيات الجامعية. وإلى جانب

السيد الوزير، تزوروا المناطق النائية في القرى وفي البوادي وغادي تلاحظوا يعني ما كاينش تعليم نهائيا، وحتى ذاك المستويات اللي تكلمت عليه، السيد الوزير، ديال أستاذ تيقري 5 ديال المستويات، راه ذاك الأستاذ تيجي مرة في الأسبوع، ما تيجيش يوميا، راه كاين إشكال خطير. ولهذا السبب، السيد الوزير، اقترحنا وتنلحو وتناكدو عليكم يعني باش تعممو يعني هاذ المدرسة الجماعية لأن هي الحل، هي اللي يمكن لها تحل المشكل، على الأقل، السيد الوزير، تكون مدرسة جماعية في كل جماعة، إلى ما قدرناش نديروها في كل جماعة نديروها في كل الجماعات، نديروها على مستوى قيادة يعني ونوفرو الشروط ديال النقل يعني ونساهموا احنا كجماعات، كجالس إقليمية، كجهة، كوزارة، كحكومة باش نعالجوا هاذ المشكل، لأنه التلاميذ، السيد الوزير، تصور وتؤكد لكم، السيد الوزير، وعندي ما يثبت بأن واحد المجموعة ديال التلاميذ كتعطي لهم نقط ما كيستلوهاش، ما اقراوش، ما قراهمش الأستاذ، وفي التالي ملي تيجي الامتحان ديال البكالوريا تنلقوا التلميذ لازال يجارب الأمية، لا يفقه شيئا، لأنه كما تيقولوا ما عندوش (la base)، يعني المستوى الابتدائي والإعدادي والثانوي كان خلل، كان فراغ في التدريس.

لهذا، نتطلبو منكم، السيد الوزير، نعممو المدرسة الجماعية، نساهموا فيها كاملين، يمكن لنا تنازلو على قضايا أخرى ولكن نكونو الأجيال ونربو الأجيال، نربو أولادنا لأنهم هم المستقبل ديال البلاد. لهذا، السيد الوزير، إلى اسمحتي لي هاذ الشي اللي تتقولوا راه واقع، لهذا نترجاكم، السيد الوزير، باش نعممو هاذ المدرسة الجماعية لأن هي الحل، هي البديل، هي المستقبل ديال البلاد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

مع احترامي لرأيك، أنا جديد في هاذ القضية ديال التعليم، بالله 8 أشهر، ولكن أنا ما عنديش هاذ الرؤية اللي عندك سواد، بالعكس التعليم في المغرب تقدم ودار مستوى مزيان، خلي كاين العيوب والتفاوتات كيف كاين في جميع المجالات وكاين في جميع الدنيا، ما كاينش باكالوريا الناس كيوصلوا أميين، غير صحيح، كقول لك غير صحيح، أنا عندي الأرقام وأنا غادي نجيب لكم الدراسة ديال نتائج البكالوريا، ما كاينش هاد الشي، كاين البكالوريا المغربية ذات المباريات في فرنسا، واخذاو المغاربة 664 مغربي اللي ربجوا في (EMC)، امنين بكالوريا ديال الأميين هاذي؟ لا، لا ماشي هكذا خصنا نتكلمو في الأمور ديالنا.

فما غاديش لأن الجواب على السؤال دياكم غيجعلني نضطر أنه ندوي على السياسة ديال قطاع الصحة اللي في جوج دقائق ما يكفينش في رؤوس أقلام، إلى اسمحتي لي، بالبرنامج اللي قدمتمو شخصيا أمام مجلس الحكومة يوم 5 يوليوز الماضي.

فأولا التدابير المتخذة اللي ابدينا بالأجرأة والتفعيل ديالها أولا الاستقبال اللي أشرت له، في 4 أشهر اللي دازت خصصنا له 60 مليون درهم، شبايك نظام المساعدة الطبية، كين شبايك الوحدات الاجتماعية للمساعدات الاجتماعية، زد على هاذ الشيء في التدابير ديال الاستقبال كين انطلاق محام التفتيش لأول مرة في المستشفيات والصيدليات العمومية وكذلك في المصحات.

النقطة الثانية، هي التجهيزات اللي خصصنا نجهزو بها هاذ المستشفيات، ما عندناش جميع الأموال باش نشريو كشي، ولكن في هاذ السنة إن شاء الله غيم اقتناء 25 آلة سكانير، اقتنينا 71 سيارة إسعاف، قننا بالتجهيزات: بنايات وتكامل بنايات وتجهيزها اللي غادي تبدأ إما في راس العام وإما في 3 أشهر القادمة.

المستشفى: أولا هو المركز الصحي الجامعي ديال وجدة، المركز الصحي الجامعي، المرفق الثاني، ديال مراكش اللي فيه 486 سرير، كين مستشفى الجديدة هو بمثابة أو يضاهي أو أكثر من مستشفى جامعي اللي غيتحل حتى هو إن شاء الله في 3 أشهر الأولى من سنة 2013، كين مستشفى ديال سلا، كين مستشفى ديال تمارة، كين مستشفى ديال بن جرير، هاذو كلهم مستشفيات احنا تنزرو وتجهزوم بالموارد البشرية وبالتجهيزات باش نخلوهم، باش نخلو هاذ المعضلة.

نقطة أخرى هي بناء وتجهيز الصيدليات، اعلاش الصيدليات؟ خصصنا لها في 4 أشهر اللي دازت 46 مليون.

نقطة أخرى هي الأدوية والمستلزمات الطبية، إلى أواخر 2011 كنا كنشريو 675 مليون درهم ديال الأدوية، هاذ العام اشرينا مليار و600 مليون درهم، ولهذا كنكبرو وتجهزو الصيدليات ديالنا باش يتم التجهيز ديالها والتفريق ديالها على المواطنين والمواطنات.

تنظيم وتحديث تشغيل المستعجلات، 80 وحدة استعجال القرب، 4 أقطاب ديال المستعجلات ككل، في سيدي بنور، في وجدة، في الدار البيضاء، ومروحية في مراكش اللي غنعموها إن شاء الله ابتداء من 2013.

أخيرا كين تدابير الحكامة:

- أولا جميع هاذ التجهيزات، جميع الموارد البشرية، يتم التدبير ديالها على صعيد الجهة؛
- ثانيا التمويل حسب النتائج لجميع المستشفيات؛
- التدقيق يعني (L'audit)؛
- الولوج إلى مراكز القرار بالمشاريع والمباريات.

هذه الشبكة الإستشفائية العمومية، تتواجد مصحات خصوصية في مختلف المدن المغربية، تتفاوت أهميتها ولكن أتمنتها ليست في متناول عموم المواطنين.

ولهذا، يبقى القطاع العمومي هو الذي يستقبل الأغلبية العظمى من المرضى وخاصة ذوى الدخل المحدود، وبالتالي يظل القطاع الخاص مقتصرًا على الطبقة المتوسطة والغنية، رغم أنه يؤدي هو كذلك دورا هاما في المنظومة الصحية الوطنية.

ونظرا للطلب المتزايد على المستشفيات وعدم توزيعها المتعادل، فإنها تعاني من الاكتظاظ وتقدم بنايات لعدد كبير منها، إذ أن ما يناهز 60% من المستشفيات المغربية تجاوز عمر بنائها 50 عام، أصبحت تتطلب الترميم وإعادة البناء ولا تستجيب لمتطلبات المستشفى الحديث، كما أن فقر الإمكانيات والأجور الهزيلة للعاملين بقطاع الصحة، أطباء، ممرضين، إداريين وأعاون، أدت إلى وضعية تنسم بأزمة خانقة ولا تساعد على إنجاح المهمة العلاجية نظرا لتقدم بنايات وهشاشتها، الاستقبال السيئ للمريض، تفشي ظاهرة الرشوة، تدني نوعية العلاج، ظروف العمل الصعبة للعاملين بقطاع الصحة، الاكتظاظ وخاصة في المستعجلات، تدني شروط النظافة، البطء في الموعد وخاصة في الاختصاصات الطبية، طول مدة المكوث في المستشفى، النقص في إمكانية التشخيص والعلاج، البعد عن المراكز السكنية، التوزيع غير العادل للمؤسسات الاستشفائية، المغادرة الطوعية للأطباء الاختصاصيين إلى القطاع الخاص، هذه لائحة من المشاكل التي يعاني منها المستشفى العمومي والتي لا بد أن نندارسها بجدية ونبحث عن أسبابها ونحاول معالجتها.

لنا، نساءلكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات والتدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها لتحسين ظروف الاستشفاء بجميع المستشفيات العمومية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أولا رمضان مبارك سعيد لكل المستشارات والمستشارين المحترمين ولكافة الشعب المغربي.

فيما يخص سؤالكم، السيد المستشار المحترم، فالمنظومة الصحية في المغرب هي كذلك كما أشرت لها تعاني مشاكل، تعاني اختلالات، تعاني نقائص، راه قلتيها كلها:

- أولا بنايات والتجهيزات متقادمة وغير كافية؛
- النقطة الثانية هي العجز الحاد في الموارد البشرية؛
- النقطة الأخيرة اللي أشرت لها كذلك هي العجز في الحكامة.

ماشي تنهرو، ولو الموجودة خصنا نزيدو في التجويد ديالها، كين واحد المنطق اللي كيبان لي صحيح، ربما غنتقو، هي التدرج، راه ما يمكنش لنا نجيو أننا نقولو كوزارة أو كحكومة كانت مستشفيات ونقولو لهم نهار الاثنين غيبان لكم مستشفيات أخرى، غير نبقاو كتكذبو، احنا راه غادين بالتدرج، لا في توفير هاذ الخدمات والعلاجات ولا في التجويد ديالها.

ثانيا، اقتناء التجهيزات، اقتناء التجهيزات في المغرب كله، ماشي حيث أنا كوزير، من الوزراء اللي كانوا، الأطباء هما اللي تاختاروها، ما كنجيش شي حاجة اللي تتحط، البارح كنا في ديال وجدة اللي ادويت عليه، المركز الصحي الجامعي، أطباء وممرضين والموظفين ديال المركز الصحي هما اللي اختاروا التجهيزات ديالهم، ما تختاروهاش احنا.

ثالثا، اللي ابغيت انشير ليه في الأخير أنه ملي قلت الوزارة مسؤولة، احنا كتحملو هاذ المسؤولية، أنا تنقول لك هاذ الشي اللي تنقول احنا نتحملو فيه المسؤولية أولا وأخيرا، الأطباء لا دخل لهم في هاذ الشي، هاذيك حاجة أخرى، احنا ما تنقولوش الناس راه كلشي موجود، سيروا تضاربوا مع الفراملية وسيروا تضاربوا مع الأطباء.

أنا تنقول لك، السيد المستشار المحترم، في واحد المدينة كبيرة في المغرب، امشيت أنا شخصيا سولت اللي في الصيدلية وقلت له اشحال جيتي من الوزارة ديال الدواء؟ قال لي هاذ العام الوزارة اعطاتنا 14 مليون درهم ديال الدواء، قلت له ولكن أنا لي تتدوي امعايا أنا راه طيب، هاذ الشي اللي عندك هنا ما دايزاش 50 مليون سنتيم، قال لي إيه ولكن اعطاوني 14 مليون درهم، احنا ما عندناش كيفاش نجبعوها، ها احنا في صدقنا.

اليوم تنقول لك التدرج، ذاك الشي باش دابا احنا ابدينا باش ما نبقاوش تزربو غير تنفرو، ابدينا بتدبير تجهيز مثلا الصيدليات، التدبير ديالها باش غادي نمشيو في هذا الاتجاه.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

نتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة حول توفير الإطار المؤسساتي والقانوني لتنمية العلاقات التجارية مع البلدان الإفريقية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الرحيم الزمزي:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

جاء في البرنامج الحكومي أن الحكومة عازمة على الانفتاح في مجال

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل هناك تعقيب؟ مصطفى.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير، احنا كنعرفوك بأنك ابن المهنة وكنا فعلا مطمئنين، لكن مازالت دار لقمان على حالها، لأن، السيد الوزير، أنا أتمني لإقليم سطات المهمشة، المستشفى الإقليمي ديال سطات، أتمني، السيد الوزير، باش تديرو لو واحد الزيارة، ولكن ماشي زيارة رسمية، باش تعرفوا الحالة ديال المستشفيات كيفاش دايرة، خصوصا إقليم سطات.

السيد الوزير، تكلمتم على اقتناء بعض الأجهزة، قاتم 25، واحد العدد ديال الأجهزة اللي غنتقنويو، هاذ العملية ديال الاقتناء هنا فين يكون المشكل السيد الوزير، واش هاذ الاقتناء خص الناس اللي يشرفوا عليها لأن المستشفيات المغربية مملوءة بواحد الأجهزة اللي ما كستعملش، وتشترات ولم تستعمل، وما نتمناوش تبقى تتكرر هاذ المسائل، لأن هاذ الاقتناء هنا فين ما كنعطوش الفرصة للأطباء باش يعملوا.

كاين واحد المشكل آخر، السيد الوزير، والي الوزارة هي السبب ديالو وهو العمل على إيجاد الثقة بين المواطن ونساء ورجال الصحة، لأن هاذ البطاقة ديال "RAMED" اللي كنعطيو للناس، المواطن كيشي للمستشفى على أساس بأنه غادي يوصل غيلقي كلشي كين، الطيب ولا الطبية ولا الفرملية ولا كيف ما كان النوع ديالو، ما عندوش، ما عندو لا دواء لا والو، لأن كلشي كيتشكى بأنه ما كاينش أدوية، المواطن كيتهم هذاك الطيب ولا هاذيك الطبية بأنه هو اللي ما ابغاش يعطيه، ولكن راه الوزارة اللي كتحمل المسؤولية.

لهذا، نتمني، السيد الوزير، بأن يكون واحد الالتفاتة لبعض.. بعدا أنا شخصيا كنتكلم، السيد الوزير، على المستشفى الإقليمي ديال سطات، كنعاول نكرر نتمني تزوروه وتشوفوا الحالة المزرية اللي فيها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟

السيد وزير الصحة:

شكرا.

بعجالة، أولا غنبدا بالأخير بطاقة "RAMED" نظام المساعدة الطبية، فكاين مرسوم بعدا أولا المرسوم كيقول هاذ العلاجات وهاذ الخدمات الصحية اللي تتوفر لهاذ الناس اللي عندهم هاذ البطاقة، الموجودة في المستشفيات وما شي اللي غيجي، هاذ الشي راه كين في المرسوم احنا

- ثانيا، القارة الإفريقية مرت بظروف حرجة في مراحل متعددة والمغرب لعب أدوارا كبيرة جدا، لا إبان المعارك ضد الاستعمار ولا المعارك ضد التنمية وخاصة أن آخر مبادرة كان دارها جلالة الملك هي أنه فتح الأسواق المغربية أمام الصادرات ديال الدول الأقل نموا؛

- ثالثا المغرب من أشد المدافعين عن تعاون جنوب جنوب. آخر مؤتمر كان في الدوحة ديال (CNUCED)، كلمة المغرب امشأت في هاذ الاتجاه ديال تقوية العلاقات ديال دول جنوب جنوب؛

- ثم بطبيعة الحال أهمية القارة الإفريقية على المستوى الاقتصادي، أغلب التحليل الاقتصادية تذهب في الاتجاه ديال أن إفريقيا غادي تكون القارة الثانية من بعد آسيا على مستوى نسب النمو.

هذه السنوات الأخيرة من بعد الزيارة ديال جلالة الملك لواحد العدد من الدول، المستوى ديال العلاقات مع الدول الإفريقية ارتفع ويمكن لي نعطيكم 2 ديال المؤشرات، المؤشر الأول هو الحجم ديال التبادل التجاري، سنة 2000 كنا تقريبا واحد 27 مليار ديال درهم، دابا عندنا أكثر من 100 مليار ديال درهم، ثانيا على مستوى الاستثمار المغرب هو ثاني دولة في إفريقيا يستثمر في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، سنة 2010 كنا تقريبا واحد 600 مليون ديال الدولار، وأغلبها تمشي للقطاع المالي، قطاع الاتصالات، الهندسة، الاسمنت، المعادن، النقل والسكن.

وبطبيعة الحال على مستوى البنيات التحتية، المغرب عندو تواجد بنكي من خلال الأبنك الرئيسية وعندو تواجد على مستوى الاتصالات. بطبيعة الحال على المستوى القانوني والمستوى ديال العلاقات كما تفضلت السيد المستشار، المغرب هاذي سنوات ملي انخرط في تقديم مجموعة من المشاريع لعقد اتفاقيات ديال التبادل الحر، اللي مهمة هي المجموعة الاقتصادية النقدية لبلدان وسط إفريقيا، ست (6) بلدان اللي كنعرفوها بـ (CEMAC)، المغرب قدم مقترحا مازال ينتظر الجواب، وفي هذا الإطار احنا ما اكتفيناش لأن كايين ابدينا مع الكامرون مشاورات ثنائية وتدارت 2 ديال اللقاءات لحد الآن، وكذلك مع الغابون.

المجموعة الاقتصادية ديال الاتحاد الاقتصادي والنقدي لبلدان غرب إفريقيا فيها 8 ديال الدول، الاتفاق تقريبا كان تدار سنة 2008، ولكن تعطل وآخر لقاء كان عندي مع الأمين العام للجنة ديال الاتحاد السي (Ahidjo) تم الاتفاق على تسريع التوقيع.

ثم عندنا بطبيعة الحال السياسة الترويجية، آخر قافلة كانت هاذي تقريبا واحد الشهر.

فما يخص المسألة ديال شهادة المطابقة..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت. هناك تعقيب؟ تفضل.

التجارة الخارجية وتنوع الأسواق، وهو أمر أصبحت تفرضه وضعية التجارة العالمية والوضع الاقتصادي لشركائنا الأساسيين الذي ظل المغرب يرتبط بأسواقهم ومركزا عليها منذ عقود، لأن الانفتاح اليوم أصبح ضرورة ملحة للاقتصاد الوطني، غير أن الإطار المؤسسي والقانوني لا يسمح بالمرور من الخطاب حول الانفتاح والتنوع إلى الفعل والممارسة.

فعلاقتنا التجارية مع البلدان الإفريقية جد ضعيفة رغم انتمائنا لهذه القارة ورغم الإمكانيات الكبيرة المتاحة أمام اقتصادنا الوطني للاستفادة من أسواقها، سواء على مستوى التصدير أو الاستيراد، حيث تعتبر إفريقيا خزانا كبيرا للمواد الأولية ولتختلف المواد تستفيد منها أوروبا وبلدان أخرى بعيدة، ولا نستفيد منها نحن لوجود عائق وحاجز الإطار المؤسسي والقانوني الذي لا نلمس مجهودا لتطويره حتى يمكن المقاولات المغربية العاملة في مجال التصدير والاستيراد من سهولة التعامل مع السوق الإفريقية.

ومن هذه العوائق غياب شواهد المطابقة الصحية، حيث يواجه كل راغب في استيراد المواد من أصل حيواني ولها علاقة بالجانب الصحي برفض التصريح من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية نظرا لغياب هذه الشهادة، ولا يمكن تبرير رفض التصريحات بغياب شواهد المطابقة لأن هذه الأخيرة ممكنة إذا كانت هناك إرادة للانفتاح والتنوع عبر تحديث الإطار المؤسسي والقانوني وإبرام اتفاقيات ثنائية في هذا المجال.

نسائل معاليكم عن التدابير العملية التي تنوي الحكومة اتخاذها بهذا الخصوص، سواء على المستوى الدبلوماسي أو القانوني والصحي، لتقوية العلاقات التجارية مع إفريقيا خاصة ومع باقي البلدان خارج شركائنا التقليديين، وجعل الانفتاح والتنوع أمرا واقعا، تطبيقا لما ورد في برنامج الحكومة وخدمة للاقتصاد الوطني، بل وحتى لكسب الدعم الدبلوماسي الذي نحتاجه، علما أن المصالح والعلاقات الاقتصادية أصبح لها دور شبه حاسم في المجال الدبلوماسي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد عبد القادر اعامرة، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس.

رمضان مبارك.

السادة المستشارين،

أولا فيما يخص العلاقات مع إفريقيا، أنا ابغيت غير نشير لواحد المسألة مهمة، المغرب يضع إفريقيا في قلب العلاقات ديالو الخارجية، وعلى الأقل لأربعة أسباب أساسية:

- أولا، السبب الأول هو أن المغرب بلد إفريقي، وذو تاريخ مشترك مع جل الدول الإفريقية؛

هاذي مرتبطة بحماية المستهلك، بمعنى تتمكن تكون عندك اتفاقية تبادل حر، ولكن استيراد نباتات أو استيراد مواد من أصل حيواني يخضع للمعايير التي تديرها الدولة المستضيفة.

طيب، بالنسبة للمغرب عندنا واحد العدد ديال الإجراءات خصها تتوفر في هاذ المواد المستوردة، لما تكون عندك اتفاقية تجارية تتمكن تدير ما يسمى بالاعتراف المتبادل، ولكن ما حد ما عندكش اتفاقية، أنا اهضرت لك قلت لك عندنا (UEMOA) و (CEMAC) مازال ما توقعوش، ما تيمكنلناش نهضرو على شهادة المطابقة، ولكن بالمناسبة المغرب ليس بدعا في ذلك، احنا عندنا اتفاقية تبادل حر مع الولايات المتحدة الأمريكية، تيمكن لنا نصدرو، عندنا امتيازات جبائية، ولكن على مستوى معايير السلامة تيصصك تمر بالمعايير ديال الدولة، والمغرب هاذ الشي تيديروا، ما يمكش المغرب يفتح المواد من أصل حيواني من دول متعددة دون ما يطبق عليها واحد العدد ديال المعايير، نهار اللي غيكون عندنا هاذ الاعتراف المتبادل آنذاك غادي نسهلو غير المسطرة، بمعنى أن الأمور يمكن لها تدوز عبر الجمارك بدون ما تاخذ وقت باش تاخذ عينات وترسلها للمختبرات، إلى غير ذلك، وهاذ الشي ينطبق على كل الدول.

وبالمناسبة، إلى شفقي الحجم ديال التبادل التجاري راه سالب لصالح الدول الإفريقية، أنا قلت لك 100 مليار، راه تقريبا فيها واحد 75 مليار لصالح الدول الإفريقية، بمعنى أن المغرب مستورد من هذه الدول الإفريقية وهاذ القضية جات في إطار بطبيعة الحال كما قلت لك تشجيع الدول الأقل نموا، ولكن جاية في الإطار العام الإستراتيجي أن المغرب منفتح على هذه الدول الإفريقية ولكن بطبيعة الحال يجب أن يحمي المستهلكين في ظل الإجراءات التي هي معقولة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

ننتقل للسؤال الآني الموجه للسيد وزير الشباب والرياضة حول تأطير الشباب. الكلمة لأحد السادة المستشارين، زد السي فؤاد، تفضل.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

رمضان مبارك سعيد.

السيد الوزير المحترم،

من المؤكد أنه اليوم لا نخاطب شبابا غفلا، ارتسمت على ملامحه بلاده الأولين والآخرين حتى يقبل بأي شيء وحتى يقتنع بأي كلام، ومن المؤكد كذلك أن الصدق يبقى سقم العمل وتسطيح الوعي مرتعه وخيم.

مدارسنا اليوم وجامعاتنا ومؤسساتنا وحتى شوارعنا اليوم هي ملأى

المستشار السيد محمد عدا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الأخوات والإخوان المستشارين المحترمين،

أولا نشكرك السيد الوزير على الجواب ديالكم، لكن السؤال ديال المستشار اللي طرح هو يتعلق بواحد الجانب تجاري محض، هو ذاك الشواهد وكلشي تيعرف، والسيد الوزير الخارجية معنا اهنايا مشكوراً، كين بعض المسائل اللي تندار مقصودة من دول غريبة باش تعرقل الاقتصاد ديالنا مع إفريقيا، احنا لا ننكر الجهود اللي كيندل سيدنا الله ينصرو والجهودات اللي تبذل الوزارة ولا الوزراء كاملين ولا هاد القافلة، وحتى في إطار هاد الشي ديال التبادل الحر.

هناك مخطط اقتصادي يحارب اقتصادنا باش ما ينتعش في إفريقيا لأن كيعرفوا الشجرة ديال المغرب الجذور ديالها في إفريقيا، وهي اللي خصها تكون قاطرة بينها وبين أوروبا، وهاذ المقولة كان قالها الحسن الثاني الله يرحمو.

إذن احنا ماشي ما نتعرفوش نستغلو هذه الظروف، هناك رجال أعمال اللي كيديرو واحد المجهود كبير والوزارة كذلك ولكن خصنا نعرفو فين كابتة، إن كابتة في بعض الوسائل اللي تتخطها بعض الدول الأوربية من ضمنهم هذه الشواهد، هذه الشواهد مفروضين على الدول اللي باغيين يحميو الاقتصاد ديالهم مع إفريقيا، وما مفروضينش على دول أخرى.

المستشار ديالنا المحترم تيهضر على بعض الأنواع الحيوانية اللي تيفرض عليها واحد الشهادة طيبة، اللي بلدان أخرى في أوروبا كنديها بدون رقيب أو حسيب، عندها واحد (L'aval)، عندها الصلاحية باش تدير هاذ التجارة.

كين مجهود كبير كيندار من طرف.. ولكن خص لجنة مشتركة ما بين وزارة الخارجية من أجل الدبلوماسية الاقتصادية، راه ما يمكش نقول غادي يمكن لنا نشدو في إفريقيا إلى ما كناش كنديرو معها معاملة تجارية محضة اقتصاديا، لأنه الاقتصاد تيربط العلاقات الشخصية، وهي اللي غادي تنفعنا في العلاقات الدبلوماسية وفي قضيتنا الوطنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس.

لا، السيد المستشار، غير فيما يخص القضية ديال شهادة المطابقة، هذا جانب تقني، غير اللي خصنا نفهمو أن جل الاتفاقيات التجارية كيف ما ابغات تكون ما عندهاش علاقة بشهادة المطابقة، لأن شهادة المطابقة

هذا الطريق، لا نرى منك إلا استياء وتدمرا على الهدية المسمومة وعلى التركة المتقلبة التي آلت إليك، لا نرى منك إلا إلقاء باللوم على سلفك وكأنك نسيت أو تناسيت بأنك عضو في الحكومة السابقة وفي عرف التضامن الحكومي السيئة كما الحسنة نعم ولا تخص.

السيد الوزير المحترم،

إذن أنت محظوظ لأنك تعمل تحت إمرة ملك شاب وما عليك إلا أن تستلهم من فكره وإصراره وإرادته لكي تحرر قطاع الشباب، اللي أنت وصي عليه، لتحرره من جموده ومن هذه الاستاتيكية التي يزرع تحتها وحتى يصنع للجيل الآتي والأجيال الآتية استقبالا، حتى يصنع لها فضاء للمصالحة وفضاء لإثبات الذات.

كل المقاربات في تقديري، السيد الوزير المحترم، كل المقاربات المطروحة للنقاش لحد الساعة هي مقاربات تأكلت بفعل الغرغينة السياسية التي أصبتها نتيجة الإهمال ونتيجة ضعف العناية، كلها مقاربات قفرت على الطابع الأفقي والفقو قطاعي لكل السياسات العمومية الموجهة للشباب وغيبت كل الأجهزة وكل القنوات اللي مفروض أنها تضطلع بدور التتبع والتنسيق وتقييم هذه السياسة العمومية، هي مقاربات ذات صبغة وقائية، تخاطب الحاجيات، تخاطب الشباب ليس كشريك وليس كفرصة وليس كمورد وإنما كشريجة مستهدفة، يجب العمل عليها لتفادي المشاكل المستقبلية من قبيل العزوف السياسي والانحراف والبطالة والتطرف.

إذن الصورة ليست زاهية الألوان، السيد الوزير، لذا نسألكم: هل هناك نية صادقة لاعتماد مقاربة جديدة حتى يتبوأ الشباب مكانه الحقيقي وحتى يأخذ من يومه لغده وحتى يشترك في الجهود العمومي وفي صنع القرار وحمل المشعل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد أوزين، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية أود بدوري أن أسجل إسمي في لائحة مقدمي التهناني والأمني إلى السيدات والسادة المستشارين الأفاضل بمناسبة الشهر الفضيل جعله الله شهر خير وبمن وبركة.

السيد المستشار، بقدر ما كنبيغي نشكرك على طرح هذا السؤال اللي طبعاً كيبسلط الضوء على واحد القضية اللي فعلاً كنبشك واحد الهاجس وتؤرق فعلاً المضجع ديانا، غير طبعاً فاش كنبشك على الشباب خصنا نكونو أيضاً قدوة للشباب، وملي كنبشك على قدوة، ماشي فقط بالشعارات أو تصريح خطابات وإنما أيضاً بسلوك وهذا شيء أساسي ابغيت أؤكد عليه.

ثم المسألة الثانية اللي ابغيت نركز عليها هي قولكم كنبشك المسؤولية أو

بوجوه مريدة ويعقول حائرة، تنتظر من السيد الوزير أن يأخذ بيدها وأن ينير دربها وأن يعينها على تحديد معالم طريقها.

شبابنا هو عصب.. السيد الرئيس.. احترم راسك السي دعيدة، راه عيب هاذ الشيء..

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد فؤاد قديري:

السيد الرئيس المحترم، أنا أقول بأن.. انت اللي غادي تحترم نفسك.

السيد رئيس الجلسة:

السي دعيدة.

المستشار السيد فؤاد قديري:

واسمح لي، اعلاش كنبشك علي أسيدي؟ اعلاش كنبشك علي؟ لا حق لك في التشويش علي، لا حق لك، الله يخليك. تحاولون جاهدين أن تلتفتوا نظر الصحافة والرأي العام، هذا عيب، احترم نفسك الله يجازيك بخير، أنت تشوش علي، لا حق لك في مصادرة أفكار الله يخليك، اسمح لي. السيد الرئيس تحمل مسؤوليتك، الله يجازيك بخير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، تفضل.

المستشار السيد فؤاد قديري:

راه عيب هاذ الشيء، احنا نحترم الجميع.

السيد رئيس الجلسة:

وصافي، صافي.

المستشار السيد فؤاد قديري:

على الأقل يقابلوا الإحسان بالإحسان.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السي فؤاد، كمل.

المستشار السيد فؤاد قديري:

شكرا السيد الرئيس.

كنت أقول، السيد الرئيس، بأن الشباب عصب هذه الأمة وسندها الموثوق ودرعها الصلب ورأس مالها الحقيقي الذي لا يمكن أن يربو إلا برؤية مؤطرة حقيقية ودقيقة، تجمع بين الموضوعية والجرأة، يعني تبذع الأفكار وتغرسها وتسقي الطموح وتشدبه، السيد الرئيس المحترم، لأن الاستثمار في الشباب هو استثمار في الوقت.

ولحد الساعة، السيد الوزير، لا نرى ما يوحي بأنك سائر وماض في

المستشار السيد فؤاد قديري:

شكرا السيد الرئيس.

أولا أنا برلماني وأداة تبليغ في يد من منحني ثقته وصوت علي ولست حامل شعارات جوفاء، كما قلت السيد الوزير، من فضلك الله يجازيك بخير، وأنت قلت، وراه التسجيلات كابينين، وحملت المسؤولية لسلفك، راه احنا، الله يجازيك بخير، راه لن أتأسى بالقساوسة القدامى في قراءة ما بين السطور، راه كلامك علني وليس ضمنى وراه كين التسجيل وارجعو ليه ما كين حتى شي مشكل، السيد الوزير المحترم.

وغادي كنتكلم على الشعارات، السيد الوزير المحترم، أنت من أطلقت الشعارات، أنا غادي نرجع لكلامك ديال الأسبوع الماضي اللي في مجلس النواب، وأنا تتبعت بإمعان كلامك في مجلس النواب وفي مجلس المستشارين كنتكلم على الكرامة ومخيمات الكرامة، قلت أنك ستعيد الكرامة للأطفال من خلال محاربتك للخيمة، واش الخيمة هي مرادف الكرامة؟ واش هي مرادف الحكرة؟ واش الإسمنت المسلح هو مرادف الكرامة أو مرادف الحكرة، السيد الوزير المحترم؟

أظن أنك أخطأت الرمية وقرءاتك كانت مجانبة للصواب تماما، لأن ما يحفظ الكرامة وحفظ الكرامة إجراء رمزي أقوى من أي بعد اقتصادي وبعد اجتماعي على أهمية هذا البعد الاقتصادي وهذا البعد الاجتماعي. الكرامة تصان من خلال البرامج التربوية ذات الحمولة الثقافية والبيداغوجية. التأطير، السيد الوزير، الذي يضمن، إلى جانب الاستجمام والترفيه، القدرة على الاعتماد على النفس وبناء الذات حجرا حجرا.

اعطيهم برامج، السيد الوزير، في العوض اللي تحارب الخيام وتنفق أموالا باهظة، قدم لهم برامج، اصنع لهم برامج تخاطب الملكات وتفجر الطاقات وتصلق المواهب، السيد الوزير.

وكنكرها لك، المقاربات المطروحة للنقاش هي مقاربات أثبتت إفلاسها وأنا أتحمّل مسؤوليتي، السيد الوزير. هذا موضوع محموم، ما يمكنش نتكلمو فيه بجوجنا في ثلاثة دقائق، ولكن أقول لك أنها مقارنة مفلسة، السيد الوزير، هي مقارنة ذات طابع وقائي وإصلاحي، السيد الوزير. هي مقارنة ليس لها من الشمول والاندماج إلا الاسم لأن الإعداد يتم بشكل قطاعي، علما بأن هذا القطاع هو قطاع حيوي ومن الحساسية بمكان وله الحق في أن يخترق أفضيا كل القطاعات، وفيه الضعف في مستوى الالتزام السياسي لأنه ينحصر في مكتب مدير في مديرية الشباب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة:

مع كامل الأسف مرة أخرى، السيد المستشار المحترم، احتفظت غير

اللوم لسلفي، هاذ الشيء ماشي صحيح، والله يرضي عليك نبغيك تتأني في قراءة الصحف، هاذ الشيء نبغيك تحاسبني عليه إلى اسمعته كيصدر من فمي ولكن إلى كنت كتسمعو من الصحف وتجي تلتصقو لي فدايما في إطار القدوة تتأكدو من صحة الخبر.

أنا قلت ويمكن دائما كنت أرددها وما عمري غادي أؤكد عليها بالشكل الكافي، قلت كنتعز بما أنجزه الوزراء السابقون لأنتي أعتبر بأن المغرب ما كيداش من 2012، كين تاريخ وكين تراكم وكين إنجازات الوزراء، وقلت بأن السؤال اللي كان كيتطرح علي أشسو هي المنظور الجديد ديال الوزارة، وقلت بالحرف بأن المنظور ديال الوزارة هي واحد المقاربة تراكمية لأن ما يمكنش غادي نجي وتكون عندنا واحد العقدة اللي جاء خصو ينظر للمغرب في عام أو عامين وكأنا استنفذنا المشاكل ديال 50 عام هاذي.

لذلك، هاذ الكلام هذا ماشي صحيح، السيد المستشار، وأنا أعتز.. ارجع للتسجيلات، ما تلقهاش وأنا أقول بأنني دائما كنتعز، ارجع للتسجيلات وأنا أتحدك في هاذ المسألة هاذي وإلى جبتي الحجة غادي يكون ذيك الساعة ربما غيكون شوية ديال الحق في الكلام ديالك.

بالنسبة للإستراتيجية ديال الشباب، السيد المستشار راه كنهضو على إستراتيجية، إستراتيجية راهها ما كندارش بين عشية وضحاها، الإستراتيجية راه ماشي كنفيقو وكنعسو وكنلقاوها واجدة وكحاولو أننا كنتسارعو ضد شيء أو باش نعبجو شي حد، الإستراتيجية كتناخد وقت.

ما تنساش، ما غاديش نهضر على اللوم وإنما كنهضر على واحد الواقع، شخصنا الوضع ديال الشباب، نعطيكم مثل: دور الشباب اللي اهضرتي عليها، أن ما يفوق عن 517 دار شباب، هي جوج ديال الأصناف، إما دور الشباب مقفلة، بنايات جميلة مقفلة، لماذا؟ لأن ما عندناش الموارد البشرية اللي غتكلف بها أو منظور شباب اللي باقي ما اعطيناهاش المضمون اللي ابغينا واللي غيكون في مستوى التطوعات ديالنا وفي الانتظارات ديال الشباب ديالنا، واش هذا لوم؟ هذا تشخيص، الواقع كنعيشوه اليوم.

احنا تعاقدا مع المغاربة أن ما غنترايدوش وما غنكدبوش، لأن هذا راه وجه واحد، راه ماشي فيه أنت وفيه أنا، راه هذاك الشباب ديالنا راه نفس الغيرة اللي عندك عندي اللي كنتقاسمو جميع.

إذن اليوم التحدي أشنا هو؟ هو بلورة واحد المنظور فعلا باش يكون في هاذ التوجه اللي كين. طبيعي أن طبعنا فاش جينا كانت الإستراتيجية المندجة للشباب، هاذ الإستراتيجية كانت عرضت على المجلس الحكومي وكانت من أجل المصادقة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، انتهى الوقت. في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

مالي عمومي، إلى جانب مداخيل أخرى المصدر ديالها النقل التلفزيوني والإشهار وبيع التذاكر والدخول إلى الملاعب الرياضية، وهاد الموارد، السيد الوزير، تستوجب حسن التدبير وربط المسؤولية بالحاسبة وكذلك ترشيد النفقات، لأن هاذ الجامعات تشكل درعا أساسيا في تنزيل الإستراتيجية الحكومية في مجال تأهيل الرياضة الوطنية، وهو رهان أساسي ديال الحكومة، واللي كيتطلب، السيد الوزير، أعمال الديمقراطية والأجرة ديال الحكامة الجيدة اللي جيتوا بها في البرنامج ديالكم الحكومي والتدبير المعقلن.

وفي هذا السياق، السيد الوزير المحترم، نود مساءلتكم حول الإستراتيجية لدمقرطة وتأهيل الجامعات، كيف تدبرون مجال الافتتاح المالي لهذه الجامعات؟ وما هي أهم النتائج المسجلة في هذا المجال؟ وكذلك، ألا ترون، السيد الوزير، أنه من الضروري عرض التقارير الخاصة بتدبير الشق المالي لهذه الجامعات على (un commissaire aux comptes) قصد المصادقة ديال الحسابات ديال هاذ الجامعات؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر أيضا السادة أعضاء الفريق الحركي على تفضلهم بطرح هذا السؤال الهام المتعلق بمراقبة التدبير المالي للجامعات الرياضية التي في الواقع هي تعد شريك إستراتيجي للوزارة في صياغة السياسة العمومية المتعلقة بالشق الرياضي، وبالتالي أضحت ملزمة أيضا بتفعيل مبادئ الحكامة الجيدة كما وردت في الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في المناظرة الوطنية للرياضة بالصخيرات، وأيضا كما وردت في الدستور الجديد والبرنامج الحكومي.

طبعا منذ تسلمنا مسؤولية هذا القطاع واكتشفنا يعني بما لا يدعو للشك وكما تعلمون أن واقع تدبير الرياضة ببلادنا تعثره نقائص عدة وتتناوب أيضا مجموعة ديال الاختلالات، وهو ما أكدته نتائج 3 ديال مكاتب الافتتاح اللي قامت بهاذ العملية ديال الافتتاح للجامعات المغربية واللي جات كنتيجة خلصت إلى اختلالات في التدبير في الشق المالي ولا التقني ولا الإداري... إلخ.

وطبعا هاذ الملاحظة هادي هو التشخيص اللي قامت به ربما الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في المناظرة الوطنية ديال الرياضة، واللي قامت فعلا بواحد التشخيص وبواحد التحليل دقيق وجريء للوضع الرياضي، وبالتالي لو أن طبقتنا غير المضامين ديال الرسالة الملكية اللي كانت في 2008 كنا غادي نرجو على الأقل واحد 4 سنين في التأهيل.

بالشق الأول للجواب ديالي وأنا كهضر على الخيمة وطبعا انسيقي أو تناسيت المضمون لأن أنا ابغيتك تحط الجواب ديالي في السياق ديالو لأنه كان هاجس أمني وكنا كهضرو على الخيمات اللي جاء الريح وطيرها في أصيلة وفيها 1000 طفل وابقينا حتى 4 الصباح باش نخلو المشكل.

أيد ما غنختلفوش على المضمون، ولكن قبل المضمون كهضرو على الفضاء والفضاء أيضا هو اللي كيعطي الصورة الأولى على الكرامة، لأن المضمون يمكن ما نختلفوش عليه، ولكن فاش كمشيو وكشوفو ربما الأوضاع اللي كيعيشوا فيها أولادنا اليوم خص تكون عندنا الجرة بلا مزيادات وتكون عندنا الشجاعة باش نقولو بأنها ماشي في المستوى ديال التطلعات ديالنا.

طبعا اللي ابغيت نكمل لك في النقطة الأولى، احنا كهضرو على الشباب، كايين الإستراتيجية المندجة للشباب اللي كانت على مستوى مصادقة المجلس الحكومي وطبعا عاود رجعتها للنقاش مرة أخرى على ضوء مقتضيات الجديدة في الدستور الجديد، وغادي يكون في الدخول المدرسي إن شاء الله غادي يكون نقاش وطني في واحد 200 أو ما يفوق دار للشباب وغادي يستهدف واحد 30 ألف شاب اللي غادي يحاولوا يناقشوا ويراجعوا هاذ الإستراتيجية المندجة ديال الشباب، وأيضا غادي تكون مناسبة أننا غادي نحدد الرؤى ديالهم والتوجهات ديالهم فيما يخص حتى المواضيع اللي غادي تعطي ذاك المضمون اللي تنتظرو في دار الشباب. وكتريد أؤكد، السيد المستشار، أنا تشكرك على السؤال ديالك، يمكن كختلفو في المقاربة ولكن تنتفقو ربما في الهاجس، ولكن كنعظن بأن التاريخ، سواء عن صدق أو عن خطأ، كايين محكمة التاريخ هي اللي غادي تسجل اشكون هو اللي على صواب وكنتمتي نكونو بجوج على صواب لأن تنتكاملو شيئا ما. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السؤال الثاني موضوعه الافتتاح المالي للجامعات الرياضية، للفريق الحركي. تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

رمضان مبارك سعيد،

أود في البداية أن أعثم هذه الفرصة كي أنوه بالسيد وزير الشباب والرياضة على ما قام به في الأسبوع الفارط والجرة التي تحلى بها مع الجامعات الرياضية قصد وتحت شعار الديمقراطية مقابل الدعم، وهذا ما أبي إليه السيد وزير الشباب والرياضة مع الجامعات الرياضية التي تحظى بدعم

ستدبرون المرحلة المقبلة مع الجامعات التي لم تواكب هذا المخطط الإصلاحي والتي لا تتوفر على الشروط الضرورية، منها عقد الاجتماعات السنوية ديالها، كذلك المخطط الذي يشمل باقي الشروط القانونية والاعتمادات التقنية للتدبير المؤقت مع هذه الجامعات لإنجاح هذه.. التي بكل صراحة هي وصفة موسومة بالإرادة في التغيير، والحاملة، السيد الوزير، لشعار وزارتك التي طلقته مؤخرًا على الوزارة وهي الديمقراطية هي الحل؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

طبعا توقيع عقد الأهداف، التي كانت هدف الوزارة مؤخرًا، كان مع واحد المجموعة ديال الجامعات فعلا التي قدرت أنها تعقد الجموع العامة ديالها في الوقت القانوني وأيضا التي ما عندهاش مشاكل تقولو إدارية. طبعا الجامعات التي ابقات ماشي كان استثناء لهذه الجامعات، أبدا، لأن كنعتبرو أيضا أنهم شركاء في الأصناف الرياضية التي كيسهروا عليها، ولكن كانت فرصة لهم أنهم أعطيناهم مزيد من الوقت أنهم يرتبوا البيت الداخلي ديالهم وطبعا ماشي كلهم إذا ما عقدوش الجموع العامة ديالهم، هادي ماشي كندافع عليهم ولكن فعلا بكل موضوعية أن كين التزامات ديالهم بواحد النظاهرات قارية ودولية التي ربما جعلت أنهم ما يكونوش في الوقت، ولكن احنا أعطيناهم فرصة إن شاء الله في الدخول المدرسي غادي يكونوا جاهزين.

ثم اللي مهم، ما نسأوش راه احنا وقعنا غير الملحق ديال 2011-2012، المهم هو التوجه الجديد الإستراتيجي اللي غادي ندخلو في دفتر التحملات الجديد والتي غادي يشمل 2012-2016 وإلى اتبتهتو راه كين فيه ذلك (le cycle olympique)، يعني الدورة الأولمبية من 2012 - 2016 وبالتالي غادي نكونو وضعنا الحدود لأنه في كل دورة أولمبية غادي تكون الجامعات أيضا مطالبة باش تعاود النظر في الأهمزة ديالها.

أكيد أن اللي ربخنا اليوم هو الانخراط ديال الجامعات أيضا في هذا المنظور الجديد لأنهم أيضا حتى هم وعوا بأن لا التفوق الرياضي ولا التميز الرياضي ولا النتائج أيضا رهينة بالديمقراطية، رهينة بالحكمة الجيدة، فاش كنهضرو على الحكامة الجيدة راه كنهضرو على واحد 2 النقط أساسية اللي هي أولا الديمقراطية والتي هي الشفافية في التسيير، وأطن هذا اليوم ولي إحساس متقاسم إن شاء الله، كنعتمنى أنه يؤهلنا ويؤسسوا عليه جميع باش فعلا نوصلو لنتائج اللي غادي تكون وفق الانتظارات والتطلعات ديالنا كغارية كاملين.

وشكرا السيد المستشار.

طبعا بناء على ذلك، قررنا أن يتم دعم الوزارة للجامعات الرياضية، وفاش كنعقول دعم الجامعات راه كنعحاول نصلحها ونكون أكثر دقة ونقول اليوم الوزارة لا تدعم الجامعات، وإنما تدعم الأنشطة ديال الجامعات وفق واحد عقود أهداف متعددة المضمون، أشنو هي متعددة المضمون؟

يعني ما ابقينا كنجيبو كنهزوا ذلك (le package) وكنعطيوه للجامعة، كنعجلسو مع الجامعة، وطبعا هاذ الشئ راه اخذنا لنا.. كنا كنعحدثو قبل قليل على الإستراتيجية ديال الشباب، هاذ الشئ راه كياخذ وقت، ملي جينا تقريبا 6 أشهر واحنا في اجتماعات ماراطونية مع مجموعة ديال الإخوان في الجامعات والتي فعلا لمسنا فيهم الانخراط ولمسنا فيهم أيضا الرغبة في التغيير، وطبعا راكنا على التجربة ديالهم وعلى الانخراط ديالهم وخلصنا لواحد مجموعة ديال التوجهات التي كنعتمد على أسس الحكامة الجيدة، بمعنى أهداف محددة ومرقمة كنعخرط في واحد المشروع متوسط وبعيد المدى، وكترجم مبادئ الحكامة الجيدة طبعا بمختلف الجوانب ديالها، بما فيها المحاسبة المرتبطة بصرف المال العام.

وطبعا وفق هاذ العقود الأهداف الموقعة، أضحيت اليوم ملزمة بالتوفر على حسابات، أنا كنهضر على الجامعات، على حسابات تفصيلية ماليتها مصادق عليها، كما تفضلتم السيد المستشار المحترم، من طرف خبير محاسباتي معتمد، بل أن حضور هذا الخبير في الجموع العامة ديال الجامعات ولي أيضا ملزم في تلاوة التقرير المالي للجامعة قبل المرور إلى دراسة التقريرين الأدبي والمالي والمصادقة عليها من عدمه، وذلك طبعا حرصا على تحقيق الشفافية في تدبير شؤون هذه الأهمزة.

وهذا كنعظن أول خطة وخطوة في التفعيل الفعلي لهاذ الإصلاح هو اللي شفتو من خلال التوقيع الأخير لعقد أهداف مع مجموعة ديال الجامعات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكروا السيد الوزير على هاذ الإفادات التي تقدم بها والتي تم عن مخطط إصلاحي واضح وتعبير عن رؤية واضحة المعالم في هذا الإطار، ولكن، السيد الوزير، نعتقد أن السؤال المطروح يتعلق اليوم بكيفية تنزيل هذا المخطط كي يشمل باقي الجامعات التي لم تتركب في هذا الإصلاح والتي لم تستوفي الشروط الضرورية لمواكبة عقد هذا البرنامج الموقع مؤخرًا من طرفكم مع عدد من الجامعات ونهنتكم لأن كان بحضور عدد كبير من الوزراء اللي أشرفوا معكم على هذا التوقيع.

السيد الوزير، نريد منكم كذلك تنوير الرأي العام حول آليات المتابعة والتقييم لمدي التزامات الجامعة بمضامين هذا التعاقد الجديد؟ وكيف

طلب التأشيرات يكون أكثر لهذه الدول وهذا مفهوم، 85% من المغاربة الموجودين في الخارج موجودين في الدول الأوربية فمفهوم أن الاكتظاظ كائن تماك، وهذا الاكتظاظ في حد ذاته هو عامل يزيد هذا المشكل حدة. لكن أيضا هناك معيار آخر وهو أنه عموما هذه الدول عدد القنصليات عندهم محدودة، إذا استثنينا فرنسا وإسبانيا اللي عندهم 7 أو 6 ديال القنصليات في المغرب، فالدول الأوربية الأخرى عندهم 1 أو 2 تقريبا، مما لا يستوعب العدد المتزايد من المواطنين.

مع الإشارة هنا إلى نقطة أخرى وهو أن الاكتظاظ والضغط يتم بالأكثر في واحد نصف سنة اللي فيه الصيف بالخصوص، معروف لماذا؟ لأن في هذا الوقت اللي يكون طلب التأشيرات يكون فيه طلب أكبر، فالإكتظاظ في الغالب هو إكتظاظ موسمي.

الآن بالنسبة للحكومة، أريد أن أقول بأنه من القديم كان هناك دائما تحسيس السفارات الأجنبية المعتمدة في بلادنا بضرورة تحسين ظروف الاستقبال وهاذ عملية التحسيس مرتبطة بواحد العملية ديناميكية، كان هناك نوع من التطوير، لكن نحن نعرف بأنه غير كافي، مثلا أخذ المواعيد عن طريق الانترنت، عن طريق الهاتف، لكن لا تستعمل هذه الأدوات وهذه الوسائل بالطريقة الكافية التي تؤدي إلى التخفيف على المواطنين وظروف استقبالهم.

ثانيا، لا يكون هناك أي اجتماع مع أي مسؤول أوربي، وزراء الخارجية عندما نلتقي بهم أو وزراء الداخلية أو في المفاوضات المتعددة الأطراف مع الاتحاد الأوربي إلا ومسألة التأشيرات والتخفيف من الشروط ديال التأشيرات على الطاولة ديال النقاش والتسهيل ديالها، لكن هاذي اليوم داخلة في اتفاقية شاملة تناقش هي (Le partenariat pour la mobilité)، اتفاقية شاملة لحركة الأشخاص وإعادة التوطين اللي هي فيها بزاف ديال الأمور، باقي ما اتفقتش فيها مع الطرف الأوربي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

أريد في البداية أن أذكر أن الحق في التجوال حق من حقوق الإنسان متعارف عليه دوليا، يجب أن يكون هذا هو المنطلق. قاتم، السيد الوزير، أن مسألة التأشيرة هي قرار سيادي، نحن نتفق معكم في هاته المسألة ويجب أيضا أن يكون لنا نفس التعامل في إطار قراراتنا السيادية.

هناك اتفاقية شراكة، هناك أيضا وضع متقدم، في كل شيء إلا في هاته المسألة. نحن نلاحظ، نحن عندما طرحنا هذا السؤال فطرحناه من قبيل أننا شاهدنا بأم أعيننا كيف يتم التعامل مع المغاربة في العديد من القنصليات، سواء الفرنسية، الإسبانية، الأمريكية، الإيطالية، نعم يمكن أن

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول عراقيل الحصول على التأشيرة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد العربي الحبشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

يواجه المواطنون المغاربة الراغبون في السفر إلى العديد من البلدان الخارجية عراقيل جمة فيما يخص الحصول على التأشيرة، حيث يعانون كل أصناف الاستفزازات والعراقيل والمضايقات التي تصل حد الإهانة والحط من كرامة الإنسان.

فإذا كان بلدنا قد وقع على العديد من الاتفاقيات فيما يخص التبادل الحر وحصل على وضع متقدم إزاء الاتحاد الأوربي، فإنه على مستوى تنقل الأشخاص نوجد في وضع جد متأخر ضدا على المواثيق الدولية التي تكفل حرية تنقل الأشخاص.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي تريدون اتخاذها للقطع مع هاته الممارسات واحترام كرامة المواطن وضمان حقه في الحصول على التأشيرة دون عراقيل ودون حواجز؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد سعد الدين العثماني، وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكرا للسيد المستشار المحترم، وشكرا للفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية على التفضل بطرح هذا السؤال وإعطاء هذه الفرصة. في هذا الموضوع، نحن نعرف أن هذا موضوع حيوي وأن كثيرا من المواطنين المغاربة فعلا يعانون أثناء الحصول على التأشيرة في العديد من القنصليات، خصوصا قنصليات الدول الأوربية، وأريد هنا أولا أن أتحدث عن الإطار العام ديال هاذ المسألة، ديال الحصول على التأشيرات، أولا أريد أن أقول أن الحصول على التأشيرة يعتبر قرار سيادي لأي دولة، فكما أن المغرب عندو فرض التأشيرة على مواطنين لعدد من الدول، كذلك دول أخرى تفرض التأشيرة على مواطني دول أخرى، بما فيها المغرب.

فإذن هذا التأشير عمل سيادي، يخضع لمجموعة من المعايير المعقدة، فيها ما هو اقتصادي، فيها ما هو اجتماعي، فيها ما هو أممي، وفيه ما هو سياسي لدول الاستقبال، لكن ما يعقد هذه القضية أيضا هو أن الإكتظاظ يتم بالأساس في القنصليات ديال الدول الأوربية بسبب أن

هاذ القضية، نهار تكون غتوقعو هاذيك الاتفاقية. الآن الاتفاقيات الأخرى الموقعة هي الاتفاقية ديال الفلاحة مثلا، الاتفاقية ديال حركة البضائع، أما حركة الأشخاص هي فيها تعقيدات، ولذلك المغرب يترث في توقيعها، وغادي نبقاو ندافع عن مقاربتنا نحن، ولكن القضية ديال الدفاع على الكرامة ديال المغاربة في الاستقبال دياهم، احنا نثير هاذ القضية باستمرار ونحن بسبب كونكم أثرتم هذه القضية سنعيد إثارتها من جديد وغادي نعاود نناقشوها في وزارة الخارجية باش نشوفو واش كاين شي منظور آخر اللي نساهمو في التخفيف على المواطنين المغاربة، هذا واجبنا، ومن واجبنا أن نقوم بهذا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

نواصل مع السؤال الموجه إلى السيد وزير العدل والحريات حول تناقض الأحكام، لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا رمضان مبارك سعيد، نتمنى من الله سبحانه وتعالى أنه يدخلو على الإخوان كاملين بالصحة وعلى الدولة المغربية بالصحة والسلامة وذاك الشيء اللي تبتماوه.

السيد الرئيس، الله يكثر خيرك إلى ابتي لي شي وقيت خليه ليا لتتعقيب إلى كان ممكن.

السيد الوزير،

تصدر العديد من الأحكام عن الهيئة القضائية المغربية، إلا أن الملاحظ أن هناك أحكام تناقض تناقضا صارخا، رغم تشابه الوقائع دياها باختلاف المحاكم ودرجة التقاضي، لدرجة أن هذا التناقض في الأحكام، السيد الوزير، أصبح يثير الشكوك وعدم الاطمئنان وانعدام الثقة في السلطة القضائية والأحكام الصادرة عنها.

السيد الوزير، ألم يحين الوقت لحل هذا الإشكال الخطير الذي يقتضي الاستعجال، مع التذكير أن وزير العدل لازال نائبا لجلالة الملك نصره الله في رئاسة المجلس الأعلى للقضاء؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

يرفضوا التأشير، لكن نحن نريد أن نحفظ كرامة المواطن المغربي، ويجب ألا يستمر الأوروبيون في طلبنا بأن نكون فقط دركيين لهم لنحول دون الهجرة السرية، هاذ المسألة باغيينها هما مزيانة لهم، احنا مزيان نحسبو الهجرة السرية لأوروبا ولكن في العديد من الأحيان هناك أشخاص تتوفر لديهم جميع الشروط المطلوبة، جميع الوثائق اللي كيطلبوها وما تتعاطاهمش الفيزا ولا أدل على هذه المعاناة ديال الطلبة، كاين طلبة كيبغيو يميشيو غير يدوزوا امتحان، واش يتقبلوا ولا ما يتقبلوش؟ واحد الكارثة، وأتم السيد الوزير أكيد هاد الشيء راك تتعرفوه وشفوته بعينكم.

لذلك، احنا ملي كطرحو هاذ المسألة، فاحنا نعتبر بأنه حتى احنا يجب أن يحترم هؤلاء الأوروبيون سيادتنا في هذه المسألة وما يطلبوش منا فقط أننا نكونو غير دركيين كيف قلت في البداية حول هاذ..

مسألة أخرى ماشي غير المواطنين، حتى بعض البرلمانيين يعانون من هذا التعسف، ماشي للسفر، في إطار الدبلوماسية البرلمانية واحد العديد ديال البرلمانيين ما تمكشوش أنهم يحضروا واحد العديد ديال اللقاءات، وخاصة على المستوى النقابي، وهاذ الشيء راه تنقولو لهم تما. في إطار الدبلوماسية البرلمانية.

أنا مثلا عضو في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط دائما أطرح هاته المسألة على مستوى اللجنة السياسية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب.

السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكرا.

أنا أريد أن أقول بأن وزارة الشؤون الخارجية، وخصوصا القسم القضائي، نتابع باستمرار معاناة العديد من المغاربة وتدخل باستمرار، ونقول أسبوعيا ونحن هاذ المشاكل نحن نتابعها ونحاول أن نتدخل باستمرار لحل المشاكل، لكن التأشير قرار سيادي، احنا عندنا التأشير فإرضينا على دول أخرى، الدول الأخرى ما يمكنش تحتج، يمكن تتفاوضو ونسهلوهما، احنا مستعدين، احنا مستعدين نسهلوهما.

دبا جوج الأمور اللي كاينة: أولا التأشير على البرلمانيين على جوازات الخدمة، هاذي راه ناقشناها مرارا، ولما زار وزير الخارجية الفرنسي هنا طرحناها، فمعناه أنه احنا بصدد مناقشة هذه القضية مع الطرف الأوروبي.

النقطة الثانية، المغرب رفض أن يكون دركي ديال أوروبا، رفض أن يكون إلا لكنا وقعنا الاتفاقية الشاملة لحركة الأشخاص، اللي فيها شروط من الجهة الأخرى احنا لحد الساعة رافضينا، النهار غادي تكون شروط بالنسبة للمغرب مناسبة وخصوصا ديال إعادة التوطين، بلا ما نطول في

السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

سؤالكم واضح، وهو سؤال مهم وواسع وعريض. وبالطبع لا علاقة لهذا الموضوع برئاسة أو نيابة وزير العدل والحريات عن جلالة الملك في رئاسة المجلس الأعلى للقضاء، لأنه في جميع الأحوال لاحق لأحد، بما في ذلك الوزير، أن يتدخل في الأحكام القضائية وأن يؤثر على إصدارها.

وبالطبع فإن ما يتعلق بالاختلاف في التعليل وفي إصدار الأحكام منطوقا إنما يرجع لعدة أسباب، ومنها أسباب معقولة موضوعية ومنها أسباب غير معقولة، وبالطبع هناك جهود تبذل على هذا الصعيد من أجل إعادة صياغة الموقف بالنسبة لهذا الموضوع.

أشير هنا إلى أن هناك أولا طبيعة النص القانوني الذي يكون في كثير من الأحيان قابلا لأكثر من فهم وتفسير، مما يؤدي إلى اختلاف الاجتهادات والأحكام وتضارب الأفهام، وبالطبع فإن النصوص منها ما هو عام ومنها ما هو خاص ومنها ما هو مقيد ومنها ما هو مطلق، منها ما هو مجمل ومنها ما هو مبين، وفي إطار هاذ العملية المعقدة تختلف الاجتهادات ليس فقط على صعيد القضاة ولكن حتى على صعيد تفسير النص لما يكون السادة المستشارون أو السادة النواب يناقشون نصوصا معينة، فشيء طبيعي أن تقع اختلافات في هذا البلد.

الأمر الثاني الذي يدعو إلى الاختلاف هو الواقع وتعقيداته وإشكالاته، يختلف السادة القضاة كغيرهم من الناس في إدراكها وبالتالي يترتب عن ذلك الاختلاف اختلاف في إصدار الأحكام لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

ثالثا، الدعوى تمر من رفع مقال إلى غاية إصدار أحكام وبين هذا وذاك هناك مذكرات وهناك نقاشات وهناك عوارض تعترض المسطرة فيختلف الناس في الدفاع عن حقوقهم وتقديم مذكراتهم وبياناتهم مما يؤثر على الدعوى.

وبالطبع فإن السادة القضاة أيضا يختلفون في تكوينهم ويختلفون في أفهامهم، ولذلك قال الله تعالى في النزاع الذي كان قد عرض أمام سيدنا سليمان وسيدنا داود " فَفَهَّمْنَاهَا مَلِئْمَانٍ وَكَلَّمَا تَتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا " .

وبالطبع فإن المشرع كان واعيا بهذه الإشكالات فأقام نظاما قضائيا متعدد الدرجات، الابتدائي والاستئنافي ومحكمة النقض، من أجل توحيد الاجتهاد، ومحكمة النقض بالأساس يقع عليها واجب توحيد الاجتهاد وفي هذا الباب هناك كلام كثير.

ثانيا، هناك طرق الطعن مختلفة من الاستئناف والتعرض وإعادة النظر والمراجعة وسوف أبين في ما سيأتي من تعقيب ما يلزم في هذا الباب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تعقيب السي الراضي.

المستشار السيد إدريس الرضي:

احنا ما قلناش لكم باش يمكن اتما تؤثروا على القضاء، هاذ الشيء راه ماقلناش، وما عمرنا غادي نقولوه لأن كنعرفو آش كنعرفو. اللي غادي يمكن نقولو لك، السيد الوزير، بخصوص التناقض في الأحكام، مجال مثلا نعطيك مثل: بعض المرات كنتلقى المتقاضين كيعرفوا كل هيئة وطبيعة الأحكام ديالها، هناك هيئة عادلة وهناك هيئة قاسية ومتشددة وظالمة، مثل هيئة مثلا غادي نعطياها في القيطرة معروفة لدى المتقاضين والسجناء باسم هيئة كولومبو أو كومبايو.

السيد الوزير،

هذه الهيئة، تصوروا معي تعقد جليستين في الأسبوع، عدد الملفات ما كيتجاوزوش 25 وتصدر الأحكام اللي كتقدر ب 700 عام، اعرفتو أشنو 700 عام؟ هاذ الشيء في أسبوع واحد أي ما يعادل نصف عمر الحضارة الإسلامية. وندعوكم، السيد الوزير، للتحقق من ذلك.

نعطيك نموذج في إطار التناقض: مثلا الغرفة ديال الجنائيات ابتدائيا صدرت حكما بالبراءة، غرفة الاستئناف اللي تكلمت لك عليها 30 عام ديال الحبس، ومن بعد النقض اللي تكلمت عليه البراءة، أشنو درنا لهاذو حياتنا اللي حكموا ب 30 عام؟ واش امشينا درنا شي بحث؟ واش شقنا؟ واش ما شقناش؟

إذن تصوروا معايا لو تعذر اللجوء إلى مسطرة النقض، سيكون مصير هاذ الزغبي 30 عام ديال الحبس، وهذا راه زغبي غنقول لكم راه محظوظ، كين عندي واحد الحالة ديال واحد الزغبي آخر ماشي محظوظ، حكم في 2010/10/12 ب 20 سنة ديال السجن، ولم يتم قبول تصريحه بالنقض من طرف أحد موظفي السجن إلا في 2010/11/8 مما نتج عنه عدم قبول النقض، والآن السيد راه تيقضي 20 عام الحبس وحرم من حقه في النقض. كين، السيد الوزير، هاذ الهيئة بكل صراحة ما كنعرفش بطروف التخفيف وإن توفرت شروطها، كنموذج 3 الناس سرقوا بورطابل، 10 سنين، 10 سنين، 10 سنين، وعندني الملفات، 30 عام ديال الحبس. السيد الوزير،

اللي غيمكن لي نقول لك هو ابغيناك تدرس هاذ المسائل وراه أمامنا المتبعين وتسيفظوا لجان اللي تراقب هاذ الملفات اللي تحكموا، راه تقريبا 300 ألف عام في ظرف عام.

نحن مع استقلال القضاء، لكن من حق المجتمع مراقبة جودة الأحكام. نحن مع التطبيق السليم للقانون، ولكن ضد أن يتحول القانون إلى وسيلة لإنتاج الانحراف وتشرذم الأسر. شكرا السيد الرئيس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موجه كذلك إلى السيد وزير العدل والحريات وموضوعه تنفيذ الأحكام القضائية لدى الوكالة الوطنية للمحافظة على الأملاك العقارية، لأحد السادة المستشارين من التجمع الوطني للأحرار. تفضل السي كميل.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، تعلمون أن من الإشكاليات التي يعاني منها المواطنين في بلادنا مشكل تنفيذ الأحكام القضائية بصفة عامة والأحكام الصادرة ضد الوكالة الوطنية للمحافظة على الأملاك العقارية والمسح الطوبوغرافي على الخصوص، ذلك أن المحافظ يرفض تنفيذ هذه الأحكام القضائية الصادرة في حق مرفقه، وفي بعض الأحيان يصطدم تنفيذ هذه الأحكام بصعوبة تنفيذ منطوق الحكم على أرض الواقع، وهذه إشكالية عويصة تقتضي توفر الخبرة في هذا المجال، الشيء الذي يتنافى مع فلسفة تحقيق العدالة التي نص عليها دستور المملكة.

السيد الوزير،

حفاظا على مصداقية العدالة، ما هي الإجراءات التي تعتمدون القيام بها من أجل تنفيذ الأحكام القضائية عامة والصادرة في حق الوكالة الوطنية للمحافظة على الأملاك العقارية خاصة؟ وما هي الطريقة التي ترونها مناسبة لإلزام هذه المؤسسة العمومية وكافة المؤسسات العمومية الأخرى لتنفيذ هذه الأحكام؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم، حقا إن هناك مشكلا كبيرا إسمه إشكالية عدم تنفيذ الأحكام القضائية من قبل الإدارات العمومية. وبالطبع فإن هذا الموضوع يهم الحكومة ككل، بهم وزير العدل والحريات بحكم أنه هو المشرف على القطاع الذي يصدر الأحكام القضائية، ولكن بهم بالأساس القطاع الحكومي الذي صدر الحكم القضائي ضده.

لذلك، نحن حكومة متضامنة، نعم، ولكن من أجل أن تكون هناك نجاعة في طرح السؤال وترتيب النتائج عليه، أنا أفضل أن يتم التوجه رأسا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

المستشار السيد إدريس الراضي:

ها الملفات إلى اسمحتي، معالي الوزير، نعطيهم لك باش تبحث، بعد ما ينتهي السيد الوزير من التعقيب ديالو.

السيد وزير العدل والحريات:

أقول لكم، السيد المستشار المحترم، أن المجال لا يسمح لمناقشة هذه المواضيع. وطبعا إننا واعون بأن استقلال القضاء شيء يكاد أن يكون مقدسا، ولكنه لا يمكن تحت ذريعة استقلال القضاء خرق القواعد القانونية الراسخة أو التعسف في إصدار الأحكام وهذا عندو مساطر من أجل الوقوف على هذه الحالات والتعامل معها بما يقتضيه الحال.

ولكن لا أستطيع هنا أن أقول لك بأن ما تفضلت به بشأن المحكمة التي تذكرتها، وبشأن الهيئة التي أشرت إليها، لا أستطيع أن أؤكد أن ذلك صحيح أم أنه غير صحيح، وكنت أتمنى، السيد المستشار المحترم، أن تعرض الموضوع في فضاء آخر لتقف على من ينبغي الوقوف عليه، وإذا اختلفنا يمكن أن نناقش الأمر علانية وأمام الملاء، أما الآن فإنكم تتحدثون في شأن لا أستطيع أن أفيدكم بشأنه بأي شيء لأن الحكم على شيء فرع عن تصوره وبالتالي سأترك هذا المجال جانبا.

أما من حيث المقاربة التي تعتمدها وزارة العدل والحريات من أجل تقريب وجهات النظر بين السادة القضاة، طبعا هناك المجلس الأعلى كما قلنا الذي هو الهيئة العليا المكلفة، دستورا وقانونا، بالنظر في الأحكام الصادرة عن المحاكم الدنيا، وتوحيد الاجتهادات ورسم خارطة طريق بالنسبة للمحاكم. ونجد أن المجلس الأعلى، الآن يسمى محكمة النقض، هو نفسه لديه عدة غرف ويقع الخلاف والتضارب أحيانا بين المقررات الصادرة بشأنها، فيعمد رئيس محكمة النقض إلى تعيين غرفتين وأحيانا إلى تعيين كافة الغرف لكي تنظر في قضية معينة لتوحيد الاجتهادات، بل إنه كان في السابق وأعتقد أن ذلك سوف يتم الاستمرار عليه، هناك مجلس يسمى مجلس الرئاسة من أجل توحيد الاجتهادات.

أما بالنسبة، وسأختم، السيد الرئيس، سأختم بهذه وأرجوك، هناك الندوات التي يتم تنظيمها من أجل توحيد وجهات النظر، هناك الدلائل التي تعتمد في هذا الباب، وهناك آلية استعملناها منذ حللنا بهذه الوزارة وهي آلية (La visioconférence)، حيث أنه حينما يتعلق الأمر بموضوع نجح القضاة المعنيين ويكون نقاش بين كافة المعنيين مع مسؤول كبير من قضاة المملكة على مستوى وزارة العدل والحريات من أجل توحيد الرأي ووجهات النظر في الموضوع اللي هو محل مناقشة، وبالطبع فإن الخلاف في الاجتهاد أحيانا مرده إلى النص وينبغي هنا أن نغير النص القانوني من خلال البرلمان لنضبطه وليصبح قابلا لقراءة واحدة.

محرارية الفساد، لأن لكي ننفذ واحد الحكم في المحافظة العقارية، أصبح الابداز ديال المحافظين.

مع كامل الأسف، السيد الوزير، في واحد الوقت كانوا محافظين اللي كيتفهموا الأمور وكيخذوا قرارات جريئة، اليوم - مع كامل الأسف - المحافظين اللي كاينين خصهم ينتظروا التعليمات، هذا إشكال عويص.

واليوم، السيد الوزير، مادام تكلمت على المادة (لم أتذكر رقمها) من القانون الجنائي، واش ما كتشوفوش معنا بأن حان الوقت أننا نوضح هاذيك المادة اللي كيعتمدوا عليها في المحافظة العقارية وكيضروا بالمصالح ديال المواطنين؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار، تحدثت على الابداز وعن الفساد، إذا وصل الأمر إلى هذا المستوى، وأحيانا يصل، فنحن جاهزون للتصدي لهذه الظواهر المنحرفة بما يجب وكيف ينبغي، وهنا أحكمكم المسؤولية كما أفعل دائما إذا كانت هناك حالات فيها ابداز أو فيها فساد، فنحن جاهزون لوضع حد لكل ذلك.

أما بخصوص الإشكال القانوني، كما قلت الفصل 361 كان واضحا، وهنا أقول بكل مسؤولية، تجاوز من طرف السادة المحافظين في تأويل هذا النص، وهو ما عبرت عنه جميع محاكم المملكة، بحيث محاكم المملكة في جهة والمحافظون لهم فهمهم الخاص الذي يطبقونه، وهناك اتفاق بينهم بناء على منشور كان صادرا عن جهة وزير فلاحية سابق، هذا من جهة.

من جهة ثانية، أقول لكم لم نعد أمام الفصل 361 فقط من قانون المسطرة المدنية، وإنما أصبحنا أيضا أمام الفصل 91 من قانون التحفيظ العقاري، وهنا أقول بأنه 351 لا تتعلق بجميع الأحكام الصادرة في المادة العقارية، وإنما فقط في مادة التحفيظ العقاري، متفقين؟

الآن بالنسبة للفصل 91 عمم وجوب صدور حكم حائز على قوة الشيء المقضي به، أي أنه صادر عن محكمة النقض على كل ما يتعلق بالتشطيط من الرسم العقاري على التقييدات والبيانات أو التقييدات الاحتياطية، حيث ينبغي أن يكون هناك حكم صادر عن محكمة النقض مكتسب قوة الشيء المقضي به أو أنه صادر عن محكمة الاستئناف ولم يتم الطعن فيه أمام محكمة النقض، وفي هذه الحالة القانون صريح وواضح، أن القانون اللاحق دائما له مفعوله القانوني على حساب القانون السابق، وبالطبع أنا هنا لا أعطي تفسيراً لأنه ليس من حقي، المحاكم هي التي ستفسر هذا الفصل الجديد الذي جاء به القانون العقاري في تعديله الحالي.

وشكرا.

للوزير المعني لأنه هو الذي يستطيع أن يصدر أوامره من أجل أن يصبح ذلك الحكم نافذا.

أقول لكم هنا بأن وزارة العدل والحريات، كوزارة، قطاع حكومي، ليس لها سلطة تفوق السلطة العادية لتفرض تنفيذ الأحكام على الإدارة العمومية أو على وزارة من الوزارات، ومع ذلك هنا أقول بأنه بالنسبة للمحافظات العقارية، هناك الفصل 361 من قانون المسطرة المدنية الذي يقول بأن الأحكام حينما تصدر وتكون انتهائية أي أنها صادرة عن محاكم الاستئناف تكون واجبة النفاذ إلا في ثلاث أحوال وهي حالة الأحوال الشخصية والزور الفرعي والتحفيظ العقاري.

للأسف الشديد كان هناك تأويل خاطئ من طرف السادة المحافظين، حيث يعمدون إلى رفض الاستجابة إلى منطوق الأحكام الصادرة ضد المحافظات العقارية، وبالتالي لا يعمدون إلى التنفيذ بدعوى أنه كيف الحال حينما يؤول الأمر إلى نقض ذلك الحكم من طرف مجلس الأعلى سابقا محكمة النقض حاليا، والحال أن الرسم العقاري له خصائص لا تقبل التغيير الذي يمكن أن يحدث مرة بعد مرة.

الآن المحاكم الإدارية كلها تصدر قرارات تلغي قرارات السادة المحافظين وتعتبرها تعسفية وبالتالي تأمر بما تأمر به، لكن ومعنا السيد وزير الفلاحة المحترم، هناك قانون التحفيظ العقاري الذي تم إيقاع تعديل عليه بمقتضى ما هو منشور في الجريدة الرسمية لـ 24 نونبر 2011، وهناك الآن الفصل 91، الفصل 91 انحاز نسبيا إلى تصور السادة المحافظين، بحيث أنه أصبح ينص على أنه يمكن أن يشطب على كل ما ضمن بالرسم العقاري من تقييد أو بيان أو تقييد احتياطي بمقتضى كل عقد أو حكم مكتسب لقوة الشيء المقضي به، وقوة الشيء المقضي به يعني بعد أن تصدر محكمة النقض قرارها خلافا لما كان معمولا به على أساس الفصل 361.

وللحديث بقية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد توفيق كيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نحن لما نطرح عليكم هذا السؤال، أولا لا نطرحه على السيد وزير العدل، ولكن نطرحه على الأستاذ مصطفى الرميد المحامي، لأنه من المفروض أنه يكون عانى كثيرا من قضية تنفيذ الأحكام القضائية.

السيد الوزير، أتم تكلمت على التضامن الحكومي، نغتم فرصة تواجد السيد وزير الفلاحة معنا ونقولها للسيد الوزير أن إشكالية تنفيذ الأحكام في المحافظات العقارية أصبح مشكل عويص، وهذا المشكل، السيد الوزير، يضر بمصالح المواطنين.

اليوم، مشكل تنفيذ الأحكام، تقدر تقول لك أن خصنا نربطوه بالفساد،

فكما تعلمون منذ سنة 2007 لنا مدونة عامة للضرائب التي تجمع جميع النصوص الضريبية. وفي هذا الإطار، فنحن نشتغل على تبسيط هذه النصوص التشريعية وسنعمل إن شاء الله في إطار المناظرة التي سننظمها في شهر فبراير 2013 من أجل الإصلاح الضريبي، سنعمل على الاهتمام بتبسيط التشريع الضريبي في بلادنا حتى يتمكن أي مواطن وأي مقاول أن تعرف ما لديها وما عليها.

من جهة أخرى، هنالك كذلك التوجه نحو تخفيض الضغط الجبائي، فكما تعلمون بالنسبة للضريبة على الدخل تم تخفيض السعر الأعلى من 44% إلى 38% وتوسيع الإعفاء الضريبي بالنسبة إلى 30 ألف درهم في هذا الإطار، وبالنسبة للمقاولات فتم تخفيض الضريبة على الشركات من 35% إلى 30%.

أما بالنسبة للمقاولات الصغيرة التي لا يفوت رقم معاملاتها 77%، أي 3 مليون درهم اللي تمثل 77% من عدد الشركات، فيمكن خفضنا الضريبة على الشركات من 30% إلى 15%. هاذ التخفيض كان عندو نتائج جد إيجابية يمكن لي نقول لكم بأنه بالنسبة لهذه السنة عندنا 13.700 شركة لأول مرة صرحت بأنها حققت ربح، في الوقت أنها في الماضي كانت تصرح بأن كانت لها خسارة أو أن لم يكن لها أي ربح. وبالتالي، فهاذ التوجه حول التقليل من الضغط الضريبي فهو كذلك يسهل على محاربة التهرب الضريبي.

من جهة أخرى، هنالك كذلك التدابير التي تم اتخاذها من أجل إدراج المقاولات في القطاع المهيكل. وفي هذا الإطار، فتم... شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة للسيد شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا للسيد الوزير على هذه المعلومات وعلى كل ما قمت به في هذا المضار.

إلا أن، السيد الوزير، سؤالي كان له هدف واحد، نحن نعلم أن وزارة المالية تقوم بإجراءات مهمة ولكن هذه الإجراءات ما تتلحشش للنهاية، لأن المسطرة ما تتكلمش، اعلاش؟ مثلا تتكون في العقارات يجب حجزها، ما تيسستعوش الموظفين ديالكم باش يمحزوا هاذيك العقارات باش يلحقوا لهاذيك الضرائب وما تيلحقوهاش، لأن تيكونوا ناس عندهم نفوذ وهاذ الشي.

احنا هاذ المشكل دبال المواطنة هو اللي تيدفعنا في حزينا باش نقولو هاذ الشي، لأن نشوفو بأن الدولة والحكومة عندها شعار تترددو، ولكن هاذ الشعار خصو يكون حقيقي ويكون واقعي أن الناس يعرفوا بأن أحسن مواطنة دياهم هما الناس اللي كيخلصوا هاذيك الضرائب، وباش يخلصوها

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مشاركته في هذه الجلسة.

ننتقل للسؤال الموجه للسيد وزير الاقتصاد والمالية حول التهرب الضريبي، لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السبي شكيل.

المستشار السيد عابد شكيل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير، كما تعلمون تشكل ظاهرة التهرب الضريبي معضلة حقيقية أمام أي مشروع مجتمعي تموي يستهدف الاقلاع الاقتصادي والعدالة الجبائية بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

والحال، السيد الوزير، أن المجتمعات المتقدمة تفرق بين المساهمة الضريبية والحق في المواطنة الكاملة، ذلك أن الأشخاص الذين يتهربون من أداء الضريبة لا تتم متابعتهم ضريبيا فقط، بل يمتد الأمر لما هو أشد، حيث يتم التشهير بهم واستبعادهم على مستوى العديد من المهام والاستحقاقات، باعتبارهم أشخاصا مرفوضين وغير مرغوب فيهم اجتماعيا.

فمن هذا المنطلق، نساءلكم، السيد الوزير، عن الواقع الحقيقي لمعضلة التهرب الضريبي على مستوى خزينة الدولة، وما هو منظوركم المستقبلي للقطع مع هذه الظاهرة المشينة للاقتصاد الوطني والمعركة للتنمية والاستثمار على حد سواء؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

أريد أن أشكر السادة المستشارين المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة على هذا السؤال الهام. وكما جاء في تدخل السيد المستشار أن هذه الظاهرة خطيرة بالنسبة للمشروع المجتمعي الذي ندافع عنه ونعمل من أجله، ومن أجل كذلك النهوض باقتصاد وتنمية بلادنا.

ومن أجل محاربة هذه الآفة، أي التهرب الضريبي، والحد من مظاهره، فالحكومة سنت سياسة تركز على 4 ركائز، الركيزة الأولى فهي تتعلق بتبسيط التشريع الضريبي.

هاذ السؤال الهدف منه هو نعاودو نذكر بواحدة من أهم المخططات التي سبق لبلادنا أن أعلنت عنها، المخططات المائية على مستوى الأحواض.

الملاحظ، وهنا كنتلبدو تصححو المعلومات إذا كانت خاطئة، أن الحكومة لم تتمكن إلى يومنا هذا من إنجاز كل المخططات المائية على مستوى الأحواض، وكذلك المعطيات التي بين يدينا تشير إلى أن الحكومة لم تتمكن من إنجاز الدراسات المتعلقة بالموارد المائية الممكن تحويلها من المناطق التي تسجل فائضا في هذه المادة الحيوية إلى المناطق التي تسجل خصا في مواردها المائية.

نسجل كذلك بأنه كين واحد الدرجة من البطء في عمل الحكومة فيما يتعلق بتجهيز سافلة عدد من السدود من أجل تدارك الفارق المسجل بين المساحات القابلة للسقي والمساحات المجهزة.

وفي هذا الإطار عندنا سؤال بسيط، ولكنه كبير كذلك في مضمونه وفي الأهداف دبالو يتعلق بالسياسة المائية للحكومة، هل من سياسة واضحة، مضبوطة، بجدول زمنية مضبوطة وبمناطق الاستهداف واضحة وبدراسات دقيقة وعلمية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد رئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الحقيقة ملي جاني هاذ السؤال البارحة، كنت كنتقول كان خصو يتطرح على السيد الوزير المكلف بالماء، ولكن مادام أنه كين واحد الشق دبال (L'irrigation) التي كيم الفلاحة، فيمكن لي نجابو ونقول بأنه التذكير بأن نذكر فقط بأن المغرب نهج مبكرا السياسة الوطنية لتعبئة الموارد المائية التي ارتكزت على السدود وعلى التهيئة دبال المدارات السقوية، وشكلت التنمية دبال الري في بلادنا إحدى الدعائم التي اعتمد عليها مخطط المغرب الأخطر، وجبنا برامج وإصلاحات كندرج ضمن خطوة شمولية ومقاربة تعاقدية التي فيها الترشيد عبر استعمال الموارد عبر استعمال تقنية الري المقتصد وتثمين الموارد المائية المعبأة واستدراك الخصاص الحاصل في التجهيزات الهيدروفلاحة.

وفي إطار البرامج التي كقوم بها وزارة الفلاحة، كين برنامج دبال الاقتصاد دبال الماء التي غادي يتم في الأفق دبال 2020، التي غادي يتم فيه تحويل 550 ألف هكتار من الأراضي المسقية من الري التقليدي إلى الري الموضوعي بكلفة دبال 37 مليار دبال الدرهم لهاذ 13 سنة، وهو ما سيمكن من اقتصاد ما يناهز تقريبا 2 مليار متر مكعب من الماء سنويا،

تيخص لأبد من ذوك الناس التي تتهربوا.. أنا تنخلص الضريبة الآخر ما تخلصهاش، تيبقى في الحال تقول اعلاش أنا تنخلصها وهذاك ما تخلصهاش؟

فتيخص الحكومة، حكومتكم ما تبقاش غير بالشعار، الآن الدستور عاطيا جميع الوسائل باش يمكن لها تحقق هاذ الشيء، هذا من واجبنا ومن أجل المواطنة ديالنا ومن حبنا لبلادنا اعلاش طرحنا هاذ السؤال.
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك رد على التعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا للسيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار على تعقيبه. نحن كلنا متفقون بأن من مظاهر المواطنة وهو كذلك أن تقوم بالعمل المنتظر في مجال أداء الضرائب، ووزارة المالية فهي لها جميع الإمكانيات لتقوم بذلك، غادي نعطي واحد الرقم، أن اليوم في المجال دبال المراقبة حصلنا سنة 2011 إلى 7 مليار ونصف دبال الدرهم، إذن كين واحد المجهود مبدول.

كذلك دخلنا في المجال دبال المراقبة كذلك أدخلنا واحد المنظور جديد أي أن أدخلنا ما يسمى بالمراقبة الهادفة، أي أننا عوض ما بنقاو 6 أشهر في واحد المقابلة، تمشيو مثلا على المشكل دبال الضريبة على القيمة المضافة وتبنقاو 15 يوم إلى شهر، اليوم العدد دبال هاذ المراقبة، السنة الماضية 350، اليوم غادي نفوتو 500 مراقبة في هذا المجال.

والنقطة الثالثة، بأن في إطار هاذ قانون المالية، أعطينا 350 موظف جديد لمديرية الضرائب، منهم 200 التي غادي يمشيو فقط للمراقبة، ابغيت تقول لكم هاذ 200 غادي يجيبوا لنا 2 مليار ونصف دبال الدرهم، وبالتالي فنحن سنعمل إن شاء الله من أجل أن تكون هناك عدالة جبائية وأن يكون هنالك كذلك المساواة ما بين المواطنين.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري. السؤال الأول حول السياسة المائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة. الأصالة والمعاصرة من يلقي السؤال؟ ما عندكمش؟

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ذاك الوقت باش غادي يسقي حتى لسطات، ولكن الآن تنلقاو هاذ السد ما تيستافدوش منه الناس اللي مجاورين هاذ السد. السد فيه مياه، الملاير ديال الأمتار المكعبة، ولكن قالوا "اللي قريب من مكة بعيد عليها".

لهذا، ابغيناكم، السيد الوزير المحترم، تعيدوا النظر في هاذ السياسة المائية، وتشوفوا المناطق اللي هي في أمس الحاجة، اللي غادي تحل لكم المشكل، لأن هذا مشكل ما تيمش غير وزارة الفلاحة، تيمم الحكومة، تيمم البلاد، أتم كحكومة متضامنة تيمكن لكم مع القطاع المعني بهذا الجانب أي بالسياسة المائية باش تديروا واحد البرنامج مشترك غادي تستافد منه الفلاحة وغادي يستافدوا منه في الجانب ديال السقي، وغادي نستافدو من الماء الصالح للشرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

فعلا السدود التلية كتلعب دور في الري الصغير والمتوسط وفي المناطق الجبلية وفي بعض القرى وكذلك يعني في البادية، والحكومة ككل كتعمل مجهود، لأنه راه كاين مشاريع ديال السدود التلية اللي عملت في العديد من المناطق اللي هي مناطق جبلية، بلا ما نذكر اسميتو.

هو في الحقيقة الفلاحة من المدخلات ديالها اللي محمة هو الماء، نحن في حاجة دائمة إلى الماء، خص الحكومة، اللي احنا متضامنين فيها، تكمل في البرامج ديال الاستثمارات ديال السدود وكذلك السدود التلية وكذلك نعملو (les seuils de dérivation). كل هاذ الاستثمارات إلا وكسبي باش تحسن القيمة المضافة ديال الفلاح، لأن فين ما وصلت (L'irrigation) إلا وكضرب في 3 في 4 في 5 المدخول ديال الفلاح، لأنه كيكون واحد الما اللي موجود بواحد الصفة منتظمة واللي كيدخل يعني المرودية أكثر للفلاح.

فنحن متفقون بأنه هذه من الأولويات وبأنه الماء يجب أن تعطاه إمكانيات كبرى لدى الحكومة باش يمكن تكون هاذ المادة الأولية والحيوية توجد إن شاء الله باش تسير المخطط ديال المغرب الأخضر.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه مشاكل إنتاج وتسويق الشمندر، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

وغادي يخلي أن الضيعات الفلاحية الرفع من الإنتاجية ديال الماء اللي كيمشي لها بنسبة كتراوح بين 20 و80%.

كذلك هناك الرفع من نسبة المساعدات المالية المقدمة بالنسبة للفلاحين الصغار، حيث أنه دابا اللي كيمشي يدير (goutte à goutte) وعندو أقل من 5 هكتار كتعطاه 100% من الدعم، وإذا كان عندو أكثر من 5 هكتار وداخل في واحد البرنامج اللي هو ديال التجميع حتى هو عندو 100%، إذا كان أكثر وما عندوش هاذ المعايير فعندو 80%.

كاين إنجاز مشاريع عصرة شبكات الري العمومي بدائرة الري الكبير، وفي هذا الصدد انطلقت الأشغال على مساحة 41 ألف هكتار، كتهم الدوائر ديال تادلة واللوكوس ودكالة والحوز وملوية والغرب، والآن الإنجازات هي زادت الحمد لله بـ 19%.

على مستوى التدارك ديال الفرق بين التجهيزات الهيدروفلاحة والسدود المنجزة، هناك برنامج على 8 سنوات في أفق 2020 بكلفة ديال 18 مليار ديال درهم واللي هو مبرمج ولكن باقي ما تلقاوش له التمويلات، احنا الآن في دراسة لهاذا الشيء هذا، وكيم هاذ البرنامج واحد المساحة ديال 144 ألف هكتار كيوقع الجل ديالها بالحوض ديال سبو، خاصة بسهل الغرب اللي فيه 85 ألف هكتار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل.

المستشار السيد العربي المرشي:

السيد الوزير، تكلمتو في الحقيقة على المناطق والتجهيز ديال بعض المناطق اللي متواجدة، بحال تادلة، بحال الغرب، بحال المناطق اللي هي كاين الإمكانيات باش تجهز، ولكن نسيتم واحد المجموعة ديال المناطق اللي هي محمة وحساسة، بحال المناطق النائية، المناطق اللي هي في الجبال اللي احنا نتطالبو دائما بإنشاء سدود تلية، وعندكم علاقة، السيد وزير الفلاحة المحترم، بهاذ السدود التلية، لأن هي اللي غادي يمكن من خلال هاذ السدود التلية يمكن لنا نيمو الفلاحة ديالنا في المناطق النائية.

المناطق في الجبال، السيد الوزير، ما تيمكناش نديرو فيها السقي، وما تيمكناش نجهزوها، ولكن إذا درنا السدود التلية تيمكن لنا نجهزوها، وتيمكن لنا نشجعو الفلاحة باش ما يهاجروش للمدن، وتيمكن للفلاح يلتقى واحد المدخول شهري أو سنوي اللي غادي يشجعو على البقاء في ذاك المنطقة، لأن اللي خطير عندنا، السيد الوزير، هو كاين المغرب النافع والمغرب غير النافع.

المغرب غير النافع، السيد الوزير، هو اللي متواجد في الأرياف، في الجبال، واحنا تشوفو الآن الناس ما عندهم ما يشربو، كاين على سبيل المثال، السيد الوزير، في إقليم وزان سد الوحدة، ثاني أكبر سد في إفريقيا، كان في 1996 ملي دشنو الحسن الثاني الله يرحمو كان تقال في

السادة المستشارين،

السيداتان المستشارتان،

هاذ السؤال طرحناه منذ أزيد من سنة وكنا فعلا نود طرحه أثناء الموسم الفلاحي الماضي، وكنا فعلا نود من السيد الوزير الإجابة عنه ولكن مع الظروف تأجل هذا السؤال.

والمشكل الحقيقي أنه أثناء الموسم الفلاحي الماضي لما كان حوالي 20 ألف من منتجي مادة الشمندر بجهة دكالة-عبدة يعيشون مشاكل بالجملة مع شركة Cosumar، ومع تعنت هذه الشركة وعدم جلوسها للحوار مع الفلاحين لإيجاد الحلول الملائمة، كان لابد لهؤلاء الفلاحين أن يقطعوا هذه المادة (أي زراعة الشمندر).

وكما لا يخفى عليكم، السيد الوزير، تعالت الأصوات سواء في الغرف الفلاحية أو المجلس الجهوي أو كذلك لجنة الفلاحة، لكن بقيت المشاكل مطروحة وبشكل واضح.

نعم، الدولة عملت كل ما في استطاعتها لتجهيز الأراضي بالملايير لتمتكن الساكنة من الاستثمار المربح ليعود بالنفع للفلاحين وذوهم، لكن مع الأسف الشديد نرى أن جل هؤلاء الفلاحين يعانون من ثقل المديونية، سواء مع المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي أو مع القرض الفلاحي، وكذلك مع غلاء المواد الأولية التي عرفت ارتفاعات صاروخية، فحين تجتمع تعسفات الإدارة (أي إدارة Cosumar) وغلاء الأسمدة وغلاء اليد العاملة وغلاء الأدوية، لا يبقى للفلاح إلا ضعف المردودية.

ولكي نحد من مشاكل الإنتاج والتسويق، أما أن الأوان لتفتح شركة Cosumar حوارا جديا لحل هذه الأزمة والحد من نزيف استيراد مادة السكر؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا للسيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود الإشارة لواحد العدد ديال الصعوبات اللي كانت في هذه السنوات الماضية جاءت من الظروف المناخية، إما الفيضانات، إما الصقيع، اللي همت الميدان الفلاحي وعاد جات على المشاكل اللي كهم المصنع.

الدولة كانت تساعد دائما ولم تتأخر في المساعدة ديال المتضررين، نذكر أنه على مستوى جهة دكالة-عبدة تم التعويض ديال الفلاحين الذين لم يتمكنوا من تسليم المنتج ديالهم ديال 1441 منتج بسبب الأمطار الاستثنائية اللي كانت في أواخر شهر أبريل 2011، وبلغ الحجم ديال التعويض 15 مليون ديال الدرهم، اخذات فيه طرف Cosumar

واخذات فيه طرف ديال الدولة.

خلال موسم 2010-2011 تم التعويض ديال المنتجين عن إشكالية صعوبة استخراج السكر، إذا اعتقلو السنة اللي فاتت ما كانش (l'usine) يقدر يخرج السكر بالغرب وباللوكوس، وهاذ الشي كاين اللي كي طرح الإشكالية إما للمصنع وكاين اللي كي طرح الإشكالية نظرا للشتاء والمشاكل اللي كانت، يعني في (La production agricole) وتم التعويض ديال الفلاحة ب 120 مليون درهم، تحملته الدولة مناصفة مع شركة Cosumar.

خلال الموسم الحالي، كذلك جات الموجة ديال الصقيع و7650 منتج تم تعويضهم لأنهم متضررون بمبلغ 63,5 مليون درهم مناصفة مع شركة Cosumar على واحد الأساس ديال نسبة الحلاوة ديال السكر بـ 10,5%.

عملنا مجهود كذلك في الدولة، حيث أنه أعطينا واحد الزيادة في أثمان النباتات السكرية في سنة 2011 و2012، الشمندر السكري 45 درهم للطن وقصب السكر 25 درهم للطن، مع الحفاظ على المنح الجاري بها العمل والمحددة بالنسبة للشمندر السكري.

إضافة إلى الدعم الكبير الذي تقدمه وزارة الفلاحة عبر دعم البذور، حيث كتبلغ المساهمة ديال الوزارة 700 درهم للمونوغرام، للوحدة اللي كتستعملوا، كل هذا والمتابعة و(le partenariat) اللي تتعملو مع الإخوان الفلاحة باش تكون هاذ صناعة السكر في المستوى المطلوب.

فعلا كاين مشاكل اللي كانت هي مشاكل فلاحية، مشاكل لوجيستكية، اللي خلات أن هاذ السنوات كانت نوعا ما صعبة بالنسبة لهذا الميدان، واللي كتمناو أنه في السنوات المقبلة - إن شاء الله - وبالخصوص في هاذ السنة تتحداو هاذ المشاكل ونمشيو في رؤية واضحة وأكثر شفافية وباش نقدر - إن شاء الله - نقصو من العلاقة اللي عندنا مع الخارج في ميدان السكر ونبداو نديرو السكر في بلادنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير. غير الإشكالية اللي كاينة، السيد الوزير، هي هاذ الإشكالية اللي كانت عندنا في السنة الفارطة كانت بعيدة على الفيضانات وبعيدة على الصقيع، ما كان عندها حتى شي علاقة لا بالفيضانات ولا بالصقيع، هذا من جهة.

من جهة أخرى، السيد الوزير، كانت المشاكل اللي عشنا كانت مشاكل عويصة جدا، كان الفلاح كيقتي المنتج ديالو أزيد من 20 يوم في الخلاء، المعمل ما تيهزوش ليه. كاين اللي تعفن له المنتج ديالو، ابقي هاذك

نوصلوا لـ 70% من الإنتاج الوطني يكون وطني، و30% هي ديال الاستيراد.

احنا اليوم في واحد (l'équation) اللي هي غير محمودة، وابعينا بندلو هاذ الشي وابعينا نمشيو للأمام، وباش نمشيو للأمام كيظهر لي بأنه كنعطيو في السقي الأولوية للسكّر، (monogerme) كنعطيوها (la subvention)، (le matériel) ديال هاذك الشي باش كنعطيو وباش كنعطيو وباش.. اعطيناه (la subvention)، التأطير كذلك كيحي من عند المجمع اللي هو المصنع.

كاين واحد العدد ديال العمليات اللي تعملوا كيظهر لي بأنه لازم ما يكون واحد التحسين لوجيستيكي اللي هو كيمهم القطع والمجمع ويعني الجني وباش يتطحن ذاك الشي وتكون الأمور واضحة وشفافة، فكانت عندنا اجتماعات مع المدير العام ديال الشركة، وكيظهر بأنه شركة Cosumar كانت دائما شركة مثالية في التعامل، لأنه أكبر مجمع عندنا في البلاد في الميدان الفلاحي، خصنا نحافظو عليه، لأنه كنعطيو منه أنه باش يكون قاطرة يجيد الفلاحة وراه تكلمنا معه في هاذ المشاكل وأنه غادي يتجاوب معها بصفة إيجابية لأنه تعملوا اجتماعات وغادي تكون...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه إستراتيجية الحكومة للنهوض بالعالم القروي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السي عثمان.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

أخوتي، إخواني المستشارين المحترمين،

كلنا يعي تمام الوعي بأن أحد المفاتيح الأساسية للرفع من مستوى اقتصادنا وكذلك بالتالي حل جزء كبير من المشاكل الاجتماعية يكمن في تأهيل العالم القروي ونهج سياسة جديدة للقرب اتجاهه، تمكن من النهوض به من خلال خلق برامج اقتصادية مندمجة تساهم في تحقيق ظروف عيش أفضل بالبادية والتقليص من وطأة الفقر في العالم القروي.

السيد الوزير، كلنا نعرفو المشاكل الكبيرة التي يعيشها العالم القروي، ماشي غير في الميدان ديال الفلاحة، ولكن كذلك في جميع الميادين الأخرى، هاذ العالم القروي الذي ظل ولمدة طويلة تحت معضلة التهميش وغياب استراتيجيات واضحة للنهوض به، وذلك لغياب أي تصور وأي منظور مستقبلي لهذا القطاع الحيوي.

لهذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن إستراتيجية الحكومة من أجل تحقيق

التعويض اللي اعطاه هزيل وهزيل جدا، أعطوه 10 آلاف درهم ما هياش حتى قيمة المصاريف اللي خسر عليه.

كاين هناك، آسيدي، التعرض للابتزاز أثناء عملية النقل، كاين اللي أعطى ألف درهم باش يهزوا له هاذك المنتج ديالو من البقعة.

كاين، السيد الوزير، ناس اللي كيستافدوا من ثقل الشمندر غرباء على الميدان الفلاحي، ما عندهم حتى شي علاقة بالميدان الفلاحي وتياخذوا هاذك الثقل ديال الشمندر، بينا الأولى ياخذو هاذك الفلاح اللي هو اللي نتجو.

الأسمدة، السيد الوزير، اللي كنعطينا شركة Cosumar دائما نفس الشركة، نفس الشركة هي اللي كتمولنا بهاذيك الأسمدة، الله أعلم كيفاش أشنو قانون الصفقات اللي.. واش ما حاضرش عند هاذ الناس قانون الصفقات أو كيفاش؟ نفس الشركة دائما هي اللي كتستافد من هاذيك الحصة ديال هاذك المارشي ديال الأسمدة.

السيد الوزير،

ما دامت الفلاحة هي قاطرة التنمية ببلادنا، وهذا مطروح بشكل واضح وجلي بمخطط المغرب الأخضر، فلماذا لا يعمل أطر وزارة الفلاحة على إيجاد زراعات بديلة؟

إذا كان هاذ الناس ديال معمل Cosumar.. هاذ المشكل، السيد الوزير، ما كاينش غير في منطقة جهة دكالة-عبدة، المشاكل كاينة على الصعيد الوطني، جميع المعامل اللي عندهم، سواء في الغرب، سواء في بني ملال، كلشي نفس المشكل اللي كيعيشوه، كنعيشوه احنا كيعيشوه حتى هما.

السيد الوزير،

لقد أصبح الفلاحون على درجة كبيرة من الوعي ولا يقبلون أن تستمر السولة في استيراد مادة السكر بالملايير وبالعملة الصعبة، مادامت السواعد المغربية قادرة على إنتاج ما يستهلكه إخوانهم، فلماذا يعمل البعض على استنزاف خزينة الدولة؟ وما المانع من الجلوس على طاولة الحوار مع الفلاحين لمعالجة جميع الاختلالات؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

احنا الآن ابدينا حوار مع المصنع، وعارفين الإشكاليات اللي كانوا في بعض المناطق، ما مساتش المناطق كلها، ولكن الإشكالية كانت بالخصوص في الجهة ديال دكالة، كتمناو أنه إن شاء الله هاذ العام بفضل الإعانة ديالكم والإعانة ديال المؤطرين والإعانة ديال النواب والمستشارين والناس باش نتعاونو مع الفلاحة، لأنه احنا أولا البلاد في حاجة إلى تصنيع السكر، هدف العقدة التشاركية اللي ابعينا نعملو مع الناس ديال Cosumar أنه

المشاريع المقترحة من لدن الفاعلين وتتبع التنفيذ ديالها وحسن تسيير هيئات الحكامة المعنية.

المهم أنه المشاريع خصهم يجيو من التحت، يعني يكونوا مندجين مع الحاجيات ديال السكان وأنه ذاك الشي يطلع للفوق وتكون واحد التسيير وواحد (la coordination) على حسب كل وزارة وزارة، ويتم التفعيل في إطار تعاقدى اللي يمكن يكون التنزيل ديالو جهوي وميداني في الميدان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هناك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد السنيقي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، استمعنا بإمعان إلى جوابكم ولدينا الثقة الكاملة فيكم، السيد الوزير، بأنكم ستولون اهتماما بالغاً لهذا الموضوع والدفع به إلى الأمام.

السيد الوزير، فقط لما نسمع على أن الحكومة تتكلم على العالم القروي أستغرب، العالم القروي أهمل وتم تميشه لسنوات طوال، وبالتالي كلما اقترب وقت الانتخابات تأتي الحكومة بشعاراتها وكذا، إلى غير ذلك.

وبالتالي، ليكن في علمكم، السيد الوزير المحترم، العالم القروي الآن في ورطة، لا بالنسبة للطرق، ولا بالنسبة للماء الشروب، ولا بالنسبة لجميع المسائل، السيد الوزير، فهو يعاني منها وأي تنمية تريد الحكومة القيام بها بدون طرق، لا يمكنها النجاح أبداً، سواء التعليم، سواء الصحة، سواء الفلاحة، سواء جميع المسائل، السيد الوزير.

للأسف لو اطلعتم على الأوضاع ديال العالم القروي، السيد الوزير، ما أظن على أن الأمر سيبقى كما هو عليه، وبالتالي، السيد الوزير، الآن الماء جف من الوديان، حتى الماشية دابا راه المواطنين تبيعوها أو كقالبوا يديوها لشي مناطق أخرى.

وبالتالي، السيد الوزير المحترم، هاذ التنمية المحلية التي تتكلمون عنها فهي سمعناها مرات عديدة ومن حكومات سابقة، وبالتالي بقيت حبرا على ورق.

للأسف الشديد، السيد الوزير، كيف نعمل من أجل معالجة العالم القروي وهو بدون طرق، أستاذ كنتسيفطو وزارة التربية الوطنية في أعالي الجبال كيف غدير باش يوصل هاذ الأستاذ ولا الأستاذة للمكان؟ ما غاديش تؤدي الدور ديالها.

كذلك الصحة، لما كيطيح التساقط ديال المطر كنصبح الطرق مقطوعة نهائياً، هاذ الموظف فين غادي يمشي؟

وبالتالي، السيد الوزير، أنا آسف لما نسمعو للمسائل على...

السيد رئيس الجلسة:

راه جوج هاذو اخديتهم، آش ابغيتي؟

تنمية ترقى إلى تطلعات الساكنة القروية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون، السادة الوزراء،

في هذا الإطار التزمت الحكومة في البرنامج ديالها باعتماد مقاربة مجالية وتشاركية وتعاقدية في إطار مشاريع مندمجة للنهوض بالعالم القروي. تم إسناد المهمة ديال (la coordination) ديال التنمية القروية لوزارة الفلاحة نظرا للارتباط العضوي بالقطاع الفلاحي ومختلف المكونات الاقتصادية وللتجربة والخبرة التي راكبتها الوزارة على المستوى المؤسسي وتواجدها الترابي في هذه المناطق.

فمن المبادئ الأساسية التي غادي تبنى عليها إن شاء الله في المستقبل هاذ السياسة العمومية:

أولا، كاين الفلاحة كمحور لإعداد وتنفيذ المشاريع بالعالم القروي، لأن مخطط المغرب الأخضر يتضمن إشكاليات أفقية تم التنمية المندمجة ديال العالم القروي؛

وكاين اعتماد مقاربة المشاريع المجالية التي تستجيب للحاجيات الحقيقية ديال الساكنة والتي كيم التشخيص ديالها على الصعيد المحلي باعتماد مقاربة تشاركية؛

وكاين كذلك اعتماد إنجاز المشاريع على مقاربة تعاقدية، يساهم فيها كل الفاعلين، سواء على الصعيد المركزي أو على الصعيد الترابي. ونجاح وتنفيذ هذه السياسة العمومية كيبغي الانخراط والتنسيق بين الفاعلين المتعددين، واحنا غادي نعملو على نهج حكمة تنوخي التكامل في التدخلات العمومية من خلال بعض الهيئات.

هاذو بعض الاقتراحات التي غادي نجيبوهم للحكومة، اللي أولا واحد (la commission interministérielle) مكلفة بالتنمية القروية والتي كيرأسها السيد رئيس الحكومة، واحد اللجنة تقنية وطنية تضم جميع القطاعات الوزارية والوكالات المعنية بالتنمية القروية، يرأسها وزير الفلاحة، وكاين اللجان التقنية الجهوية تضم جميع المصالح الوزارية ويرأسها الولاية ديال الجهة وتجمع عندها واحد (la périodicité) ديال الاجتماعات ديالها.

خلال المستوى ديال وزارة الفلاحة، مادام عندنا هاذ (le rôle) ديال (la coordination) ابغينا نخلقو مديرية، لأن ما عندناش مديرية ديال اسميتو.. وهاذ المديرية يتعاطها باش تسهر على إعداد خارطة الطريق ديال التنمية القروية لوضع مشاريع تستجيب للحاجيات المحلية والمصادقة على

المستشار السيد أحمد السنيقي:

وبالتالي، السيد الوزير المحترم، لدينا الثقة الكاملة فيكم. وبالتالي، نتمنى من الأمور أن تتبدل، أما السياسات اللي كنشوفوها، السيد الوزير، قالتها الحكومات السابقة وبقيت حبرا على ورق، وبالتالي إذا كاين شي مجهود جيبوه لنا جديد، يشوفوه الناس حتى نحافظ على ثقة المواطنين وعلى ثقة هاذ المؤسسة وعلى الثقة ديال الحكومة.

وكذلك، السيد الوزير، نتمنى أن تعمل مجهود آخر من أجل أن نصطف وتنبأ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

الاهتمام ديالنا في وزارة الفلاحة والاهتمام ديال الحكومة بالعالم القروي، يعني هاذ الشيء ماشي جديد وكنعرفو الأهمية ديال العالم القروي، لأنه ما يمكنش البلاد تسير للأمام و45% ديال الساكنة أو 40% ديال الساكنة ما عندهاش نفس المستوى ديال المتطلبات ديال التنمية.

فكيظهر لي بأنه كاين الآن فرص جديدة، أنه أولا ابغينا واحد الإستراتيجية اللي تكون هي شاملة ويكون كاين واحد التعدد ديال المتدخلين، هاذ الشيء خصوصاً (la coordination)، خص البرامج يجبو في وقت واحد في منطقة واحدة، باش هاذيك المنطقة يجيها التنمية في وقت واحد باش يمكن لها تظهر للوجود.

كاين إستراتيجية اللي عملت ديال المناطق الجبلية، اللي هي الآن واجدة واللي تخلق هاذ المديرية ومع الحكومة غادي نخرجوها للوجود إن شاء الله، لأنه واضحة.

كاين الإستراتيجية ديال (l'agence) ديال الواحات اللي هي في المناطق ديال الواحات كلها وديال أركان حتى هي وجدت الإستراتيجية ديالها ديال التنمية اللي غادي يمكن لنا نخرجوها للوجود.

غادي تبقى المناطق الأخرى اللي ما موجوداش، اللي هي في البادية، اللي ما موجوداش في المناطق الجبلية وما موجوداش في الواحات، حتى هي إن شاء الله غادي نديرو لها الإستراتيجية ديالها ديال التنمية، باش يكون واحد التداخل ديال جميع الفاعلين، لا فيما يخص التعليم ولا الكهرباء ولا الماء ولا يعني الطرق ولا الفلاحة ولا جميع اللي كيجيب واحد المدخول للناس ديال البادية، ولا السياحة، ولا هذا، كلشي هاذ الشيء يعني خصوصاً واحد الرؤية تكون شمولية من فوق للتحت، ولكن كذلك باش تكون واحد (la coordination)، هذا شيء إن شاء الله غادي نمشيو فيه والحكومة راه أعطت في البرنامج ديالها بأنه غادي تعطي قوة كبيرة إن شاء الله للعالم القروي، وهذا ما غادي نتوقفو فيه إن شاء الله بإذن الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونمر إلى السؤال الرابع موضوعه جلب مياه السقي إلى بعض المناطق الفلاحية ذات الندرة المائية. الكلمة لأحد السادة المستشارين، السي بلحسان تفضل.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

في الحقيقة هاذ السؤال كان من المفروض يتوجه للوزير المكلف بالماء والبيئة، ولكن احنا محظوظين اللي غادي يجاوبنا عليه السيد وزير الفلاحة، لأنه نتعرفو المجهودات الجبارة اللي يتقوم بها في إطار الفلاحة والماء الخاص بالفلاحة.

السيد الوزير،

تبذل الحكومة ووزارتكم مجهودات جبارة لدعم الفلاحين، وخاصة في سقي الأراضي التي تعرف نقصا ملحوظا فيما يخص المياه الجوفية، والتي يتعذر معها استخراج المياه الجوفية رغم حفر الآبار للسقي، الشيء الذي يتطلب البحث عن سبل لجلب المياه من المناطق القروية القريبة، التي تتوفر على موارد مائية كافية في إطار التضامن الفلاحي، لتعميم الاستفادة ودعم مبدأ التنمية الفلاحية على كافة الأصعدة التي تتجاوب مع فلسفة التضامن بين الجهات في إطار الجهوية المتقدمة.

لذا، نسالكم، السيد الوزير المحترم: ما هي السياسة المائية التي تودون إتباعها من أجل إيصال ماء السقي وتعميمه على كافة المناطق الزراعية، وخاصة التي تتوفر على ندرة مائية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

المخططات المديرية للتهيئة المندرجة على مستوى الأحواض هي اللي كتحدد الفائض من الموارد المائية لكل حوض، وحاليا كيظهر لي بأن وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة كتعمل دراسة حول الإمكانيات الممكنة ديال تحويل بعض الأحواض الشمالية إلى المناطق الجنوبية.

اللي نبغي نقول بأنه، وهذا جواب كنعلم به الجواب اللي قلت من قبل على الإشكالية ديال الماء، هو أنه يعني بعض المناطق النائية وبالخصوص

إذن، كما قلتم، هاذي إستراتيجيات متكاملة فيما بينها، ونتمنى في إطار السياسة المخططة من طرف الحكومة ومن طرف وزاراتكم إن شاء الله أن تصلوا إلى المبتغى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا. فعلا يعني العمل في الميدان الفلاحي مرتبط كثيرا بالعمل ديال الوزارة ديال الماء، وبأنه خص يكون التكامل ديال العمل بيننا، لأنه فعلا كايبة سياسة ترشيد الماء وهاذ البرنامج ديال اقتصاد الماء هو مهم، لأنه ملي كتنقولو 2 مليار ديال المتر مكعب في السنة اللي يمكن لنا نحافظو عليها ملي نوصلو لبرنامج 2020، فهذا اشغال من سد اللي يمكن يتبنى في وسط البلاد، لأنه هذا كولو اقتصاد ديال الماء.

ولكن كايين بعض المناطق النائية اللي خصها استثمارات مهمة، تكلمت على المنطقة ديال الراشيدية واحنا كنعرفو المناطق ديال الواحات، لأنه كنعرفو النقضان ديال الماء وفيها الفلاحة على 3 ديال الطبقات، وكايين واحد المروددية، تكون سنة الخير إن شاء الله هاذ السنة المقبلة، ولكن دائما نقاو في البال ديالنا بأنه خصنا نزيدو بالبرنامج ديال السياسة ديال الترشيح، ووقت ما يمكن لنا نلقاو شي حاجز فاش نوقفو الماء باش نستعملوه للساكنة ونستعملوه للفلاح فهذا خصو يستثمر فيه، لأنه استثمار كييجيب الخير للفلاحة وللمنطقة وللبلاد بصفة عامة.

أما إشكالية ضم الأراضي، جينا الحل في بعض المناطق بالإشكالية ديال التجميع، وهاذ الشيء ما كيغنيش أنه نوقفو العملية ديال ضم الأراضي، احنا غادين فيها وغادي نطلبو إن شاء الله من الوكالة ديال الواحات باش توقف على هاذ المشروع، والوكالة ديال الواحات هي الآن عندها مشاريع جد مهمة في المناطق كلها ديال الواحات، وخارجة بإستراتيجية ديال التنمية، إن شاء الله يمكن يكون الخير كبير في المناطق ديال التنمية في هاذ المناطق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس والأخير موضوعه تقييم مخطط المغرب الأخضر. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد القلوبي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

الأختين والإخوة المستشارين المحترمين،

المناطق الجبلية اللي هي كتعطي الماء للمناطق السفلية كتنقص من الماء وكتنقص من الاستثمارات.

فلهذا، فنحن دائما نطالب وزارة الماء وكذلك الحكومة باش تكون واحد البرامج اللي هي مهمة ديال بناء وتشيد السدود وكذلك يكونوا متابعين، لأنه ماشي خصنا غير نعملو سد، السد إلى كان خصو كذلك السقي ديالو، السقي ديالو راه كيتقام تقريبا بنفس الثمن تقريبا ديال السد، فخص يكونوا هاذ البرامج موازية باش يمكن لنا نوصلو الماء للمناطق اللي تستاهلو، لأنه واحد العدد ديال المناطق إذا وصلها الماء راه الحياة كتغير فيها والمروددية كتغير، والمروددية ديال الفلاح كتغير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزميلة والزملاء الأعزاء،

السيد الوزير، لا يختلف اثنان على أن ما قتم به كمشرف على هذا القطاع في نطاق حكومة تنهج الاستراتيجية، وخاصة في هذا القطاع المهم جدا وفي نطاق المغرب الأخضر والإستراتيجيات المحددة من طرفكم، والتي لا أريد أن أرجع إلى بعض الأجوبة التي استمعنا إليها، لأن الأسئلة متكاملة فيما بينها.

ولكن أريد فقط وتتميا لما جاء، سواء في الأسئلة وأجوبتكم، أن أوكد أن مشكل الماء في اعتقادي هو مشكل جوهري بالنسبة للفلاحة، وبالنسبة خاصة للمناطق النائية.

وبطبيعة الحال هنا أريد أن أركز على شيء الأساسي وهو في بعض المناطق، وخاصة المناطق النائية وتحديدا مثلا كالمناطق الشرقية الجنوبية وتحديدا كذلك في إقليم الراشيدية الذي يزخر بعدد كبير من الأراضي، أراضي الجموع، إلى غير ذلك. ولكن إشكال الماء هو لابد من نهج سياسة مستقبلية بالنسبة لاعتماد شبكة عصرية بدل الشبكة التقليدية الذي يضيع فيها ويهدر فيها عدد كبير من الماء.

ثم كذلك لابد أن نستحضر قضية تشتت الأراضي، وربما ينبغي في إطار كذلك الوكالة المحدثة الآن ديال الواحات وأركان أن نفكر في ضم الأراضي، لأن حوالي 30% من الفوارق ما بين القطع الفلاحية الصغيرة مشتت ويهدر كذلك.

إذن، أعتقد أن سياسة ترشيد الماء واستعمال الماء تدخل كذلك في البنية التحتية التي هي أساسية والتي يمكن أن نستفيد منها لاستغلال تلك الأراضي الشاسعة، وبطبيعة الحال هذا كذلك سيعود بالخير العميم، وسيعود كذلك على تثبيت الساكنة في أماكنها بدل الهجرة إلى المدن.

بداية أود التذكير بأن مخطط المغرب الأخضر وضع خريطة طريق على مدة ديال 13 سنة لتطوير القطاع الفلاحي. ومنذ انطلاق هذا المخطط تم إنجاز عدة إصلاحات تنظيمية وهيكلية ومالية، الغرض منها هو تحسين المناخ ديال الاستثمار في القطاع الفلاحي والرفع من الإنتاجية. ومن بين أهم هذه الإصلاحات، أذكر على الخصوص:

- إعداد 16 مخطط جهوي اللي توقعوا مع المجالس الجهوية ومع الغرف الفلاحية؛

- إبرام عقود برامج لتنمية سلاسل الإنتاج مع (les interprofessions)؛

- تعبئة وتنويع مصادر التمويل؛

- إعادة هيكلة مصالح الوزارة؛

- وضع نظام جديد للتأمين الفلاحي.

وبدأت الدينامية اللي خلقها مخطط المغرب الأخضر تعطي الثمار ديالها، بحيث يمكن نشوفو بعض النتائج اللي هي مشجعة:

- كين ارتفاع في الناتج الداخلي الخام بقدره 17% مقارنة مع السنة المرجعية ديال مخطط المغرب الأخضر؛

- تجهيز 130 ألف هكتار بمعدات السقي بالتنقيط؛

- الرفع من نسبة استعمال البذور المختارة بنسبة 100%؛

- ارتفاع عدد الجرارات لكل ألف هكتار بنسبة 27%؛

- إطلاق 108 ديال المشاريع من الدعامة الأولى باستثمار الخواص إجمالي قدره 25 مليار ديال درهم، وإطلاق 224 مشروع الدعامة الثانية بكلفة إجمالية قدرها 8 مليار و900 مليون ديال درهم؛

- إعطاء الانطلاقة لإنشاء 6 أقطاب فلاحية، والتي ستنتهي الأشغال ديال التجهيز ديال جوج منها إن شاء الله قبل آخر السنة، واللي هما مكناس وبركان؛

- ارتفاع قيمة المساعدات الممنوحة لتشجيع الاستثمارات الفلاحية؛

- وكذلك ارتفاع مستوى الإنتاج الفلاحي من السنة المرجعية إلى الآن بنسبة 46%.

يتضح - الحمد لله - تحقيق نتائج إيجابية على المستوى الكمي مقارنة حتى مع الأهداف المسطرة ديال 2020.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد محمد القلوبي:

شكرا السيد الوزير.

سوف أركز على الدعامة الثانية نظرا لأهميتها ونظرا لاهتمامها بالتأهيل التضامني للنسيج الفلاحي لفائدة 840 ألف فلاح، وإذا قمنا بعملية حسابية جد بسيطة غادي نلقا 1540 فلاح في المشروع، وهذا المعادلة تحتم علينا نمر بعملية ضم الأراضي باش نستطيعو نخلقوا أحواض سقوية. والعملية

السيد الوزير، بطبيعة الحال منذ 3 سنوات خلت أعطيت الانطلاقة لمخطط المغرب الأخضر الذي تشرف عليه وزاراتكم، هذا المخطط الذي حظي خلال القوانين المالية الأخيرة بميزانية مهمة، تهدف هذه الميزانيات إلى إرساء مقارنة تنموية شاملة، تركز على دعامتين أساسيتين:

الدعامة الأولى، تنمية الفلاحة ذات القيمة المضافة والإنتاجية العالية والموجهة بالأساس نحو التصدير، بغلاف مالي يساهم في إنجاز 961 مشروعا موزعا على 560 ألف ضيعة، وبمبلغ استثماري يقارب 121,2 مليار درهم؛

الدعامة الثانية، التأهيل التضامني للنسيج الفلاحي لفائدة 840 ألف فلاح، يستهدف إنجاز 545 مشروع بمبلغ استثماري يقدر ب19,25 مليار درهم.

وقد تم تخطيط هذه الاستثمارات في إطار منسجم، يضمن الفعالية اللازمة ويتم تعزيزها بعمليات موازية، بكلفة إجمالية تقدر ب52,50 مليار درهم، تم بالخصوص تأهيل المجالات السقوية.

هذا، ومن المرتقب أن يصل مجموع الاستثمارات المزمع إنجازها في هذا الإطار إلى 193 مليار درهم، تقدر حصة الدولة في هذا المجهود الاستثماري بحوالي 68,60 مليار درهم، أي 35,5% موزعة كما يلي:

- 23,69 مليار درهم أو نسبة 19,5% برسم الدعامة الأولى؛

- 13,47 مليار درهم أو 7% برسم الدعامة الثانية؛

- 31,43 مليار درهم أو 59,9% برسم استثمارات أخرى، فيما يخص

المكننة والتجهيزات السقوية ودعم الأغراس والتأمين.

للإشارة فإن المؤسسة التشريعية وبعد المصادقة على مشروع مخطط المغرب الأخضر، وأكب إنجازها من خلال الترسنة القانونية التي تمت المصادقة عليها أو التي هي في طور المصادقة من خلال التطبيق والتنزيل على أرض الواقع.

بعد مرور 3 سنوات على بداية تطبيق مخطط المغرب الأخضر على أرض الواقع، نود معرفة مدى نجاح المخطط في الوصول إلى الأهداف التي سطرها، مع التطرق للاختلالات والنواقص التي صادفت المخطط خلال هذه المدة التي تلت تطبيقه، وهل من إجراءات عملية اتخذتها وزاراتكم من أجل الوقوف على مكامن الخلل وإصلاحها في المستقبل؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة والسادة الوزراء،

موجود باش ياخذ الأرض ديالو ويتصرف فيها ويقدر يتعامل فيها. هاذ الشي اللي كنتقول لي بأنه هاذ المشروع ديال وزان، يمكن هذا الخط القديم اللي كانوا كيتعطاو فيه (les plantes) باش كل واحد يغرس، كيطهر لي بأنه هاذ الشي احنا الآن فتناه، ولكن إذا كاين إشكاليات من هاذ النوع، فنحن مستعدون باش نشوفو كيفاش يمكن للوزارة تشارك هاذ الإشكالية.

على أي، أنه الفلاحة التضامنية بينت بأنه كاين واحد (la demande) كبيرة من عند الفلاح الصغير، ابغى مشاريع باش يمشي ويحسن المردودية ديالو، وخصنا نزيدو في هاذ الاستثمارات، ولكن هاذ الشي راه فيه الإرشاد الفلاحي وفيه واحد التكوين، وخاص واحد العدد ديال (la sociologie) باش الناس.. لأنه كاين بعض المشاريع اللي خصنا عام باش تقنعو هاذوك الفلاحة باش يخرجوا من واحد الزراعة لزراعة أخرى، وخصهم كلهم يكونوا متفقين. هاذ الشي كياخذ وقت، ولكن - الحمد لله - الآن مع التجربة ديال العاملين في وزارة الفلاحة ابدنا كمشيو للأمام في هاذ المشاريع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول دور الإعلام العمومي في ترسيم الأمازيغية تفعيلًا للفصل 5 من الدستور، للمستشارين المحترمين من الفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بناصر أزكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أعلنت الحكومة في برنامجها عن خارطة طريق لإصلاح الإعلام العمومي من خلال وضع دفتر تحملات جديد يروم احترام معايير الجودة والتنوع والحرية وتكافؤ الفرص واحترام الأخلاقيات واستقلال الخط التحريري وجودة الخدمة العمومية، وتدخل هذه الرؤية الإصلاحية في إطار تنزيل مقتضيات الدستور.

وكما تعلمون، السيد الوزير، فضمن هذه المقتضيات ما يتعلق بإجراء ترسيم الأمازيغية كلغة وهوية وثقافة باعتبارها رصيذا مشتركا لجميع المغاربة، ومقوما أساسيا للشخصية المغربية.

وفي هذا السياق، نسألكم، السيد الوزير، حول الإجراءات التي تتخذونها لتنزيل مقتضيات الفصل الخامس من الدستور في مجال الإعلام العمومي السمي البصري، وما هو مخططكم العملي لإبلاء الأمازيغية المكانة اللائقة بها في هذا المجال الحيوي؟

ديال ضم الأراضي، ربما، السيد الوزير، أتم تعرفونها أكثر من أي أحد نظرا لمشاكلها وتشعبها وتداخلها.

فيما يخص نتكلم لكم على المستوى الوطني وباش نعطيكم صورة واضحة على مشروع ديال الساهلة بإقليم ديال تاوانات بطبيعة الحال، هاذ المشروع اللي عرف بعض الاختلالات من البداية، والعملية ديال التحسيس وديال التواصل اللي ما كانتش مع الفلاحة.

بطبيعة الحال، الوزارة أحدثت وحدة ديال المشروع للتسيير مواكبة مع البناء ديال المشروع ومد القنوات، فيما يخص هاذ المواكبة من بعد واحد المدة زمنية محددة، الوحدة ديال المشروع اللي عندها معها اتفاقية تمت الاتفاقية ديالها وبقاوا الفلاحة في حيرة من أمرهم، الطاقم اللي كان مشرف واللي كيتواصل مع الفلاحة امشاو في حالهم، الناس وزعوا عليهم الشتائل وغرسوا الشتائل ديالهم، سواء ديال الحوامض أو ديال التين أو ديال الزيتون، في غياب تام ديال مصلحة وقاية النباتات. الفلاح السنة الفارطة احرق فارينة، وهاذ العام اعطاه يغرس الليمون، ما عرف منين غادي يبداه، هاذي هي الإشكالية اللي عايشناها.

زيادة من بعد قامت المندوبية بجرد، هنا غادي نتطرقو لنقطة الحفاظ على الماء، الجار ديال (le compteur) ديال الفلاحة ديال السد مع الجار ديال (les compteurs) اللي استعملوا الفلاحة، لقينا ربما واحد 40% ديال الماء اللي ضاعت ومشات هباء منتورا، ما عرفناها فين امشات، وهاذي عامين هي اللي خلات الطاقم من بعد ما وقعت الأعطاب في القنوات ما كاينش اللي يصلحها مدة عامين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري:

أنا اللي نبغي نقول للسيد المستشار أنه دابا في المقاربة التشاركية اللي عندنا مع الفلاحة، أنه ملي تنجيو لواحد المنطقة ملي تنقولو مشروع يمكن يكون هاذ المشروع فيه 3000 هكتار، هاذ 3000 هكتار يمكن فيه واحد 2000 ديال الفلاح، إذا كل واحد عندو هكتار و200 أو أكثر بوحدهم باش يبجي يعمل الزيتون أو يعمل الليمون راه ما يمكنش يعملو بوحدو، لأنه خص المنطقة كلها تكون مشغلة وبأنه يكون واحد (la force) ديال هاذيك المنطقة باش يقدرنا يعملو هاذ الناس الليمون.

آش كنعملو الآن؟ كنجيو لهاذيك 2000 أو 3000 هكتار، كنعملو مع شركات اللي كتبجي وكنخدم الناس ديال المنطقة والفلاحة ديال المنطقة، كنغرسو لهم وكنستقيو العام الأول وكنستقيو العام الثاني وكنجيبو (les unités de traitement) إذا كان مثلا الزيتون ديال (les triturations à la fin) في الأخير، وكنوجدو هاذ الشي هذا باش يكون واحد المشروع اللي هو متكامل ومن بعد عامين خص الفلاح يكون

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد المستشار المحترم، أشكرك في البداية على هذا السؤال.

في البداية اشتغلت الوزارة على عقد اتفاق شراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ولقاءات مع المسؤولين العموميين ومع المنتجين والمبدعين بالأمازيغية، لماذا؟ لأن الإعلام العمومي خصو يكون هو القاطرة ديال النهوض من أجل ترسيم الأمازيغية، يكون قاطرة فاعلة، اعلاش؟ حيث هو اللي كيدخل كل بيت. كيف؟

أول إجراء مضاعفة ساعات البث، باش تولي عندنا القناة الأمازيغية قناة وطنية ديال 24 ساعة؛

ثانيا، اعتماد الإجراءات على مستوى تخصيص حصص باللغة الأمازيغية في باقي القنوات، القناة السادسة 10%، القناة الثانية مضاعفة الحضور، في القناة الثقافية، في القناة الوطنية الأولى، في مجموع القنوات. إذن كين الإجراء الأول هو المضاعفة ديال ساعات البث؛

الإجراء الثاني على مستوى البرامج، تولي عندنا برامج ذات طبيعة تعليمية على المستوى اللغوي، تعليمية ديال اللغة الأمازيغية. اعلاش؟ لأن الأمازيغية رصيد مشترك، ما خصش تكون اللغة الأمازيغية مسألة (ghetto) في واحد القناة، درناها وتتناو منها، لا، خصها تكون حاضرة في كل القنوات وتكون عندنا برامج ذات طبيعة تعليمية، وثانيا برامج ذات طبيعة ثقافية، وهنا دخلنا المبدأ ديال الدبلجة ديال بعض البرامج اللي حول الثقافة الأمازيغية تدبلج باللغة العربية باش تعمم لكل المغاربة، ثم البرامج ديال الطبيعة التاريخية، التاريخ ديال البلاد اللي خص المغاربة في جزء منه يتصالحوا معه وكان عندنا مجهود في إطار المسار ديال مقارنة هيئة الإنصاف والمصالحة الآن خصو يتعزز.

أيضا الإجراء الثالث اللي تم الانخراط فيه وهو ما مهم تأهيل وتقوية الموارد البشرية المختصة للإعلام العمومي على مستوى اللغة الأمازيغية، ما يمكنش نحققو هاذ الأهداف إذا لم نوهل الموارد، وكين الآن تفكير على مستوى الوزارة مع المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينا باش السنة المقبلة يكون عندنا برنامج ديال التكوين المستمر وجزء منه مهم هذا المجال.

ثم أيضا، اشتغلنا من أجل النهوض باللغة الأمازيغية للفاعلين في الحقل الثقافي الأمازيغي، خصنا نضمونو لهم واحد الحد أدنى من الحضور في إطار وضع قواعد لأول مرة تم التعددية في المجال المدني الجمعي، باش ما يتقاش عندنا جمعية أمازيغية واحدة أو 2، أو ما كايئش حضور في النقاش السياسي والثقافي والاجتماعي اللي كيتبرمج على مستوى البرامج.

ثم أيضا ما مهم التنوع الجالي أن نعكسو التنوع اللي كين على المستوى

الوطني على مستوى التعبيرات اللسانية بكل مكوناتها في الإعلام.

إذن هذا هو واحد البرنامج، فيه تقريبا واحد 6 الإجراءات كبرى، آخرها اللقاء الذي عقدته مع الجمعية ديال المنتجين المبدعين بالأمازيغية من أجل أننا نوجدو لواحد الشراكة مع كل هيئات شركات الإنتاج التي تشتغل في المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل هناك تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد بناصر أزكاغ:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات وعلى هذه المجهودات الجبارة التي تدلون بها فيما يخص اللغة الأمازيغية حتى تأخذ حتى هي المكائنة ديالها في الحقل الإعلامي.

ولكن، السيد الوزير، احنا السؤال ديلنا هو النزول بالقوانين التنظيمية لترسيم الأمازيغية، هو الوقت ديالها، إمتي غادي تيجبو بهاذ القوانين؟ وإمتي غادي ترسم كلغة وكهوية وكنشافة اللي يمكن لها تحدد لنا الوقت ديالها؟

ثانيا، السيد الوزير، بغينا نوضعو لكم سؤال فيما يخص دفتر التحملات اللي كان أخذ واحد الوقت وواحد الجدل، فين هو المصير ديال هاذ دفتر التحملات؟

ولا تفوتني الفرصة، السيد الوزير، وإن كان هذا شيء خارج على الموضوع، وهو البرامج الرمضانية التي تبث اليوم في القناة الأولى والقناة الثانية اللي بكل صراحة وبكل موضوعية أنه لا يلتقى إقبالا بناتا من المشاهد المغربي، إلا ذلك الكاميرا الخفية اللي تضحكهم اشوية.

بكل صراحة، السيد الوزير، واش اتما راضين على هاذ الشيء؟ كنا احنا بالنسبة لنا أن غادي يكون في هاذ الوقت ديالكم واحد التحول فيما يخص رمضان، البرامج الرمضانية، باش تعطيو واحد الدفعة وواحد الانطلاقة، ولكن احنا ما نشوفو حتى شيء تغيير، بالعكس تيتراجع هاذك الشيء ولا يرضى المشاهد المغربي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم رد على التعقيب السيد الوزير؟ تفضلوا.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

القانون التنظيمي للأمازيغية هو من الأولويات ديال الحكومة، كين اشتغال وتمناو أنه يتبلور في القريب.

دفتر التحملات الجديدة الآن اللجنة على مشارف إنهاء العمل ديالها تقريبا أنهيناها، وراه غادي ياخذ المسطرة العادية باش يخضع للمصادقة، لا على مستوى الحكومة أولا، ثم بعد ذلك على مستوى الهيئات المختصة.

هاذيك البرامج، ولو احنا تنقلو هاذيك البرامج فشلت، وكلشي حكم عليها بأنها فشلت بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي... إلخ. ستطورها، غادي نشوفو كيفاش ستطور، وكذلك برامج جديدة.

سؤالنا، السيد الوزير المحترم:

ما هو تصوركم لتنفيذ ما التزمتم به رغم أنكم التزمتم بتطوير برامج فاشلة؟ ثانيا، هل لكم تصور حول وضع برامج جديدة، خاصة وأنه احنا فتننا 6 أشهر من تنصيب الحكومة الحالية؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد عبد الواحد سهيل، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة والسيد الوزير المحترمين،

أظن بأن البرنامج ديال التشغيل الذاتي هو جزء من البرامج الإرادية اللي سطرها الحكومات السابقة. بالنسبة للبرنامج ديال الحكومة الحالية يتطرق لهذا الأمر وتيقول بأن احنا بصد إعادة تقييم هاذ البرامج كلها، بما فيه البرنامج ديال التشغيل الذاتي.

نبغي نذكر بأن هاذ البرنامج ديال التشغيل الذاتي هو بالصعوبة بمكان، لأنه كنجعلو من طالب الشغل أنه يصبح مقاول وهاذي عملية معقدة ومعقدة جدا، وكانت عندنا تجربة قديمة هي ما كنا نعرفه بـ (les jeunes promoteurs) المقاولون الشباب، اللي رصدت لها أموال كثيرة وتعطت لها إمكانيات كبيرة، ولكن اللي كان ناقص لهاذ المقاولين الشباب واللي كايين في مقاولتي وهي دراسة من قبل، المواكبة ديالها اللي كايينة الآن، وثم المواكبة فيما بعد، ومع ذلك الصعوبة ديال إنشاء مقولة مطروحة لجميع المقاولين، فما بالك بالنسبة للشبان اللي في البداية ديال حياتهم المهنية، وربما تنقصهم التجربة وتنقصهم واحد العدد من الأمور اللي هي موضوعية.

الآن مقاولتي كيم 4200 مقولة اللي هي موجودة، مع كل المخاطر المرتبطة بالموت في سن الصبا بالنسبة للمقاولات، لأن هناك صبا كذلك حتى في حياة المقاولات، وعندنا 12 ألف منصب شغل، كايين صعوبات عامة، صعوبات ديال التمويل، صعوبات ديال السوق والولوج إلى السوق، صعوبات من هاذ النوع.

الآن حتى بالنسبة للبلدان الأخرى اللي امشأت في هاذ الاتجاه، عندها نفس الصعوبات، هل يعني هذا على أننا نسدو الباب أمام إمكانيات المبادرة الخاصة وديال التشجيع الشباب باش يشبو للمقولة؟ أنا أقول لا.

من دون شك أن هناك أشياء أخرى ينبغي أن نقوم بها، أظن بأنه احنا محتاجين بالنسبة لهاذ البرامج هاذي لواحد الحوار وطني، محتاجين

السؤال اللي طرحته، اللي هو فيما يخص البرامج الرضائية، أنا أعتقد من الأفضل نخصو واحد الوقت في مجلس المستشارين واللي ناقشوها بهدوء.

إذا سألتني أنا شخصيا واش عندك رضا؟ أنا ما كايينش عندي رضا، بحيث أن واحد السيد، وهاذي باش غادي نختم، سألتو قلت له أشنو هي البرامج الرضائية؟ قال لي واش أنا لقيت الوقت نشوفها، أنا نشوف غير الإشهار بعدا.

هذا إشكال الآن مطروح عندنا وخصنا ناقشوه، هي تعدات بالفلسفة ديال دفاتر التحملات السابقة، وكان الإعداد عليها قديم، ولكن هذا ما كيغنيش كنتهرو من المسؤولية، ولهذا يمكن نخصو واحد الحصة ديال ناقشوها بهدوء، كايين فيها ما هو ايجابي، كايين فيها ما هو سلبي، ما يمكنش نعممو الأحكام، ولكن خصو نقاش مسؤول ومضبوط.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول برنامج التشغيل الذاتي، لأحد السادة المستشارين في التجمع الوطني للأحرار. تفضل السي المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم، موضوع سؤالنا نعتبره بالغ الأهمية بالنسبة للشباب المغربي وبالغ الأهمية كذلك بالنسبة للاقتصاد المغربي، ألا وهو التشغيل الذاتي للشباب، خاصة حاملي الشهادات.

فحكومة السيد جطو في برنامجها صرحت بأنها ستعتمد على تطوير التكوين من أجل إدماج واستفادة ما بين 20 و25 ألف من الشباب حاملي الشهادات السنوية، هاذ الشي ما كايينش منه.

وفي تصريح حكومة عباس الفاسي، التزمت الحكومة بدعم المقاولات في أفق إحداث 30 ألف مقولة وخلق 90 ألف فرصة عمل في إطار برامج إدماج وتأهيل وبرنامج مقاولتي، كذلك هاذ الشي لم يحصل.

أما برنامج الحكومة الحالية، فقد ورد فيه ما يلي: يعتبر الشغل ومحاربة البطالة أولوية الحكومة بامتياز، وستسعى الحكومة إلى تتبع وتنفيذ وتطوير برامج "تأهيل" و"مقاولتي" و"إدماج" وتحسين جدواها، بالإضافة إلى اعتماد برامج جديدة.

إذن الالتزام ديال الحكومة الحالية واضح، نقول لك بأنه غادي يطوروا

أحنا كنتقترح عليكم وكنطلب منكم وكنلتمس منكم باش تبغوا السيد الرئيس الحكومة بأنه يدرس هاذ الاقتراح ديال التقليل من أجور البرلمانيين والوزراء والموظفون السامون والمديرين ديال المؤسسات العمومية بـ 25% وتخصص هذه الموارد إلى صندوق للتشغيل الذاتي للشباب وخاصة حاملي الشهادات.

أتمس منكم وأرجوكم، السيد الوزير، تبليغ هذا المقترح، وسوف أبقى أذافع عنه في كل مناسبة أتاحت.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أظن بأن السيد المستشار المحترم بأن هاذ الموضوع موضوع جدي وموضوع معقد وموضوع اللي خاص لا بد من تضافر الجهود فيما يخصه. تظهار لي بأن ما تيكنش أي حكومة في أي بلد من بلدان العالم أنها تقرر أن الناس غادي يوليوا مقاولين، وما ييكنش للناس يوليوا مقاولين لأنه جاين من واحد المنظومة ديال التفكير ومنظومة ديال التعليم ومنظومة ديال التكوين ومن واحد النمط اجتماعي اللي تجعل منهم مقاولين.

الدولة كتقدم وهذا واجبها دعم للناس اللي ابغوا ييداو في العمل ديال المقاولات، خصنا نستمر في هاذ الاتجاه، هناك رصد للأموال، هناك رصد للميزانيات، يمكن لنا نلقاوا منابع أخرى للتمويل، ولكن التمويل لوحده لا يكفي، راه عملنا المقاولين الشباب كان عندهم مليون و500 ألف درهم امشأت في الخلاء في أكثرها، هاذو راه تعطيوهم غير 100 ألف درهم، راه بـ 100 ألف درهم ما عرفنش واش تقدر تدير مقولة؟ ما نعرف؟ أنا بعدا ما نعرفش ندير مقولة بـ 100 ألف درهم.

ولهذا، تظهار لي هذا الأمر خصو تدبر وخصو نقاش هادئ، ولا بد ما يكون نقاش هادئ، لأن هاذي بلادنا وهاذو شبابتنا وخصنا نلقاوا لهم مخرج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الأخير، الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، حول تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة، للمستشارين المحترمين من الفريق الحر، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا للسيد الرئيس.

باش نتشاورو فيما بيننا ونشوفو، كاي الصعاب كيفاش نتغلبو عليها وكيفاش نتقدمو ونقضيو على هاذ الصعاب، مع التعقيب لهاذ الأمر أنه أمر معقد جدا.

فلهذا يظهر لي بلي قريب غادي نرجعو لهاذ الموضوع، وهناك برامج أخرى بالنسبة للتشغيل الإرادي اللي غادي نتذاكرو عليها متعلق واحد بالقطاع غير.. استيعاب وكاين برنامج آخر يمكن نتكلم عليه في التعقيب التالي.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. هناك تعقيب السيد المستشار؟ تفضل السي المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على جوابكم. هو في الحقيقة احنا عارفين بأنه الموضوع اصعب، وعارفين بأنه البرامج اللي دارتها الحكومة السابقة كلها فشلت، وأتما دابا كتعرفوا بأنه يصعب أنه هاذك.. واخا قلتو في التصريح بأنه ستطورون هاذيك البرامج، القضية اصعب.

أحنا طرحنا عليكم هاذ السؤال، السيد الوزير المحترم، أولا لتحسيسكم وإثارة انتباهكم بالتعجيل لوضع ما يمكن وضعه، إذا غادي تدار شي حاجة خاصها تدار، التعجيل لدعم التشغيل الذاتي لأن الشباب بصفة عامة أو حاملي الشهادات بصفة خاصة تعب من البرامج غير القابلة للتحقيق وتعب من البرامج التي تعثرت وفشلت، وهاذي مسؤولية الحكومات، راه الحكومات هي اللي مسؤولة على هاذ الوضع.

طرحنا عليكم كذلك هاذ السؤال أيضا للحد من مظاهر النصب والاحتيال واستغلال عطالة الشباب، وهاذي مواضع كنتقروا في الجريدة يوميا فاستغلال عطالة الشباب من أجل تحقيق أهداف لا علاقة لها بالتشغيل، حتى أصبحنا نتحدث عن ضحايا مقولة الشباب وراكم ذكرتها، السيد الوزير، ضحايا "النجاة"، ضحايا برنامج "مقاولتي"، إلى غير ذلك، فما عرفنش هاذ الوضع حتى لاين غادي يمشي؟

أكد أن، السيد الوزير، نعيش أزمة مالية أو انعكست الأزمة المالية العالمية على بلادنا، ففي الظروف اللي ما كانش فيها الأزمة والحكومات ما قدرتش باش تعالج هاذ الموضوع، فكيفاش كنتشوفوا بأنه في ظل الأزمة الحالية اللي كنتعرفوها جميع أن الحكومة ستعالج هاذ الموضوع.

لدي اقتراح، السيد الوزير المحترم، في الدول كإيطاليا وفي إسبانيا وفي فرنسا وفي بعض الدول الأخرى، الحكومات اخذت واحد الإجراءات ديال التقشف وابدات بمسألة اللي مهمة وهي أنه التقليل من الأجور البرلمانيين والوزراء.

الآن ملي تنجيو نوقفو وأنا على احتكاك دائم بهاته الفئة وأيضا دائما في استماع لمطالبهم، خصوصا في هذا الموضوع، موضوع التشغيل، كنعلقوا فئات متعددة، هناك فئة ديال حاملي الشهادات، هاذو اليوم معروف بأنه هناك قرار، وصدر منشور عن السيد رئيس الحكومة بتاريخ 19 يونيو 2012 اللي كيتكلم على المباراة، لكن يخص هاته الفئة ب7% التي صممت الحكومة أن تمكن هاته الفئة من 7% فعليا، وليس فقط بالتحويل أحيانا كما كان يتم ولا تستفيد هاته الفئة بالشكل المطلوب.

المسألة الثانية، هناك فئة من المكفوفين الذين استفادوا من تدريب في وزارة الأوقاف باش يكونوا أئمة ولا يكونوا من المرشدين في وزارة الأوقاف، وكانوا يتقاضون 2000 درهم في الشهر مع هذا التدريب الذي يفضي إلى التوظيف.

في سنة 2011 ملي كان المشكل ديال التوظيف المباشر والاستثناءات إلى غير ذلك أوقفوا هذا التكوين ووقفوا مع طابور المحتجين والمطالبين بالعمل، المشكل اللي وقع أنهم ابقوا في الشارع، اليوم...

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيدة الوزيرة. هناك تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكرا للسيدة الوزيرة، إلا أن هناك قرار للوزير الأول السابق يحث بموجبه تخصيص نسبة مئوية لتشغيل المعاقين، فلماذا لا يطبق؟ ومع العلم أن الله تعالى رفع بعض التكليف الشرعية على المعاقين، وأزل فيهم قرآنا يتلى إلى يوم القيامة، قال تعالى في سورة الفتح: "لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ".

كما أريد أن أذكر السيدة الوزيرة بأن المعاق يحتاج إلى عناية كبيرة، وهو كذلك نزلت في شأنه سورة قرآنية وهي سورة عبس، قال تعالى: "عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزْكَى".

ولهذا، إذا كنا نأخذ معظم تشريعاتنا من فرنسا، فلماذا لا نأخذ منهم نماذج من القوانين الخاصة بفئة المعاقين؟ وعلى سبيل المثال نجد المعاق في فرنسا التي تتعدى إعاقة 60% يستفيد من بطاقة السفر للقطار مجانا، يستفيد من ضريبة السيارة السنوية مجانا، يستفيد من تخفيض تذكرة الطائرة بـ 30%، يستفيد من أداء الضرائب بـ 20% حسب تصريح الدخل.

كما يجب على كل مؤسسة، دولة أو خاص، تشغيل 5% من عدد عاملها لفائدة المعاقين، وإذا لم ترغب هذه المؤسسة في تشغيلها فإنها تؤدي ذعيرة سنوية إلى الوزارة المكلفة بالمعاقين، وفي هذه الحالة تؤدي الوزارة راتبا شهريا لكل معاق، ولمن يسهل تسيير حياته اليومية.

لذا، نطلب من وزارتكنا أن تأخذ من هذه الأمثلة التي تساعد المعاق

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

رمضان كريم لجميع المغاربة داخل الوطن وخارجه.

السيدة الوزيرة المحترمة، اعتبر البرنامج الحكومي أن من بين الأوليات ديالو وهي مسألة التشغيل ومحاربة البطالة، كما جاء بوضع الإطار الشامل والمندمج بقصد تعزيز الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، فالحق في التشغيل يساعد اندماج المعاق في المجتمع الذي يعيش فيه، ويبدد شعوره بالعزلة على التحكم بزمام حياته واتخاذ قراراته.

ولذلك، نجد أن معظم الدول حرصت على التأكد على حق المعاق في الالتحاق بالعمل وتيسير إمكانية حصوله على فرص العمل التي تناسب ومؤهلاته وقدراته، وقد أكد المشرع المغربي على حق الشخص المعاق في الحصول على العمل.

ومن هذا المنطلق، نود، السيدة الوزيرة المحترمة، مساءلتكم عن التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل تشغيل المعطلين الذين يعانون من الإعاقة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة لك السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة بسمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، السيد الرئيس،

السيد المستشار، أولا أشكرك على طرح هذا السؤال المهم، وأريد أن تذكر أيضا المغرب ضمن الدول التي تولي أهمية بالغة للأشخاص في وضعية إعاقة، لا تذكر فقط البعض وتجنب الكلام على المبادرات التي يقوم بها المغرب، ابتداء من توقيعه على الاتفاقية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة وكذلك مرورا أو انتهاء بالدستور الذي يقر حق الأشخاص في وضعية إعاقة ودور الدولة اتجاههم.

لكن ما دام السؤال محدد في ما يتعلق بتشغيل المعاقين، يمكن أن أقول لك بأن هذا الملف عموما، سواء تعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة أو عموم المواطنين، يشكل مشكلة كبيرة، فذلك صعوبة تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة هو من صعوبة التشغيل بشكل عام، لكن له خصوصية، هذا لا نجادل فيه.

الآن عندنا تنوع في الإعاقات، عندما نتحدث عن الأشخاص في وضعية إعاقة، ما كايئش فئة إعاقة محددة ممكن أن نجد في مقابلها مجالا للتشغيل، سواء في الحرف أو في المهن أو في الوظيفة العمومية بشكل عام. إذن هناك تنوع في الإعاقات وفي مقابلها يجب أن يكون هناك تنوع في سوق الشغل من حيث المهن والحرف المناسبة.

الأوقاف التي قبلت أن هاذ الفئة ترجع عاود وتبدا من حيث انتهت بنفس الظروف وبنفس الشروط، خصهم غير يلتحقوا.

فاحنا كنديرو واحد المجموعة من المبادرات، منها ن فكر هل يمكن أن يستفيد الأشخاص المعاقين اللي ما عندهم شهادات، الفئة اللي ما عندهم شهادات وما عندهم الإمكانيات ديال العمل، تستافد من صندوق الدعم التماسك الاجتماعي وهو مقرر أن يستفيدوا من هذا الصندوق، راه احنا غير في الصباح درنا اجتماع باش نشوفو أشنوهي الكيفية اللي غادي يستافدوا منها.

هناك أيضا مجموعة من الأفكار اللي ممكن تنتهي إليها اللجنة التي تشتغل على موضوع التشغيل والتي يرأسها وزير الدولة، واحنا اليوم راه احنا في واحد النقاش عام، وكذلك كل المقترحات نستقبلها وندرسها، وعندما تنتهي اللجنة يمكن أن نعلن على الإمكانيات حسب الفئات وحسب الإعاقات وحسب أيضا سوق الشغل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة. وشكرا لكم على انتباهكم. ورفعت الجلسة.

في اندماجه في المجتمع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

أولا أريد أن أصحح، ما كاين لا عيب في وجه الأشخاص في وضعية إعاقة ولا تتولى عنهم، غير باش نقول لك، نستقبلهم ونصت إليهم، فهم منا، هم أبناؤنا، وبالتالي لا يمكن أن نقيس على بعض ما وقع في أوقات سابقة.

المسألة الثانية، الحق ديال الشخص المعاق في العمل، نعم بموجب الدين كما قلت وكذلك بموجب المواطنة، مما ينص عليه ويؤكد عليه الدستور المغربي.

الآن تكلمت على النسبة ديال 7% أو 5%، نعم هذا ما قلته من قبل ويقره منشور السيد رئيس الحكومة، ونبغي نقول لكم اليوم باش نكمل على المبادرات التي تقوم بها، إلى جانب هذا المنشور عندنا مبادرة مع وزارة